JIU/REP/2020/8

الأمم المتحدة

استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

من إعداد غوبيناتان أشامكولانغاري

الرجاء إعادة الاستعمال

JIU/REP/2020/8
Arabic
Original: English

استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

من إعداد غوبيناتان أشامكولانغاري

الأمم المتحدة، جنيف، 2020

موجز تنفيذي

تعميم مراعاة الاستدامة البيئية عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

هل نبقى سجناء الماضي، أم نسعى إلى أن نصبح بُشَرَاء مستقبل مستدام؟

ينبغي أن تعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تصور المجالات الوظيفية للإدارة الداخلية حتى تُدمج فيها اعتبارات الاستدامة البيئية وتتخذ قرارات في حدود اختصاصها، دون أن تلتمس تزكية متكررة من الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة. وأي تحول من هذا القبيل يعني ضمناً استيفاء بعض الشروط المسبقة منها: الحصول على التزام من القيادة؛ وتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة؛ والحصول على الخبرة التقنية غير المتاحة داخل الكيان؛ وتغيير العقليات؛ والاستثمار بمقدار متواضع في تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال والسوق بدلاً من الاعتماد على الممارسات والمنتجات التي عفا عليها الزمن؛ وإنشاء آليات لاستكشاف الممارسات الحديثة لتسيير الأعمال وتشربها واستيعابها؛ وتشجيع مديري البرامج ومن يؤول إليهم أمر تسيير الأعمال على تبني التغييرات الأساسية اللازمة لبدء ثقافة مؤسسية جديدة؛ والتأثير على سلوك الموظفين بطرق تعزز الاستدامة البيئية في الأداء الداخلي والخارجي. وفي الوقت نفسه، من المسلم به أن أزمة السيولة الحالية وتفشي جائحة مرض فيروس كورونا العالمية (كوفيد-19) القائمة قد أثرا تأثيراً شديداً على قدرة كيانات الأمم المتحدة على تعزيز الاستدامة البيئية وإدماجها في إدارتها الداخلية.

ولم تول كيانات الأمم المتحدة اهتماماً كافياً لإدماج الاستدامة البيئية أو تعميمها في مجالاتها الوظيفية للإدارة الداخلية. وكثيراً ما تُركت الإجراءات ذات الصلة لمبادرات فردية، مما أسفر عن مكاسب دون المستوى الأمثل. وبالتالي، فوتت الكيانات فرص تحقيق مكاسب في الكفاءة وفوائد طويلة الأجل عن طريق إدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في الإدارة الداخلية إدماجاً منهجياً.

وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على ضرورة إدماج اعتبارات الاستدامة في أنشطة وعمليات كيانات الأمم المتحدة. وقد تعهد الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، باعتمادهم لسياسة واستراتيجية الحياد المناخي في عام 2007، بأن تصبح مؤسساتهم محايدة مناخياً عن طريق إجراءات خفض الانبعاثات ومعاوضتها، وبأن يدرجوا أهداف الاستدامة في برمجة المرافق والعمليات[(1)]. وحدد الأمين العام آنذاك الهدف الطموح المتمثل في أن تصبح منظومة الأمم المتحدة محايدة مناخيا بحلول عام 2020.

وفي أيار/مايو 2019، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة (2020-2030)[(2)]. وتغطي المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية الاستدامة البيئية في مجال الإدارة. وتهدف إلى مواءمة العمليات الداخلية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع العناصر ذات الصلة من خطة عام 2030. وتبرز الأهداف والالتزامات والمؤشرات المتعلقة بالوظائف الإدارية التي تم تحديدها فيما يتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية، إضافة إلى الحوكمة البيئية والآثار البيئية. وتضع الاستراتيجية أسس إدارة الاستدامة البيئية لمعالجة وإدارة المخاطر التي تتعرض لها البيئات الطبيعية التي تعمل فيها الأمم المتحدة، والمخاطر المحدقة

(1) EMG/AM.07/11.

(2) CEB/2019/1/Add.1.

بصحة موظفيها، وبمصداقية منظومة الأمم المتحدة وسمعتها. وتتيح إدارة الاستدامة البيئية فرصاً لاستخلاص أوجه الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية، وتعزز المساءلة والشفافية في الكيفية التي تدير بها الأمم المتحدة ولاياتها وتنفذها.

وينبغي أن ينظر إلى منظومة الأمم المتحدة على أنها تمارس داخليا في مختلف مجالات الإدارة ما تدعو إليه العالم الخارجي، وذلك بوصفها الجهة القيّمة على الاتفاقيات والمعاهدات والمعايير المتعلقة بتغير المناخ، وحماية البيئة، وتلوث الهواء والمياه والمحيطات والمجالات ذات الصلة، وباعتبارها المدافع الرئيسي عن التنمية المستدامة بجميع جوانبها. وهذا من أكثر الأسباب المنطقية مدعاة إلى تحسين الاستدامة البيئية داخلياً في مختلف مجالات الإدارة على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مراجعة الإجراءات والممارسات الدولية الحالية لجني أقصى قدر من الفوائد منها، مع إجراء التعديلات والتكييفات الملائمة لتتناسب مع قيم الأمم المتحدة.

وفي مجال الشراء، يعتبر الوقت مناسباً لإلقاء نظرة ثاقبة على الفلسفة والمبادئ الثانوية وراء السياسات والممارسات الحالية، ولصوغ نهج أكثر نزاهة في مجال الشراء يستند إلى اعتبارات الاستدامة بما يتجاوز مجرد الالتزام بـ "المناقصة التنافسية الدولية".

وقد روعي في رسم سياسات السفر في مهام رسمية توفير التكاليف بوصفه أحد الاعتبارات الرئيسية، بصرف النظر عن اعتبارات الصحة الشخصية للموظف أو رفاهه أو الضيق الذي قد يعانيه. ولم يتبين أن البصمة البيئية لأي سفر يتم القيام به عامل أدرج في تصميم سياسات السفر. فينبغي استعراض مجال السفر، بهدف صوغ وإرساء سياسة تعطي الأولوية للبصمة البيئية وصحة الموظفين ورفاههم.

وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتخلى عن ممارسات الدعوة التي لا تهدف إلا إلى التوعية، وينبغي بدلا من ذلك أن تتحمل مسؤولية تنفيذ خطة عام 2030 في إطار عملياتها وأنشطتها. وينبغي أن تغتنم كامل الفرص الناشئة عن جائحة كوفيد-19 العالمية الحالية من أجل الرقمنة الجدية وتخفيض البصمة البيئية للموارد، بما في ذلك في مجال السفر.

ويتضمن هذا التقرير 10 توصيات رسمية، منها توصية واحدة موجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، و9 توصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لجميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. وتُستكمل التوصيات الرسمية بما مجموعه 55 توصية غير رسمية أو "مرنة" صُنفت حسب الموضوع لتيسير استخدام المنظمات المشاركة لها[(3)]. ويشار إليها بخط غامق بوصفها اقتراحات إضافية، ترد عادة في شكل ممارسات جيدة، وتوجه إلى الرؤساء التنفيذيين والقائمين بتسيير الأعمال، لإدخال المزيد من التحسينات.

ويتضمن هذا الاستعراض عدداً من الاقتراحات التي تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مجالات إدارتها الداخلية، بما في ذلك:

- **إيلاء الدول الأعضاء لعناية رفيعة المستوى، بتأكيدها لدورها في ممارسة الرقابة الفعالة وتوفير الإشراف والتوجيه الاستراتيجيين، مع إلزامها الكيانات بالتزامات توجب عليها رصد الأنشطة والعمليات المتعلقة بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مجالات الإدارة الداخلية، وتقديم تقارير إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة**

(3) انظر المرفق العاشر للاطلاع على تصنيف التوصيات المرنة حسب الموضوع.

- **إظهار قيادة المنظمة لالتزام قوي من خلال التأكيد المتكرر والمتواتر وتوجيه الرسائل الملائمة.**
- **اتباع نهج المنظمة برمتها، بدلاً من النهج المجزأ**
- **وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بها والأطر التنظيمية والمبادئ التوجيهية وتدابير بذل العناية الواجبة وإجراءات التشغيل، لا سيما في مجالات الإدارة البالغة الأهمية من قبيل مجالات الموارد البشرية، والشراء، وخدمات السفر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
- **وضع أدوات لإعداد بيانات الجدوى وتحليل التكاليف والفوائد تدمج اعتبارات الاستدامة البيئية في وظائف الإدارة الداخلية وعملياتها**
- **تشجيع إجراء استقصاءات أولية لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال والسوق**
- **اتخاذ قرارات سياساتية على النحو التالي:**
  - **اتباع المثال الأخير للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وجعل جميع المنظمات الأخرى تتخلى عن الورق بالكامل بحلول نهاية عام 2022 وذلك بعدم استخدام الورق أو الطباعة، ومطالبة الكيانات الأخرى بأن تحيل من الآن فصاعداً جميع المراسلات والرسائل والوثائق والتقارير إلكترونياً**
  - **الاستغناء عن الورق في جميع المؤتمرات والمناسبات والاجتماعات التي تنظمها الكيانات بحلول نهاية عام 2022**
  - **إتاحة جميع الوثائق الرسمية والتقارير والمنشورات والكتيبات والدعاية ومواد الاتصال والدعوة على الإنترنت وحده بحلول نهاية عام 2022**
  - **عدم تشجيع عرض جميع مواد الترويج والدعاية والدعوة وغيرها من المواد المطبوعة على الورق في أي مناسبات أو مؤتمرات أو اجتماعات تنظمها جميع كيانات الأمم المتحدة بحلول نهاية عام 2022**
  - **إتاحة جميع التقارير والمراسلات التقليدية اللاحقة للمناسبة على الإنترنت فقط بحلول نهاية عام 2022**
  - **جعل السياسات المذكورة أعلاه واجبة التطبيق على قدم المساواة على جميع الأنشطة البرنامجية، بما فيها الأنشطة التي تمولها الدول الأعضاء من خارج الميزانية أو عن طريق المساهمات المرصودة أو التبرعات.**
- **وضع مبادئ توجيهية، بوسائل منها الآليات والشبكات الملائمة المشتركة بين الوكالات، للاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات المتوسطة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل في التكنولوجيات الموفرة للطاقة وفي الوقود غير الأحفوري، والامتناع عن التعامل مع الشركات التي تتعامل مع الوقود الأحفوري، حتى يتسنى إضفاء الطابع الرسمي على طموحات الانبعاثات الصفرية لتصبح التزامات أو أهدافاً مع مرور الوقت**
- **تقوية التنسيق الداخلي فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية بين مختلف مجالات الإدارة، بما في ذلك تعيين جهة تنسيق، حسب الحاجة**
- **التقيد المنهجي بجمع البيانات والرصد وإبلاغ الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة**

- وضع نماذج تدريبية محددة تتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية
- تعزيز التعلم على صعيد المنظمة وإدارة المعارف وإدارة التغيير والتأثير على سلوك الموظفين بطريقة تؤدي إلى تعميم مراعاة الاستدامة البيئية
- تحفيز التصرف والسلوك المسؤول على جميع المستويات ومكافأته بالقدر الكافي من خلال أشكال الاعتراف وتقييم الأداء الملائمة.
- تحديد الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وتبادلها ونشرها
- تعزيز فعالية الآليات القائمة للتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات ووضع تدابير لسن اختصاصات واضحة، ووضع محاضر للاجتماعات، وتعيين مسؤولين محددين لإجراءات المتابعة والرصد والاستعراض
- تعزيز الرقابة عن طريق تشجيع مكاتب الرقابة على القيام دوريا بعمليات استعراض وتقييم للإدارة الداخلية للاستدامة البيئية أو إدراجها في أعمالها الجارية
- تعزيز إجراءات إدارة المخاطر لتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالاستدامة البيئية

ويتيح السياق الحالي لمنظمات الأمم المتحدة فرصة لإعادة تصور المنظومة بإضفاء الاستدامة البيئية على سياساتها وممارساتها وعملياتها، بما في ذلك الإدارة الداخلية. وسيكون من المؤسف للغاية ألا تغتنم المنظمات هذه الفرصة وتعود بدلا من ذلك إلى الطرق القديمة وتدأب على "العمل كالمعتاد". وهنا يكمن التحدي أمام الكيانات: هل تبقى مقيدة بأغلال الماضي، أم تضطلع بدور رائد يمهد لبزوغ مستقبل مستدام للجميع؟

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يسنوا بعد سياسة على نطاق المنظمة للاستدامة البيئية في مجالات وظائف الإدارة الداخلية أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

التوصية 2

ينبغي للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم توجه بعد الرؤساء التنفيذيين إلى دمج اعتبارات الاستدامة البيئية في إدارة منظماتهم أن تفعل، بحلول نهاية عام 2022، وأن تطلب إليهم أن يدرجوا في التقرير السنوي عن أعمال المنظمة نتائج الجهود المبذولة لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في وظائف الإدارة الداخلية للمنظمة.

التوصية 3

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يخصصوا، بحلول نهاية عام 2022، موارد كافية في خطط ميزانية محددة، بوسائل منها تحسين استخدام الموارد المتاحة القائمة، لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مؤسساتهم، وتقديم تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

التوصية 4

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكلفوا مكاتب المشتريات بإدراج أحكام محددة لإدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في سياسات الشراء وإجراءاتها وأدلتها ومبادئها التوجيهية، بوسائل منها الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

التوصية 5

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2022، إدراج فهم الاستدامة البيئية وسلوكياتها في جميع عمليات التوظيف والاختيار، وفي نظم تقييم الأداء، وإعطاءها وزناً كافياً، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

التوصية 6

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعززوا، بحلول نهاية عام 2022، وبدعم من نظام المنسق المقيم وآليات فريق الأمم المتحدة القطري، التنسيق بين المقر والوكالات الميدانية، والتنسيق فيما بين الوكالات الميدانية، في متابعة التدابير الرامية إلى الحد من الأثر البيئي للوجود الميداني، وأن يقدموا تقريراً عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

التوصية 7

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يحرصوا على استغناء جميع المؤتمرات والمناسبات والاجتماعات التي تنظمها منظماتهم عن الورق، بحلول نهاية عام 2022، على ألا توفر المواد المطبوعة إلا بناء على طلب رسمي وبتدابير مناسبة لاسترداد التكاليف باتباع نظام تسعير تفاضلي فيما يتعلق بمختلف فئات الزبائن – من قبيل المندوبين الرسميين ومؤسسات البحوث والمشاركين الآخرين في المؤتمرات والطلاب – وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

التوصية 8

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكلفوا المكاتب ذات الصلة المسؤولة عن تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات بوضع سياسة لإدماج أحكام محددة تتعلق باعتبارات الاستدامة البيئية في السياسات والإجراءات والأدلة والمبادئ التوجيهية، بوسائل منها الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

التوصية 9

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2022، امتثال إجراءات ومشاريع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاعتبارات الاستدامة البيئية، بما في ذلك ضمان أن تكون انبعاثات غازات الدفيئة في مستوى يتواءم مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

التوصية 10

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتيحوا، بحلول نهاية عام 2022، جميع الوثائق والمنشورات والكتيبات الرسمية ومواد التواصل والدعوة على الإنترنت، بما في ذلك من خلال تطبيقات عقد المؤتمرات عبر الإنترنت أو غيرها من وسائل تكنولوجيا المعلومات، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إداراتهم اعتباراً من عام 2023.

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي iii

أولاً – مقدمة 1

ألف – السياق 1

باء – الأهداف والنطاق 2

جيم – المنهجية 4

ثانياً – الولايات والسياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير والتقارير 6

ألف – ولايات المنظمات 6

باء – سياسات المنظمات 8

جيم – المبادئ التوجيهية للمنظمات 8

الاستنتاج: ضرورة وضع سياسة عامة في جميع المنظمات 9

ثالثاً – الحوكمة والمساءلة والتنسيق من أجل الاستدامة البيئية 10

ألف – الآليات على مستوى المنظومة 10

1- مرفق الأمم المتحدة المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 10

2- استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة 2020-2030 12

3- دور الآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات 13

4- تعزيز تبادل الممارسات الجيدة داخل الكيانات وفيما بينها 14

5- إصلاح إدارة الأمم المتحدة ومنظومتها الإنمائية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 16

استنتاج: ينبغي أن تعزز مبادرة خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء المساءلة والشفافية 17

باء – الآليات على مستوى المنظمة 18

1- التزام القيادة 18

2- نظم الإدارة البيئية 18

3- نماذج تنسيق داخلية متنوعة 19

4- توجيه جهود الهياكل غير الرسمية 19

5- توظيف الخبرات الداخلية لصالح منظومة الأمم المتحدة بأسرها 20

6- توظيف الاتفاقيات البيئية لصالح منظومة الأمم المتحدة بأسرها 20

استنتاج: ضرورة تعزيز رقابة الدول الأعضاء ومكاتب الرقابة 21

رابعاً – تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في منظومة الأمم المتحدة 24

ألف – تحدي تحديد أولويات الموارد 24

باء – تحديد الفجوات بين الخطاب والواقع ومعالجتها 25

جيم – الآثار البيئية المواضيعية: التنوع البيولوجي والحياد المناخي 26

خامساً – تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مجالات وظيفية إدارية محددة 29

ألف – إدارة المخاطر: تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها 29

باء – الشراء 30

جيم – الموارد البشرية والتعلم 34

دال – المرافق والهياكل الأساسية 37

هاء – إدارة السفر 44

واو – إدارة المناسبات والمؤتمرات 46

زاي – إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 49
حاء – المالية والميزانية: إدارة الاستثمار المصارف 54
طاء – الإعلام والاتصال 56
ياء – الشراكات 57
سادساً – ملاحظات ختامية 60

المرفقات

الأول – قرارات ومقررات الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة 61
الثاني – حقوق الإنسان والاستدامة البيئية 63
الثالث – وجود قواعد ومعايير أو وثيقة توجيهية من نوع مماثل فيما يتعلق بالاستدامة البيئية حسب مجال الإدارة 65
الرابع – ممارسات جيدة من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة 66
الخامس – حالة قبول وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2010 واستمرار أهمية التوصيات بالنسبة لكل منظمة مشاركة 81
السادس – انبعاثات غازات الدفيئة من منظومة الأمم المتحدة (2012–2018) 83
السابع – الخبرة البرنامجية الداخلية المقترحة التي ينبغي توظيفها لصالح منظومة الأمم المتحدة في الحد من أثرها البيئي ولصالح شركائها 85
الثامن – نتائج الاستبيان المرسل إلى الدول الأعضاء 86
التاسع – هياكل التنسيق الداخلي 88
العاشر – تصنيف التوصيات المرنة 90
الحادي عشر – الفائدة المفترضة للآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات (عدد المنظمات) 97
الثاني عشر – نظرة عامة على الإجراءات التي يلزم أن تتخذها المنظمات المشارِكة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة 98

أولاً- مقدمة

ألف- السياق

1- ما فتئت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تولي، منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لعام 1972، أولوية قصوى لحماية البيئة الطبيعية والمجالات ذات الصلة، كما يتضح من سلسلة مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدت، والاتفاقيات والمعاهدات التي تم التصديق عليها، والقرارات والتقارير وبرامج العمل التي اعتمدتها الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة التابعة لها. وكان تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (1987) وجدول أعمال القرن 21 المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (1992) من الإنجازات الهامة في هذا السياق، على غرار الاتفاقيات الثلاث البارزة، وهي الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر. وقد أتاحت وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" (2012) مزيداً من الزخم كما أتاحته مؤخراً خطة التنمية المستدامة لعام 2030(2015)، التي تتألف من 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة. وقد استجابت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بحماس كبير من خلال بذل الجهود لإدماج الاستدامة البيئية في سياساتها وعملياتها وأنشطتها.

2- وأبرزت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة أهمية الاستدامة البيئية كجزء من الاستدامة الشاملة (بما في ذلك بعدها الاجتماعي). فخطة عام 2030 بتوجيهها رسالة رئيسية تدعو إلى "ألا يخلف الركب أحداً وراءه" تؤكد على تعميم السياسات والممارسات المستدامة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والتي تشمل برامج العمل إضافة إلى العمليات الداخلية. ويتطلب السعي إلى تنفيذ خطة عام 2030 أن تستجيب المنظومة أيضاً بمعالجة الاستدامة البيئية وتعميمها في المجالات الوظيفية لإدارتها الداخلية.

3- وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على ضرورة إدماج شواغل الاستدامة في أنشطة كيانات الأمم المتحدة وعملياتها. وباعتماد الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة سياسة واستراتيجية الحياد المناخي في عام 2007، تعهدوا بأن تصبح مؤسساتهم محايدة مناخياً من خلال إجراءات خفض الانبعاثات ومعاوضتها، وبأن يدرجوا أهداف الاستدامة في برمجة المرافق والعمليات. وكان الأمين العام آنذاك قد حدد الغاية الطموحة المتمثلة في أن تصبح منظومة الأمم المتحدة محايدة مناخياً بحلول عام 2020.

4- وإذا قُيِّمت الفرص تقييماً سديداً، وجرى تقييم المخاطر وإدارتها، مع الحرص في الوقت ذاته على مراعاة خصوصيات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يمكن للاستدامة البيئية أن تكون أداة مفيدة في دعم عمل هذه المؤسسات لمساعدتها على الوفاء بولايتها وفي دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- ولتقييم الخصائص والسمات المرتبطة بالاستدامة البيئية والكيفية التي يمكن بها لهذه الخصائص والسمات أن تضفي على المنظمات استدامة بيئية، استعرضت وحدة التفتيش المشتركة السياسات والممارسات المعاصرة في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار برنامج عملها لعام 2020، بناء على اقتراح قدمته الأمانة العامة للأمم المتحدة.

6- وفي أيار/مايو 2019، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة (2020-2030)[4] (المشار إليها فيما بعد بـ "الاستراتيجية")، التي اعتبرتها وحدة التفتيش المشتركة وسيلة مناسبة لاستكشاف موضوع الاستعراض.

(4) CEB/2019/1/Add.1.

وتغطي المرحلة الأولى من الاستراتيجية الاستدامة البيئية في مجال الإدارة. وتهدف إلى مواءمة العمليات الداخلية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع العناصر ذات الصلة من خطة عام 2030. وتبرز الأهداف والالتزامات والمؤشرات المتعلقة بالوظائف الإدارية التي تم تحديدها (الشراء، والموارد البشرية، وإدارة المرافق، وإدارة المؤتمرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع إضافة السفر لاحقاً) فيما يتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية، إضافة إلى الحوكمة البيئية والآثار البيئية. وتضع الاستراتيجية أسس إدارة الاستدامة البيئية لمعالجة وإدارة المخاطر التي تتعرض لها البيئات الطبيعية التي تعمل فيها الأمم المتحدة، والمخاطر المحدقة بصحة موظفيها، وبمصداقية منظومة الأمم المتحدة وسمعتها. وتتيح إدارة الاستدامة البيئية فرصاً لاستخلاص أوجه الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية، وتعزز المساءلة والشفافية في الكيفية التي تدير بها منظومة الأمم المتحدة ولاياتها وتنفذها.

باء- الأهداف والنطاق

7- يشمل نطاق هذا الاستعراض المنظومة، ويغطي جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وفترات السنتين الأربع التي تمتد من عام 2012 إلى عام 2019. كما استُعرضت البيانات المتعلقة بعام 2020، حسب توافرها، للنظر في التطورات الأخيرة على نطاق المنظومة بغرض إجراء تقييم للتأهب.

8- **التعريف.** في غياب تعاريف متفق عليه "للاستدامة البيئية" و"تعميم مراعاة البيئة"، استخدم المفتش "التعريف العملي" الوارد في الاستراتيجية التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2019[(5)]، وطلب إلى المنظمات المشاركة تقديم مزيد من الأدلة على الاستدامة البيئية في أنشطتها.

9- **التركيز على الإدارة.** يتناول هذا الاستعراض الإدارة الداخلية للاستدامة البيئية المؤسسية. ولهذا الغرض، استخدمت وحدة التفتيش المشتركة استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة (2020-2030) كأساس لاستعراضها فيما يتعلق بإدارة الاستدامة البيئية والمجالات الوظيفية للإدارة (الشراء، والموارد البشرية، والمرافق والهياكل الأساسية، والسفر، والمناسبات والمؤتمرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وحددت وحدة التفتيش المشتركة أيضاً "وظائف إدارية تمكينية" أخرى باعتبارها أموراً مهمة يلزم النظر فيها (إدارة المخاطر، والمالية والميزانية، والإعلام والاتصال، والشراكات).

10- وبما أن المفتش يتناول في هذا الاستعراض الإدارة الداخلية للاستدامة البيئية، فإنه لم يستعرض النتائج الإنمائية أو البرمجة المتصلة بالخطة البيئية، إلا بقدر تأثير الجوانب البرنامجية على تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في إدارة منظمات الأمم المتحدة.

11- **تقييم الجاهزية.** نظراً لأن الاستراتيجية لم تُقر إلا مؤخراً، لم يقيم المفتش مدى فعالية التنفيذ في كل وظيفة من هذه الوظائف الإدارية. غير أنه قيَّم الجاهزية وقاس اتجاهات التقدم المحرز بقدر ما تتيح أو تمس تعميم مراعاة الاستدامة البيئية، بغرض تحديد التحديات والثغرات المحتملة في تنفيذ الاستراتيجية.

12- **النظر في السياقات.** تختلف الفرص والتحديات الناشئة عن إدارة الاستدامة البيئية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باختلاف السياقات الجغرافية والتشغيلية المحددة. وقد سعى المفتش إلى التمييز بين المقار والمواقع الميدانية، وأقر بخصوصيات الأوضاع الإنسانية وأوضاع بعثات حفظ السلام، في تحديد الأنماط والدروس المرتبطة بها.

(5) انظر الفقرة 6.

13- وسعى المفتش إلى متابعة التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة[6] عن الموضوع أو المواضيع ذات الصلة والبناء عليها لتحديد حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تلك التقارير، وتقديم أي معلومات مستكملة حسب الاقتضاء، وتحديد أي ثغرات في المعلومات تتطلب المزيد من جمع البيانات وتحليلها، مع النظر في العمل الذي تقوم به مكاتب الرقابة الأخرى، حسب الاقتضاء.

14- وفي ضوء ما تقدم، تتمثل أهداف هذا الاستعراض فيما يلي:

- تحديد مدى وضع سياسات مستدامة بيئياً ومدى الاستجابة للاحتياجات والأهداف المعاصرة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة الثماني والعشرين؛
- دراسة تنفيذ العمليات والممارسات المستدامة بيئياً على صعيد المنظمة وعلى صعيد المنظومة، بغية استخلاص الدروس المستفادة وتحديد الممارسات الفضلى أو الجيدة؛
- تقييم مدى جاهزية مجالات وظيفية مختارة (من قبيل الشراء، والموارد البشرية، وإدارة المرافق، والسفر، وخدمات المؤتمرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) لتنفيذ الاستراتيجية؛
- النظر في فعالية آليات الحوكمة والمساءلة والتنسيق وإدارة المخاطر والرقابة في دعم تنفيذ العمليات والممارسات المستدامة بيئياً؛
- النظر في أهمية ممارسات المنظمات الدولية الأخرى بغية تحديد الممارسات الجيدة والاستفادة من المعايير الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستدامة البيئية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وشاركتْ بتقديم مساهمات في الاستعراض الكيانات المتخذة أساساً للمقارنة، في جملة منظمات أخرى، من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[7]، والمفوضية الأوروبية[8]، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التجارة العالمية[9]، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ومجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية ومعهد الموارد العالمية.

15- وبحث المفتش التزام قيادة المنظمات بالتكيف السريع مع القرارات الرئيسية في مجال الاستدامة البيئية، إلى جانب استعدادها لتقبل أوجه التقدم التكنولوجي والابتكار لبلوغ الأهداف المحددة. وسعى إلى تحديد جوانب القصور والثغرات الخطيرة بين التطلعات والممارسة. كما سعى، من منظور الرقابة، إلى تقييم الكيفية التي يمكن أن تعزز بها وظائف الإدارة الرئيسية إدارة الاستدامة داخلياً بفعالية أكبر، وذلك

(6) يستند الاستعراض إلى الأساس والمنظورات الواردة في الدراسات السابقة ذات الصلة التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة، وهي: JIU/REP/2015/5؛ و JIU/REP/2014/4؛ و JIU/NOTE/2011/1، ولا سيما التوصية 8 بشأن سياسات الشراء المسؤولة بيئياً؛ JIU/REP/2010/1؛ و JIU/REP/2008/3.

(7) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عضو مراقب في فريق إدارة القضايا. وتشارك في الاجتماعات وفي تبادل أفضل الممارسات ولكنها لا تقدم تقارير إلى أعضاء الفريق الرسميين.

(8) المفوضية الأوروبية، وإن لم تكن عضوا في فريق إدارة القضايا أو فريق إدارة البيئة، فإنها مشارك نشط في شبكات أخرى مشتركة بين الوكالات تعمل على تعزيز الاستدامة، من قبيل الشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق والاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات.

(9) المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التجارة العالمية جزء من فريق إدارة القضايا، ويقدمان تقارير إلى مبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء".

من خلال تحديد الثغرات والممارسات الجيدة واتخاذ التدابير الإصلاحية. ودرس هيكلَ الحوكمة والمساءلة والرقابة فيما يتعلق بالسياسات والممارسات المستدامة بيئياً على نطاق المنظومة. وسعى المفتش أيضاً إلى تقييم المخاطر المحتملة الماسة بالسمعة والمرتبطة بالسياسات والممارسات الحالية، وإلى تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من مختلف الكيانات.

جيم- المنهجية

16- اتبع المفتش نهج بحث اعتمد خليطاً من الأساليب، وتمثل فيما يلي:

- استعراض مستندي للولايات التشريعية والسياسات والمبادئ التوجيهية وتقارير الرقابة المتصلة بالاستدامة البيئية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى تقارير الأمين العام التي تتناول هذا الموضوع؛
- استعراض مستندي لوثائق متعلقة بالاستدامة البيئية من منظمات دولية أخرى وكيانات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، تم الحصول عليها من خلال البحث على شبكة الإنترنت، للوقوف على العناصر التالية المتصلة بالاستدامة البيئية: السياسات، والمبادئ التوجيهية، والتعاريف، والأهداف، والمبادئ، والمعايير، وإجراءات تحليل التكاليف والفوائد، ومعايير تقييم الأداء، وأفضل الممارسات، والمخاطر؛
- عمم استبيان تنظيمي على جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة يشمل: وضع مفهوم للاستدامة البيئية؛ والتشريعات والسياسات والإجراءات التي تحكم الاستدامة البيئية؛ وإجراءات اتخاذ القرارات بشأن الاستدامة البيئية وإدارتها؛ وتطور الاستدامة البيئية، بما في ذلك الاتجاهات والقيود والفرص والمخاطر؛ والقدرات الداخلية والتنسيق؛ والحوكمة والرقابة؛
- إجراء مقابلات المتابعة (استناداً إلى تحليل الردود على استبيان المنظمات) التي أجريت عن بعد مع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة (عن طريق الهاتف وأدوات التداول بالفيديو)؛
- إجراء مقابلات مع منظمات دولية أخرى محددة للتعرف على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالاستدامة البيئية.

17- وقدّمت جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة البالغ عددها 28 منظمة ردوداً على الاستبيان المؤسسي، وإن كانت بدرجات متفاوتة من التفصيل. ومن هذه المنظمات، قدمت ست منظمات فقط بيانات كمية مالية، إذ وردت بيانات من الأمم المتحدة تغطي المقر، والمكاتب البعيدة عن المقر (مكتب الأمم المتحدة في جنيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة وغيرها من الكيانات.

18- وإجمالاً، أجريت مقابلات مع نحو 500 موظف ومسؤول من الكيانات المشار إليها في الفقرات السابقة. وجرى التعامل مع جميع المعلومات والآراء التي جُمعت عن طريق الردود على الاستبيان والمقابلات وفق مبدأ التقيد بالسرية الذي دأبت وحدة التفتيش المشتركة على مراعاته.

19- ولهذا الاستعراض جوانب قصور ينبغي الإقرار بها. فلم تقدم عدة منظمات إلا ردوداً محدودة على استبيان وحدة التفتيش المشتركة. ولم تسفر مقابلات المتابعة دائما عن قدر كبير من القيمة الإضافية، حيث إن بعض الأشخاص الذين اختارتهم منظمات ليُستجوبوا كانوا أحياناً قليلي الخبرة في الموضوع ومحدودي المعرفة به. وبالتالي، فإن العديد من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي يبرزها هذا التقرير استُمدت من عدد محدود من المنظمات.

20- ويتضمن هذا التقرير 10 توصيات رسمية، منها توصية واحدة موجهة إلى الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية و9 توصيات موجَّهة إلى الرؤساء التنفيذيين لجميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، ويمكن تناولها في إطار عمليات الإصلاح الإداري عند الاقتضاء. وسيتيسّر كثيراً تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب، لو حظيت بدعم صريح من الهيئات التشريعية أو الهيئات الإدارية وتولت هذه الجهات متابعتها مع الرؤساء التنفيذيين للتحقق من تنفيذها. وتستكمل التوصياتِ الرسمية بما مجموعه 55 توصية غير رسمية أو "مرنة"، مصنفة حسب الموضوع[10]، ومبيَّنة بالخط الداكن، باعتبارها اقتراحات إضافية، عموماً في شكل ممارسات جيدة، موجَّهة إلى الرؤساء التنفيذيين والجهات المسؤولة عن سير الأعمال، لإجراء مزيد من التحسينات.

21- ولتيسير تناول هذا التقرير وتنفيذ توصياته ورصدها، يتضمن المرفق الثاني عشر جدولاً يبيّن ما إذا كان التقرير مقدَّماً إلى المنظمات المعنية لأجل اتخاذ إجراءات بشأنه أو للعلم به. ويحدِّد الجدول ما إذا كانت التوصيات تتطلب أن تتَّخذ الهيئات التشريعية أو الهيئات الإدارية أو الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المعنية إجراءات بشأنها.

22- ويود المفتش أن يعرب عن تقديره وامتنانه لجميع مسؤولي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممثلي المنظمات الأخرى الذين ساعدوا في إعداد هذا التقرير، ولا سيما من شارك منهم في المقابلات وقدَّم عن طيب خاطر معارفه وخبراته.

(10) انظر المرفق العاشر.

ثانياً- الولايات والسياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير والتقارير

ألف- ولايات المنظمات

23- لا يستخدم معظم المنظمات المشاركة مصطلح "الاستدامة البيئية" تحديداً ولكنها تعتبر أن هذا المصطلح مدرج جزئياً أو كلياً في أطر سياساتها وأنظمتها وقواعدها وإجراءاتها. ولا يُنظر إلى الاستدامة البيئية على أنها موضوع متميز يتخلل جميع وظائف الإدارة الداخلية، ويتطلب الإدماج أو "التعميم". ومن ثم فإن من شأن صوغ تعريف مشترك للاستدامة البيئية ووضع تصور لها أن يساعدا المنظمات على وصف محتواه وتحديده على نحو أفضل. **ولهذه الغاية، ينبغي الاضطلاع بمداولات من خلال المنصات المعنية المشتركة بين الوكالات، من قبيل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، من أجل التوصل إلى تصور موحد للاستدامة البيئية على نطاق المنظومة.**

24- وفي الردود على استبيان المنظمات، أشارت المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة إلى أن 16 منظمة منها قد أنيطت بها ولاية من أجهزتها التشريعية وهيئاتها الإدارية، منها 13 منظمة لديها سياسة مكتوبة، و6 منظمات لديها أحكام محددة في إطارها الاستراتيجي.

25- وبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بالجوانب الموضوعية للقضايا البيئية، بدءاً بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة[(11)] ومروراً بإنشاء أمانات الاتفاقيات الثلاث التي اتُّفق عليها في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، البرازيل[(12)]، في جملة أمور أخرى، اعتمدت الجمعية العامة أيضاً القرارات التالية التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية الداخلية:

- دعت الجمعية العامة، في قرارها 288/66، البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة إلى تعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة؛
- في قرارها 210/68، كررت الجمعية العامة الدعوة إلى مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ودعت الأمين العام إلى أن يواصل إطلاع الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما يُحرز من تقدم في هذا المجال وذلك لأغراض من بينها نظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في هذا الأمر؛
- طلبت الجمعية العامة في قراريها 205/70 و228/71 إلى الأمين العام أن يقدم خطة عمل للأمانة العامة، تصمم على نحو يتيح تنفيذها ضمن القواعد والسياسات القائمة المتبعة في مجال المشتريات بهدف إدماج ممارسات التنمية المستدامة في عملياتها وإدارة مرافقها والبناء على الجهود الحالية وتعزيز الكفاءة من حيث التكلفة؛
- طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 286/70، أن يواصل بذل جهوده للحد من الآثار البيئية العامة لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق تنفيذ نظم مراعية للبيئة لإدارة النفايات وتوليد الطاقة؛

(11) انظر قرار الجمعية العامة 2997 (د-27).

(12) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر قرار الجمعية العامة 195/47)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (انظر قرار الجمعية العامة 195/47)، واتفاقية التنوع البيولوجي (انظر قرار الجمعية العامة 117/49).

- أيدت الجمعية العامة في قرارها 219/72 خطة عمل الأمين العام لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة، وطلبت إلى الأمين العام تنفيذ توصياته ذات الصلة في حدود الموارد القائمة؛
- كررت الجمعية العامة في قرارها 236/73 دعاوتها السابقة (في قراريها 215/67 و288/66) إلى الأمين العام إلى أن يشجع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والممارسات المستدامة المتصلة بذلك في جميع مرافق الأمم المتحدة وعملياتها في أنحاء العالم كافة.

26- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.** ما فتئ هذان الكيانان يدعمان جهود التنمية المستدامة في سياق خطة عام 2030 على الصعيدين الإقليمي والقطري[13]. ويهدفان إلى تعزيز تبادل المعارف والتعاون الإقليمي والدولي[14]. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في المرفق الأول بشأن قرارات ومقررات الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.

27- **الولايات المتصلة بحقوق الإنسان.** ما فتئ مجلس حقوق الإنسان يعالج الآثار الضارة للتدهور البيئي على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد عالج المكلفون بولايات في آليات الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس هذه الآثار السلبية في عملهم. ومن هذه التطورات الجديرة بالذكر تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[15]، وتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة[16] الذي يتضمن المبادئ الإطارية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة. ويجدر بالإشارة أن المبدأ 13 ينص على أنه ينبغي للدول أن تتعاون على وضع أطر قانونية دولية فعالة والحفاض عليها وإنفاذها للحيلولة دون وقوع أضرار بيئية عالمية وعابرة للحدود تعرقل التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وللحد منها ومعالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، تناول الموضوعَ أيضاً تقريرُ المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، المعنون ''الحق في بيئة صحية: الممارسات الجيدة''[17]، ومنذ عام 2008، اعتمد مجلس حقوق الإنسان عدداً من القرارات بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ[18].

28- **هيئات المعاهدات.** ما فتئت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والتي عهد إليها بتمحيص التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف في المعاهدات المعنية تنظر في الامتثال للالتزامات التي عليها وفي تنفيذها. وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء استثمارات صندوق الثروة السيادي في دولة طرف في الشركات "التي تكون سمعتها مثار إشكال"، والآثار الخطيرة المترتبة على بعض الحوافظ الاستثمارية للصندوق في مجال حقوق الإنسان، مشددة على ضرورة إجراء تقييم دقيق للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان وتدابير بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وإخضاع جميع استثمارات الصندوق لعملية تقييم دقيقة من زاوية الأخلاقيات[19].

(13) انظر الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (E/HLPF/2018/L.2).

(14) انظر قرار الجمعية العامة 305/72.

(15) A/HRC/25/53 بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2013.

(16) A/HRC/37/59 بتاريخ 24 كانون الثاني/يناير 2018.

(17) A/HRC/43/53 بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(18) انظر المرفق الثاني لمزيد من التفاصيل.

(19) انظر الفصل الخامس، الفرع حاء بشأن المالية والميزانية.

باء- سياسات المنظمات

29- **السياسات**: لأغراض هذا الاستعراض، فإن السياسة العامة بشأن الاستدامة البيئية هي وثيقة متاحة للعموم تبين التزام المنظمة بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في جميع جوانب عملها المعياري والتنفيذي. ويشمل ذلك بالضرورة المنتديات التي تجري من خلالها المداولات بشأن هذا العمل والقرارات التي يتم اتخاذها. وإن من شأن سياسة متسقة تعالج بشكل شامل جميع جوانب الاستدامة البيئية، أن تساعد على خلق الثقة، داخل المنظمة وخارجها، في أنها مستعدة لأن تقرن القول بالفعل من خلال ضمان احترامها للمبادئ والإجراءات ذات الصلة وتقيدها بها في جميع مراحل عملها ذات الصلة.

30- وتستخدم الأمانة العامة للأمم المتحدة، كإطار لها، نشرة الأمين العام المعنونة "السياسة البيئية للأمانة العامة للأمم المتحدة" (ST/SGB/2019/7)، الصادرة في إطار تنفيذ خطة العمل (A/72/82) التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 219/72.

31- ولئن تعددت السياسات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الاستدامة البيئية، فإن المنظمات لم تتمكن من تحديد أي استعراضات أجريت لتقييم فعالية تنفيذها. وترد في الفصل الثالث مناقشة أخرى لمسألة تعزيز المساءلة فيما يتعلق بالاستدامة البيئية والدور الذي يمكن أن تقوم به مكاتب الرقابة في هذا الصدد.

32- ومن التحديات التي وقفت عليها المنظمات في وضع سياسة عامة بشأن الاستدامة البيئية عدم اهتمام القيادة أو عدم اكتراثها، ومقاومة الدول الأعضاء والموظفين أو الرابطات الذين ينظرون إليها نظرة سلبية، والحواجز الإدارية الناجمة عن قواعد المنظمة والنظام الأساسي للموظفين (سياسات الموارد البشرية) التي تجعل اعتماد سياسة للاستدامة البيئية أمراً صعباً، والحواجز المالية الناجمة عن الإجراءات والممارسات السائدة التي لا تسمح بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية.

33- وتباينت الآراء بين المسؤولين بشأن مسألة ما إذا كانت هناك حاجة إطلاقاً إلى تكريس سياسة للاستدامة البيئية. وأبدى العديد ممن أجريت معهم مقابلات تفضيلاً لسن سياسة على نطاق المنظمة. غير أن البعض حذر من أن السياسة الشاملة قد لا تكون عملية نظراً لخصائص ولايات المنظمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بما أن فوائد الاستدامة البيئية كثيراً ما تخضع للظروف المحلية، فإن السياسة العالمية التي لا تأخذ في الاعتبار أو التي لا تتحسب للخصائص الناشئة عن الظروف المحلية قد لا تكون فعالة للغاية. ورحب المسؤولون في العديد من المنظمات بإمكانية التوصية بوضع سياسة للاستدامة البيئية، لأنَّ عدم وجود سياسة رسمية بهذا الشأن قد يكون له أثر سلبي على الضوابط الداخلية وعلى عمليات صنع القرار والمتابعة من جانب الإدارة بشأن هذا الموضوع.

34- ويبدو أن معظم الوثائق الداعمة التي أُدلي بها تعامل الاستدامة البيئية باعتبارها مجموعة فرعية من الأدلة والإجراءات والأطر والتوجيهات المتعلقة بمختلف المجالات الوظيفية للإدارة وإجراءات التشغيل الموحدة[20]. وأشارت المنظمات المشاركة إلى أنه على الرغم من أنَّ سياساتها وإجراءاتها قد لا تتضمن إشارات صريحة إلى مصطلح "الاستدامة البيئية"، فإن الإرشادات والتوجيهات التفصيلية الواردة في هذه الوثائق ذات صلة بالاستدامة البيئية وتنطبق عليها بقدر ما تنطبق على إجراءات الإدارة الأخرى.

جيم- المبادئ التوجيهية للمنظمات

35- في حين أن السياسات المتعلقة بالاستدامة البيئية قد لا تكون متاحة بصورة عامة، أصدرت بعض المنظمات وثائق توجيهية تنص على تدابير محددة لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية. وهذه الوثائق

(20) انظر المرفق الثالث لمزيد من التفاصيل.

ليســـت قائمـة بذاتها؛ بل إن التوجيهات أدرجت في التعليمات المتعلقة بفرادى مجالات الإدارة. ولعل العناصر الرئيسية لتلك الوثائق التوجيهية ترشد المنظمات الأخرى في وضع سياساتها ومبادئها التوجيهية.

الاستنتاج: ضرورة وضع سياسة عامة في جميع المنظمات

36- لا توجد بشـأن الاسـتدامة البيئية معايير أو مقاييس مرجعية دولية تحظى بالقبول لدى مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة وتسـتخدمها على نطاق المنظومة. ويؤدي غيابها إلى تباين في الممارسـات والتنفيذ في المقر وفي الوجود الميداني. كما يؤدي غياب المعايير على نطاق المنظومة إلى تباين الممارسـات والتنفيذ عبر المنظمات. وبسـبب هذه الاختلافات تصـعب مهمة قياس مدى تنفيذ تعميم مراعاة الاسـتدامة البيئية والإبلاغ عنها. وينبغي أن تتبع المؤشـرات والمعايير والتعاريف معايير الأمم المتحدة. وهذا يعني أن تكون إما قائمة على الاتفاقيات، ومدرجة في إطار المؤشـرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المسـتدامة لخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، أو أن تكون متسقة مع مؤشرات الاستدامة التي وضعها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

37- وكما يتضـح من السـياسـات والمبادئ التوجيهية والمعايير القائمة، يوجد بالفعل بشـكل أو بآخر العديد من العناصـر الضـرورية للمنظمات في وضـع سياسة شاملة بشأن الاستدامة البيئية. وفي الحالات التي لا توجد فيها هذه السـياسـات والمبادئ التوجيهية، تبين وجود حالات تنم عن عدم تقدير كاف لأهمية الاسـتدامة البيئية بجميع أبعادها. ويعود إلى كل كيان أمر وضـع سـياسـة تحدد المعايير الدنيا للاسـتدامة البيئية، إضافة إلى المبادئ التوجيهية بشأن كيفية تنفيذ هذه السياسة عملياً.

38- وينبغي إشـراك الموظفين المسـؤولين عن مختلف مجالات الإدارة من الوحدات ذات الصـلة في وضـع السياسات والمبادئ التوجيهية. وينبغي تيسير الانخراط الجماعي في تصـميمها وتنفيذها عن طريق التوعية بدلاً من الاعتماد حصـراً على التعليمات أو العمليات الرسـمية. ولتعزيز الاتسـاق على مسـتوى المنظومـة في المقـاييس والمعـايير، مع مراعـاة واقع منظمـات محـددة، ينبغي لتلـك المنظمـات أن تجري مشاورات بشأن الاستدامة البيئية، من خلال المنتديات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة.

39- وبالإضـافة إلى ذلك، وبالنظر إلى ضـرورة مراعاة خصـوصـيات كل منظمة اسـتناداً إلى واقعها ومتطلباتها، فإنَّ من شـأن التوصـيات التالية، إذا نُفِّذت ومتى نفذت، أن تؤدي إلى زيادة الفعالية في قيام المنظمات بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية عن طريق تعزيز فهم مشترك بشأن هذا الموضوع.

40- ومن المتوقع أن تعزز التوصـيات التالية الفعالية في الحد من الأثر البيئي لكل مؤسـسـة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي لمنظومة الأمم المتحدة برمتها:

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يسنوا بعد سياسة على نطاق المنظمة للاستدامة البيئية في مجالات وظائف الإدارة الداخلية أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

التوصية 2

ينبغي للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم توجه بعد الرؤسـاء التنفيذيين إلى دمج اعتبارات الاسـتدامة البيئية في إدارة منظماتهم أن تفعل، بحلول نهاية عام 2022، وأن تطلب إليهم أن يدرجوا في التقرير السـنوي عن أعمال المنظمة نتائج الجهود المبذولة لتعميم الاستدامة البيئية في وظائف الإدارة الداخلية للمنظمة.

ثالثاً- الحوكمة والمساءلة والتنسيق من أجل الاستدامة البيئية

41- استكشف هذا الاستعراض سبل تقوية المساءلة وتعزيزها، إضافة إلى امتلاك زمام المبادرة والتنسيق لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق استعراض الآليات القائمة على نطاق المنظومة وعلى صعيد المنظمات.

ألف- الآليات على مستوى المنظومة

1- مرفق الأمم المتحدة المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

42- ما فتئ مرفق الأمم المتحدة المستدامة[21] التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع، منذ عام 2008، بالجهود الرامية إلى قياس البصمة الكربونية لمرافق الأمم المتحدة وعملياتها وخفضها ومعاوضتها، وظل يدعم تنفيذ سياسة واستراتيجية الحياد المناخي لعام 2007، وينسق الإبلاغ على نطاق المنظومة والأنشطة المستدامة بيئياً في إطار مبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" وتيسير شبكة مراكز التنسيق التابعة لفريق إدارة القضايا. وتهدف جهود مرفق الأمم المتحدة المستدامة إلى ضمان مراعاة الاعتبارات البيئية في المبادرات الرئيسية للأمم المتحدة وتقديم نماذج وأطر ودعم تقني ومشورة لفريق إدارة القضايا. كما يقوم بحملة على نطاق المنظومة لإشراك الموظفين على جميع مستويات المنظمة، مورداً تفاصيل الجهود اللازم بذلها لجعل الأمم المتحدة منظمة مستدامة بيئياً، والطرق التي يمكن للموظفين من خلالها المشاركة في إطار حملة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء". فخضرنة الأمم المتحدة الزرقاء منبر للتوعية بالاستدامة البيئية داخل المنظومة، وقد استحدثت هذه المبادرة لتقاسم الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل جعلها منظومة مستداماً بيئياً وإشراك الموظفين لهذا الغرض. وقد تم توسيع نطاقها تدريجياً من التركيز على قياس انبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها والتعويض عنها إلى دعم اعتماد نظم الإدارة البيئية، ثم مؤخراً إدراج قياسٍ وإدارةٍ محددي الأهداف للنفايات والمياه.

43- **تيسير شبكة جهات الاتصال التابعة لفريق إدارة القضايا**. لئن لم تبرُز بعد بطريقة منسقة آليات امتلاك زمام المبادرة والمساءلة على نطاق المنظومة وعلى نطاق المنظمة، فإن حماس جهات التنسيق وغيرها من جيوب الموظفين المهتمين والملتزمين بالموضوع، إلى جانب التيسير الذي يقوم به مرفق الأمم المتحدة المستدامة، قد دفع العملية قدما منذ عام 2008. ويشير ارتفاع عدد المنظمات التي قدمت تقارير في إطار مبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" إلى أن التفاعلات مع مرفق الأمم المتحدة المستدامة قد أسهمت في زيادة امتلاك زمام المبادرة في صفوف الكيانات بتوضيح الشروط الواردة في مؤشرات الجرد وأهميتها. وفي عامي 2017 و2019، أبلغ 54 كياناً[22] من كيانات منظومة الأمم المتحدة عن بيانات بشأن انبعاثات غازات الدفيئة، شملت 741 255 موظفاً موزعين في جميع أنحاء العالم، في حين قدم ما مجموعه 45 كياناً بيانات عن النفايات. وفي عام 2017 (السنة الأولى من الإبلاغ عن استخدام المياه العذبة)، قدم 45 كياناً بيانات عن المياه. وفي العام نفسه، اعتمد 26 كياناً أو كان بصدد تنفيذ نهج منهجي للحد من بصمته البيئية (تنفيذ نظام للإدارة البيئية أو الحصول على شهادات امتياز لممارساتها

(21) يدير مرفق الأمم المتحدة المستدامة، الذي أنشأه واستضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عام 2008، فريق إدارة القضايا المعني بإدارة الاستدامة البيئية ويدعمه، ويقود جهود منظومة الأمم المتحدة لقياس آثاره والحد منها.

(22) وردت بيانات على حدة من الكيانات التالية ذات الصلة بالأمانة العامة للأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والبعثات الميدانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومقر الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

المستدامة بيئياً في إدارة المباني). وذكرت بعض الكيانات الحوار الذي بدأ داخل منظماتها باعتباره نتيجة عرضية إيجابية لعملية خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء. وقد تطور تمثيل شبكة جهات تنسيق الأمم المتحدة المستدامة تطوراً إيجابياً. وبالإضافة إلى مديري المرافق، يتدخل الخبراء البيئيون أيضاً، بحيث يوجد الآن تمثيل فني وإداري في الشبكة، مما يدل على توسع نطاق الاهتمام. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع جهات الاتصال والردود على الاستبيان وجود تأييد شبه إجماعي لاستراتيجية الاستدامة، وهو ما يتناقض مع عدم اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذها.

44- **تسهيل خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء**. رغم أن عملية "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" قد حظيت بإشادة واسعة، فإن إطار الإبلاغ الحالي لا يساعد على المساءلة أو الشفافية. فهو يركز على ما إذا كانت الكيانات تقدم تقارير عن مختلف الجوانب (انبعاثات غازات الدفيئة، والنفايات، والمياه، ونظام إدارة البيئة والتعويض عن انبعاثات غازات الدفيئة) بدلاً من أن يركز على الأداء الفردي والجماعي في تخفيض البصمة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. ولا توجد إجراءات لمعالجة "التقصير في الأداء"، في حين أعاق عدم الاعتراف بالأداء الجيد تعميم مراعاة الاستدامة البيئية. والأساس المنطقي لهذا النهج هو الاعتراف بأن الأرقام لا تحكي القصة كاملة وأن "السياق" عامل رئيسي من عوامل التمكين أو العرقلة. وتشمل عملية الإبلاغ في إطار خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء كيانات في سياقات جغرافية وتشغيلية مختلفة (المكاتب الصغيرة والمنظمات الكبيرة، والكيانات الشارعة والتنفيذية، والكيانات الموجودة في المقر والكيانات المنتشرة في الميدان، بما في ذلك الأوضاع الإنسانية وأوضاع بعثات حفظ السلام). ويتعين إدراج هذه العوامل التي تؤثر في الأداء المقصر أو الأداء المتجاوز للمطلوب في عملية الإبلاغ حتى يورد النهج قصة العناصر الشاذة ويوفر أساساً لمحاسبة كل كيان من الكيانات المبلغة على نتائجه وتحديد الجهات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وتظل مبادرة خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء مجرد عملية تحقق من الامتثال، في غياب ''تفسير'' للبيانات المبلغ عنها في إطار هذه المبادرة.

45- **الآليات الداخلية لضمان الجودة والإبلاغ في إطار مبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء"**. كثيراً ما تتوقف آليات الإبلاغ وضمان الجودة وتنسيق البيانات الداخلية المتعلقة بالاستدامة البيئية على الأفراد، دون أن تحظى بدعم مؤسسي ملموس. ومما يزيد من تعقيد عمليات جمع البيانات التي تم التحقق من صحتها وجودتها المضمونة، التعقيد الذي يطبع بعض هياكل المنظمات، من قبيل الأمانة العامة للأمم المتحدة، سواء من حيث تعدد الكيانات أو اختلاف الولايات والبيئات التشغيلية، إضافة إلى النظام المركزي لتخطيط الموارد المستخدم (أوموجا). وما فتئ جمع البيانات الميدانية يشكل تحدياً للعديد من الكيانات عبر المنظومة. وعلى سبيل المثال، بدأت الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام 2014 الإبلاغ عن قائمة جرد لانبعاثات غازات الدفيئة في البعثات الميدانية. وعلى الرغم من تسارع وتيرة هذا الجهد منذ عام 2017، يجري تدقيق المقاييس من أجل: مراعاة مدى تعقيد الأمانة العامة وتشتتها؛ وإدراج التغييرات الناجمة عن الإصلاحات الأخيرة وتعزيز تفويض السلطة؛ والسماح بجمع بيانات لا تقل عن ثلاث سنوات من أجل حساب التقلبات ومعالجة أوجه عدم الاتساق وإدخال تحسينات على القياس؛ وحصر جميع الكيانات ومواقعها؛ ومراعاة حجم عمليات السلام. وما فتي جمع المعلومات التفصيلية لقياس الأداء البيئي وإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات حفظ السلام يشكل جهداً كبيراً. وفيما يتعلق بحصر جميع الكيانات ومواقعها، يجب النظر في إنشاء البعثات الميدانية ونقلها وإغلاقها، لأن ذلك يؤثر على البصمة الكربونية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن معظم البعثات تقيس إنتاج الكهرباء أو استهلاكها، ولم تُجمع بيانات متسقة أثناء عمليات التفتيش الموقعي. وكنتيجة جزئية لهذه العوامل، لا يمكن لتقارير خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء أن تقدم صورة واقعية عن بصمة منظومة الأمم المتحدة. ولم يقم بعض المنظمات بتحديث البيانات التي تم جمعها في إطار قائمة جرد انبعاثات غازات الدفيئة من عام 2016 إلى عام 2018، بل اكتُفي باستنساخها من تقرير العام الماضي.

2- استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة 2020-2030

46- في أيار/مايو 2019، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة (2020-2030)[23]. وفي إطار تحديد الأهداف والالتزامات والمؤشرات لتعزيز الاستدامة البيئية، أعلن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عن عزمهم على تعميم مراعاة الاستدامة البيئية، سواء بصورة جماعية داخل منظومة الأمم المتحدة أو بشكل فردي داخل منظماتهم. وقد وضعت الاستراتيجية على مرحلتين. وتغطي المرحلة الأولى من الاستراتيجية الاستدامة البيئية في مجال الإدارة. وتركز على مواصلة الحد من الآثار البيئية عن طريق النظر المنهجي في المخاطر التي تنعكس على البيئة والمنافع التي تعود عليها من جراء أنشطة الأمم المتحدة في القرارات ذات الصلة التي تتخذها جميع كيانات الأمم المتحدة في مجال الإدارة المؤسسية. وستتناول المرحلة الثانية، التي سيقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2021، الاستدامة البيئية والاجتماعية الداخلية في السياسات والبرمجة والمرافق والعمليات، على النحو المبين في إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة. وتدعو المرحلة الثانية إلى اتباع نهج شمولي وإقامة الروابط بين القضايا الشاملة من قبيل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإمكانية الوصول والإدماج في مجال الإعاقة، والسلامة والأمن. وفيما يتعلق بتوفير أدوات التمكين للمرحلة الثانية، أشار من أجريت معهم مقابلات إلى عدم وجود آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات لمعالجة مسألة الاستدامة، محذرين من التعقيد الذي يطبع تجميع جميع جوانب الاستدامة معاً.

47- **تحديات بيانات الاستراتيجية**. أجرى فريق مرفق الأمم المتحدة المستدامة مؤخراً تحليلاً شاملاً للأهداف والمؤشرات الواردة في الاستراتيجية. وقد أظهر هذا التحليل أنه تم بالفعل جمع بيانات عن 19 مؤشراً من بين المؤشرات الستة والثلاثين، من خلال جرد خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء، ولكن لم يُبلَّغ إلا عن 11 مؤشراً في التقرير السنوي "لخضرنة الأمم المتحدة الزرقاء". وحُددت التحديات الرئيسية التالية في جمع البيانات على ضوء المؤشرات الواردة في الاستراتيجية:

- انعدام تعريف مشترك لبعض المصطلحات والمفاهيم (نظام الإدارة البيئية، والنفايات، ومعايير الإدارة السليمة بيئياً، والمعدات ذات القدرة المنخفضة على التسبب في الاحترار العالمي، وما إلى ذلك.)؛
- انعدام إطار واضح للإبلاغ داخل المنظمات؛
- انعدام خطوط أساس لبعض المؤشرات (النسبة المئوية للزيادة في إنفاق الكيانات على المسائل البيئية)؛
- عدم متانة بعض المؤشرات، التي تكون أحياناً غامضة الصياغة (النسبة المئوية للمواقع التي اتخذت تدابير بشأن كفاءة استخدام المياه (الصنابير، وخطط الحد من التسرب)؛ والنسبة المئوية للمواقع الخاصة بالمباني الجديدة التي تم فحصها بحثًا عن آثار التنوع البيولوجي؛ والإحصاءات المتعلقة بتعيين الموظفين ذوي الصلة).

48- وبما أنه لا يمكن استخراج بيانات ونتائج موثوق بها وقابلة للتتبع بصورة منهجية، فإن البيانات قد لا تكون دقيقة وقابلة للمقارنة. ولذلك، لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعي أن لديها فهماً كاملاً لبصمتها البيئية. **وينبغي إنشاء أو توضيح عمليات ضمان جودة البيانات وآليات الإبلاغ لتعزيز المساءلة في المنظمات. وينبغي التحقق من البيانات ومن صحتها وجودتها قبل الإبلاغ، لضمان قياس دقيق وموثوق به للبصمة البيئية للمنظومة على ضوء أهداف السياسات البيئية ذات الصلة وأهداف**

(23) CEB/2019/1/Add.1.

الاســـتراتيجية. وينبغي أن تُكلَّف آلية التنســيق المعنية المشـــتركة بين الوكالات (في هذه الحالة، اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى) بمهمة تتبع تنفيذ الاستراتيجية في جميع كيانات الأمم المتحدة سنوياً وبطريقة شفافة، وينبغي إدماج هذا التتبع في لوحة المتابعة التي يجري حالياً وضع لمساتها الأخيرة.

49- ولئن كانت الاستراتيجية تتضمن نهجاً شاملاً لمعالجة جوانب من قبيل انبعاثات غازات الدفيئة، وإدارة النفايات، وحفظ التنوع البيولوجي، فإن معظم الكيانات تنظر إلى الاستدامة البيئية أساساً من منظور الوظائف "التقليدية" للمرافق (الكهرباء والحرارة) والسـفر (كيروسـين الطائرات). ويمكن أيضـاً النظر في مصـادر أخرى لانبعاثات غازات الدفيئة (من قبيل وقود السـيارات، ومعدات التبريد، والممارسـات الزراعية المدعومة من خلال خدمات المطاعم والسـلع المصـنعة وأعمال البناء). وبدلاً من جعل الاسـتدامة البيئية مسـؤولية وحيدة لوظيفة إدارية محددة، **ينبغي أن تولي الكيانات الأولوية لجوانب من أجل نهج يشـمل المنظمة ككل (في غياب سياسـة أو استراتيجية)**، تجنبا للوقوع في فخ الأبراج الإدارية المعزولة ومواقف الاسـتيفاء الشـكلي للشـروط. فعلى سـبيل المثال، اعتمدت المفوضـية الأوروبية ممارسـة تكييف أهداف سياستها البيئية عندما يشوبها إفراط أو تفريط في التفاؤل.

3- دور الآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات

50- **دور مجلس الرؤساء التنفيذيين**. على مستوى منظومة الأمم المتحدة، قام المفتش بتحليل أدوار مجلس الرؤساء التنفيذيين وفريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة[24] وفريق إدارة القضايا التابع له المعني بإدارة الاستدامة البيئية[25] الخاضع لإدارة مرفق الأمم المتحدة المستدامة[26] الذي يشتغل من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة وينسق مبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء".

51- وكان تأييد مجلس الرؤسـاء التنفيذيين للاسـتراتيجية نقطة تحول في الإعراب عن التزام منظومة الأمم المتحدة بتعميم مراعاة الاسـتدامة البيئية (بما يتجاوز الاقتصـار على جانب الحياد المناخي) في الإدارة الداخلية للكيانات. بيد أن دور مجلس الرؤسـاء التنفيذيين في هذه العملية محدود، إذ لا يملك ولاية أو سلطة رصد تنفيذ الاستراتيجية أو تقييم التقدم المحرز في إطارها.

52- **آليات إضافية مشتركة بين الوكالات**. تم تحديد وتقييم هذه الآليات في هذا الاستعراض (انظر المرفق الحادي عشر).

53- **دور فريق إدارة البيئة وفريق إدارة القضـايا**. على الرغم من أن فريق إدارة البيئة يعمل كهيئة تنسـيق على نطاق المنظومة، فإنه يشـتغل على سـبيل التطوع، ويختار المواضـيع التي ينبغي معالجتها اسـتناداً إلى ما يسـتشـعره من ملاحاية وحاجة. وفي عام 2010، جمع الفريق منظومة الأمم المتحدة من أجل التركيز على تغير المنـاخ. وقد خلص التقييم إلى أن فريق إدارة البيئة وفريق إدارة القضـايا على التوالي "مفيدان جداً" بنسـبة 39,29 في المائة و57,14 في المائة من المنظمات المشـاركة من خلال الردود على الاسـتبيانات، في حين لم يجد أي من المجيبين أنهما "عديما الفائدة" أو "عديما الفائدة جداً". وأكدت بعض المنظمات (منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية والاتحاد الدولي للاتصـالات والمنظمة البحرية الدولية) على ضـرورة إقامة صـلة أوثق بين فريق إدارة البيئة وفريق

(24) فريق إدارة البيئة هو هيئة تنسـيق على نطاق المنظومة تعنى بالبيئة والمسـتوطنات البشـرية، وتتألف عضـويته من 51 وكالة متخصصة وبرنامجاً وجهازاً تابعاً للأمم المتحدة.

(25) يجري تنسيق العمل من أجل إنشـاء منظومة للأمم المتحدة أكثر اسـتدامة من خلال فريق إدارة القضـايا المعني بإدارة الاسـتدامة البيئية.

(26) يدير مرفق الأمم المتحدة المسـتدامة، الذي أنشـأه واسـتضـافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عام 2008، فريق إدارة القضـايا المعني بإدارة الاستدامة البيئية ويدعمه.

إدارة القضايا، من أجل: إنشاء نظام أقوى للتوصية، على نطاق المنظومة وعلى نطاق المنظمة، بسياسات تستند إلى الأدلة التي تُجمع من خلال مبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء"؛ والتحقق من امتثال الكيانات ومساءلتها؛ وزيادة نشر المعارف والممارسات الجيدة. وكانت استعراضات الأقران التي نظمها فريق إدارة البيئة (والتي أجرتها أفرقة مؤلفة من ممثلين اثنين من وكالات الأمم المتحدة وخبيرين خارجيين) مفيدة للغاية في مساعدة الوكالة على تحسين بصمتها الكربونية. ولتعزيز امتلاك زمام المبادرة والمساءلة والكفاءة، **ينبغي لفريق إدارة البيئة: أن يعتمد ترتيبا للاشتراك في الرئاسة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة أخرى (بالتناوب) للسماح بتعزيز امتلاك زمام المبادرة؛ واستعراض عملية اختيار مواضيعها؛ وأن يدرج في جدول أعماله للاجتماعات العادية بنداً دائماً بشأن تنسيق إدارة الاستدامة البيئية على نطاق المنظومة؛ وأن يواصل سلسلة حوارات الترابط لتحديد كيفية تكامل ولايات المنظمات بما يحقق الاستدامة البيئية على نطاق المنظومة، ولا سيما فيما يتعلق بالترابط بين العمل الإنساني والبيئة. وينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى تحديد أهداف واقعية وإلى وضع "لغة" مشتركة بين الوكالات الإنمائية والإنسانية.**

54- ورغم التسليم بدور مجلس الرؤساء التنفيذيين وفريق إدارة البيئة وفريق إدارة القضايا ومرفق الأمم المتحدة المستدامة، في غياب آلية مساءلة على نطاق المنظومة لتتبع التقدم المحرز والإشراف عليه، فإن امتلاك زمام الاستراتيجية يظل على عاتق فرادى الكيانات التي يتعين عليها ترجمة التزاماتها إلى سياسات واستراتيجيات للمنظمة وإدراجها فيها. وبالتالي، فإن الأمر متروك لكل كيان من الكيانات لتنفيذ أي مخطط يجعله كياناً مستداماً بيئياً. وحتى الآن، لا توجد سياسات بشأن إدارة الاستدامة البيئية في العديد من المنظمات[27]، وإن كان وجود السياسات لا يعني بالضرورة اتخاذ إجراءات فعالة على أرض الواقع أيضاً. ونتيجة لذلك، خلصت وحدة التفتيش المشتركة في تقييمها لامتلاك المنظمات المشاركة لزمام المبادرة في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية إلى أنه امتلاك متفاوت وغير كاف.

4- تعزيز تبادل الممارسات الجيدة داخل الكيانات وفيما بينها

55- سعى المفتش إلى تحديد مبادئ توجيهية وممارسات جيدة مفيدة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز إدارة الاستدامة البيئية. ولئن وجدت ممارسات جيدة ومبادئ توجيهية مفيدة داخل عدة كيانات، فإن المعارف المتعلقة بها لم يتم تبادلها تبادلاً أمثل أو تبادلاً كافياً. ولم تكن المكاتب ذات الصلة التي تعالج مختلف جوانب الاستدامة البيئية على علم في معظمها بالعمل الجاري في المكاتب ومراكز العمل الأخرى داخل المنظمة نفسها، فضلاً عن العمل في المنظمات الأخرى. وكثيراً ما تبين أن هذا هو الحال حتى في نفس الموقع الجغرافي. وكان النقص في التنسيق أكثر وضوحاً نظراً لوجود عدة آليات للتنسيق فيما بين الوكالات وداخلها، على الأقل على الورق، لمعالجة موضوع إدارة الاستدامة البيئية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إطار موضوع التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

56- وتشير البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات والردود على الاستبيان إلى أن معظم المنظمات شارك في آلية أو أكثر من الآليات المشتركة بين الوكالات (فرق عاملة، وأفرقة عمل، ومجموعات دعم، وشراكات، وشبكات، واجتماعات سنوية) والمعنية بإدارة الاستدامة البيئة. وعلى الرغم

(27) حتى الآن، تدعي 43 في المائة من المنظمات المشاركة الثماني والعشرين أن لديها سياسة داخلية للاستدامة البيئية (الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ و36 في المائة منها لديها استراتيجية؛ و36 في المائة منها لديها خطة عمل؛ و32 في المائة منها لديها نظام إداري؛ و50 في المائة منها اتخذت تدابير إدارية أو تنظيمية فيما يتعلق بالاستدامة البيئية.

من عدم وجود آليات مكرسة خصيصاً لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية داخلياً، فإن الموضوع يجري تناوله، وفقاً لما ذكره مَنْ أجريت معهم مقابلات، من خلال آليات تتصل بمواضيع أوسع نطاقا من قبيل أماكن العمل المشتركة والمرافق والهياكل الأساسية وإدارة الوثائق وواجب العناية والتنوع. ووصف المشاركون الآليات بأنها منصّات مفيدة لتبادل المعلومات والاطلاع على التجارب والتواصل بين المهنيين المسؤولين على مستوى عملي، مما يسهّل أيضاً وضع حلول بطريقة عملية، وإن لم تكن طريقة رسمية دائماً. وبغض النظر عن الجوانب الإيجابية، أعرب المشاركون عن أسفهم لغياب إجراءات متابعة ملموسة فيما يتعلق بإصدار توجيهات على نطاق المنظومة أو الكيان، من قبيل مبادئ توجيهية ومعايير تتعلق بإدارة الاستدامة البيئية. وبالمثل، لئن أعرب الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عن تقديرهم لجهود مبادرة " خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" الرامية إلى جمع البيانات على نطاق المنظومة، فإن معظمهم أعرب عن أسفه لعدم تفسير البيانات والإجراءات السياساتية التي اتخذت نتيجة لذلك على صعيد المنظمة وعلى نطاق المنظومة.

57- وفيما يلي بعض الشواغل والتحديات الأخرى التي تتعلق بسير عمل الآليات المشتركة بين الوكالات والآليات داخل الوكالات والاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالتدابير العلاجية التي قدمها من أجريت معهم مقابلات:

- هناك التزام متفاوت بالاستدامة البيئية من جانب القيادات في المنظمات عبر منظومة الأمم المتحدة. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على الإطار المؤسسي للتنسيق المشترك بين الوكالات في إدارة الاستدامة البيئية، والاشتراك في رئاسته على مستوى رفيع، كما ينبغي أن يُسند إلى شخص متفرغ يتمتع بخبرة في تخطيط وإدارة وتنسيق المسائل المتصلة بالإدارة؛
- تميل المنظمات الرائدة في المسائل المتعلقة بإدارة الاستدامة البيئية إلى الاستفادة بشكل أقل من المشاركة في الآليات المشتركة بين الوكالات، لأن تبادل المعلومات يجري في اتجاه وحيد؛
- كثيراً مما تكون الأفرقة العاملة وفرق العمل مفرطة في الكبر بدرجة تمنعها من أداء وظائفها، وتطغى الحماسة على مناقشاتها ولا تسفر عن نواتج واضحة. ولما كان المرشحون لا يعملون في كثير من الأحيان على نفس المستويات أو على مستويات متقاربة، فإن هذا التفاوت لا يفيد، بسبب التباين الكبير في الخبرة. ويمكن تحسين الأداء الوظيفي بتعيين مجموعة صغيرة من ثلاثة أو أربعة خبراء لدراسة موضوع محدد وتقديم توصيات بشأنه إلى مجموعة أكبر؛
- قد ظلت بعض أفرقة العمل خاملة لعدة سنوات، ويتعين إعادة تنشيطها من خلال اختصاصات واضحة وآليات للرصد والمتابعة.

58- وتملك آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات وآليات التنسيق داخلها إمكانات كبيرة لتبادل المعارف فيما يتعلق بالممارسات الجيدة ووضع توجيهات ملموسة على نطاق المنظومة بشأن هذا الموضوع.

59- وينبغي أن يوجه الرؤساء التنفيذيون لكيانات منظومة الأمم المتحدة تعليمات إلى ممثليهم المشاركين في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات وآليات التنسيق داخلها بما يلي: تحديد اختصاصات واضحة لجميع هذه الآليات التي تعالج إدارة الاستدامة البيئية؛ والاستعراض الدوري للاختصاصات الحالية حرصاً على أهميتها؛ وضمان أن يكون الأفراد المرشحون للعمل فيها مؤهلين تقنياً وملمين بالجوانب الفنية والتشغيلية؛ وضمان عقد الاجتماعات بانتظام وإعداد المحاضر الموجزة وتعميمها في الوقت المناسب، وتحديد الكيانات المسؤولة عن تنفيذ جميع نقاط العمل في الوقت المناسب وتقديم التقارير إلى الآلية.

5- إصلاح إدارة الأمم المتحدة ومنظومتها الإنمائية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

60- لئن تركزت الجهود في معظمها على المقر، فإنه طُلب إلى العمليات الميدانية أن تقلل من أثرها على البيئة. وبالنسبة لبعثات حفظ السلام، يصف الفرع 3-3 من خطة عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمناخ للفترة 2020-2030 التحديات والفرص الرئيسية التي ينطوي عليها ذلك، بما في ذلك الانتشار الجغرافي للأمانة العامة للأمم المتحدة والمسائل المتصلة بالأمن. وفيما يتعلق بالسياقات الإنسانية، أضفي في عام 2016 الطابع الرسمي على شراكة طويلة الأمد بين إدارة الدعم الميداني وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم من خلالها إنشاء مشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ لدعم البعثات الميدانية في تحسين الأداء البيئي من خلال تقديم المساعدة التقنية التي تنسقها وحدة المساعدة التقنية البيئية في مركز الخدمات العالمي. ولا تزال هذه الشراكة مستمرة مع إدارة الدعم العملياتي الجديدة، ومن المقرر توقيع وثيقة مشروع جديدة للمرحلة 2 من مشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ.

61- وينبغي تشجيع وحدات الوجود الميداني على العمل معاً لتعزيز الاستدامة البيئية. وللعناصر التالية من إصلاح الأمم المتحدة صلة بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية.

62- **الإصلاح الإداري**. تم توسيع تشكيلة ونطاق الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بإدارة الاستدامة البيئية ليشمل تمثيلاً على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك البعثات الميدانية ومكتب التنسيق الإنمائي، مما يوفر آلية تنسيق شاملة لنظم الإدارة البيئية على نطاق الأمانة العامة.

63- **أماكن العمل والخدمات المشتركة**. يمكن لأماكن العمل والخدمات المشتركة أن تؤدي دوراً هاماً في تحسين الاستدامة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. فالمنظمات الموجودة في نفس الموقع (في بانكوك وجنيف ونيروبي وروما وفيينا) تتعاون وتنسق وتتآزر بشأن الجوانب الإدارية لتحقيق مكاسب في الكفاءة والتقليل إلى أدنى حد من النفقات العامة؛ كما يمكن أن تعزز الاستدامة البيئية في الإدارة الداخلية. وقد أثبتت بعملها أن توقع المشاكل ووضع آليات لحسن إدارتها أمران ضروريان. وبدلا من أن تجد نفسها في حالات تنشأ فيها خلافات بشأن عدة مسائل وتصبح هذه الخلافات عوامل إزعاج رئيسية، وُضعت ترتيبات مسبقا. ويمكن محاكاة هذه التدابير في الأماكن التي تكون فيها أماكن العمل مشتركة [(28)].

64- **إصلاح المنظومة الإنمائية**. تشير خطة عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمناخ للفترة 2020-2030 إلى المساهمة في الإصلاحات، ولا سيما إصلاح المنظومة الإنمائية، وتسري على جميع كيانات الأمانة، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين. وينبغي أن تشجع إدارة الدعم العملياتي ونظام المنسقين المقيمين الآليات أو الأنشطة المشتركة لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية. ويرى المفتش فرصاً لمواصلة تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية[(29)]، وتكامل العمليات المشتركة على الصعيد القطري[(30)]، وإحداث أثر إيجابي لفائدة المجتمعات المحلية التي توجد فيها الأمم المتحدة (انظر التوصية 6 في الفصل الخامس، الفرع دال بشأن إدارة المرافق والهياكل الأساسية)[(31)].

(28) انظر الفصل الخامس، الفرع دال بشأن إدارة المرافق والهياكل الأساسية.

(29) يحقق الانتقال إلى "العمليات الذكية مناخياً" (البنية التحتية المراعية للمناخ، والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، وغيرها من الحلول المبتكرة المنخفضة الكربون في العمليات المستدامة بيئيا) كفاءات تشغيلية كبيرة ودائمة.

(30) ثمة حلان من الحلول الجارية والمقررة لتحسين الاتساق وفعالية التكلفة والأثر في أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري هما المرافق المشتركة والخدمات المشتركة.

(31) للمنظمة بصمة تشغيلية مشتركة في أكثر من 100 بلد. وتوجد أكبر عمليات حفظ السلام في الدول الهشة التي تواجه تحديات شديدة في مجال التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ.

65- **خطة عام 2030.** تشـدد خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 على ضـرورة إدماج شـواغل الاسـتدامة في أنشـطة مؤسـسـات الأمم المتحدة وعملياتها. واسـتطلع المفتش توظيف الروابط بين إدارة الاسـتدامة البيئية وخطة عام 2030، مذكّراً بما تتسـم به أهداف التنمية المسـتدامة من طابع غير قابل للتجزئة. وينبغي أن تكون الروابط بين المساعي البرنامجية والإدارية واضحة عن طريق تحديد كيفية تقديم المساهمات على صعيد المنظمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استنتاج: ينبغي أن تعزز مبادرة خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء المساءلة والشفافية

66- ويمكن اسـتخدام المعلومات التي يوفرها الإبلاغ في إطار مبادرة خضـرنة الأمم المتحدة الزرقاء في التوصـية بالسـياسـات والإجراءات على نطاق المنظومة. ولئن كان تعزيز الشـفافية وحده قد يزيد من الضغط لإجراء تغييرات سطحية أو تضخيم بيانات الإبلاغ، فإن تعزيز المساءلة من شأنه تفادي الحالات التي لا يتم فيها تحديث بيانات الإبلاغ أو ضـمان جودتها. وعلى غرار خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشـأن المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة فيما يتعلق بالمسـاواة بين الجنسـين في منظومة الأمم المتحدة[32]، يمكن لعملية "خضـرنة الأمم المتحدة الزرقاء" أن تعتمد نهجاً يحافظ على التوازن بين المساءلة والشفافية.

67- **وكما هو الحال بالنسبة لنموذج خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ينبغي أن يوجه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رسائل سنوياً إلى الرؤسـاء التنفيذيين لمؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، لربط مسـؤولية تنفيذ الاسـتراتيجية بقيادة الكيان، داعياً الرئيس التنفيذي للكيان إلى التصـدي للتحديات التي أثيرت، وتشـجيع القيادة على تعميم الرسالة والجواب عليها على الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية المعنية.**

68- **وينبغي اسـتخدام الاسـتراتيجية لتنقيح نموذج تقرير "خضـرنة الأمم المتحدة الزرقاء" حتى يتماشى مع الاستراتيجية والحرص على الشفافية في نشر النتائج الفردية والجماعية التي تحققت فيما يتعلق بكل مؤشر أداء مقارنة بالأداء من السنوات السابقة، باستخدام عام 2020 كخط أساس.** وينبغي أن تتكيف مبادرة خضـرنة الأمم المتحدة الزرقاء لاتباع الاستراتيجية، وأن تضـاف إلى استراتيجيات تسيير الأعمال على الصـعيدين الوطني والإقليمي، وأن تسترشد بفريق العمل المعني بمهمة تسيير الأعمال التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة، حتى تعمل على أسـاس كل بلد على حده، وتكفل وجود خطط عمل للمباني المشتركة وإدارة الأسطول وخدمات السفر المشتركة.

69- وينبغي أن يقدم تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصـادي والاجتماعي عن تعميم الأبعاد الثلاثة للتنمية المسـتدامة في منظومة الأمم المتحدة أرقاما مجمعة ومصـنفة لفرادى الكيانات المقدمة لتقارير، مصـحوبة بشـروح عند الاقتضـاء، لتحليل حالات محددة. وينبغي أيضـاً أن تعرض على الأجهزة التشـريعية والهيئات الإدارية للكيانات الأخرى. **وينبغي توسـيع نطاق التقرير بحلول عام 2022 ليشـير إلى التقدم الذي أحرزته فرادى الكيانات المعدة للتقارير في تنفيذ الاسـتراتيجية، باسـتخدام شـرح موحد وقابل للمقارنة، وتحديد عوامل النجاح والتحديات التي تواجهها في جعل عملياتها مستدامة بيئياً.**

(32) انظر استعراض وحدة التفتيش المشتركة لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، JIU/REP/2019/2.

باء- الآليات على مستوى المنظمة

70- فيما يتعلق بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، قام المفتش بتحليل: التزام القيادة؛ ووجود نظم وسياسات واستراتيجيات وهياكل تنسيق داخلية للإدارة البيئية؛ ودور الأفرقة غير الرسمية؛ ودور الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية ووظائف الرقابة.

1- التزام القيادة

71- إن تواصل الرئيس التنفيذي ومراسلته – التي غالباً ما توصف بأنها "القدوة من القمة" – من قبيل إصدار تعليمات ورسائل إدارية منتظمة للموظفين، بما في ذلك في المنشورات الدورية، وتخصيص قسم محدد في التقرير السنوي لذلك، والإدلاء ببيانات في مناسبات مهمة، وإظهار الاستعداد لتبني التقدم التكنولوجي، هي أمور ذات أهمية حاسمة. وييسر التزام القيادة قدراً أكبر من امتلاك زمام المبادرة والمساءلة، ويساعد على تحويل الاستراتيجيات إلى ممارسة، ويساعد تدريجياً على رفع مستوى الأداء البيئي. وقد ظلت الفجوة كبيرة بين الخطاب وقاعدة الموارد، حيث لم يتلق الرؤساء التنفيذيون أي تكليف محدد، ولم يتخذوا أي مبادرة، لتعريف موظفيهم بالاستراتيجية والشروط المتصلة بإقرارها. ولا يبدو أن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية يشكل أولوية، خاصة وأن الدول الأعضاء تتفاوت مستويات التزامها هي أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للقيادة دوراً هاماً تؤديه في إتاحة انخراط الموظفين الذين لهم نسبياً موقف مناوئ أو موقف عدم اكتراث تجاه الشواغل البيئية، وذلك بجعل تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية شأناً مؤسسياً لا وظيفةَ مديرٍ من مديري المرافق أو "خبيرٍ" بيئي، بل شأناً يهم الجميع. **وينبغي أن تعبر "القدوة من القمة" على مستوى الرؤساء التنفيذيين والإدارة العليا عن التزامهم بالاستدامة البيئية الداخلية وتعزيزهم لها وتثبت للموظفين والدول الأعضاء التزامهم بها، في الوقت الذي يتحملون فيه مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية داخل منظماتها.**

2- نظم الإدارة البيئية

72- في نيسان/أبريل 2013، تعهد مجلس الرؤساء التنفيذيين بوضع وتنفيذ نظام للإدارة البيئية[33] في كل منظمة من أجل زيادة تخفيض بصمتها، مما يدعم الفكرة القائلة بأن التنمية المستدامة لا تتعلق فقط بضمان إدراج المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات الأمم المتحدة، بل إن هذه المنظورات تشكل مجتمعة طريقة شمولية "لإدارة الأعمال"، وهي عملية تفكير على جميع المستويات توجه هذا النوع من التخطيط الاستراتيجي والخيارات التشغيلية اللاحقة[34].

73- **نظم الإدارة البيئية بوصفها آلية للحوكمة.** ليس هناك التزام على نطاق المنظومة بأن تكون لكيانات الأمم المتحدة هياكل داخلية للتنسيق البيئي بعد اتفاق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام 2013 على تنفيذ نظم الإدارة البيئية على مستوى المرافق والعمليات. ولم يستثمر سوى عدد قليل من الكيانات في نهج شمولي من خلال نظام للإدارة البيئية. ووفقاً لتقرير "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" لعام 2019، لم يعتمد نظاما للإدارة البيئية إلا 12 كياناً (بما في ذلك 4 كيانات من الأمانة العامة للأمم المتحدة، مما يشير إلى أن التنسيق لا يزال مبعثراً على مستوى العمل). ولا يمثل هذا العدد الاستثمار في إدارة الاستدامة البيئية، حيث إن مبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" اعتمدت تعريفاً أكثر شمولاً لنظام الإدارة البيئية، بمقتضاه تعتبر الكيانات التي لديها سياسة

(33) نظام الإدارة البيئية هو إطار تخطيط استراتيجي بيئي شمولي ومنهجي طويل الأجل، ينص على نهج بيئي مهيكل من خلال العناصر الرئيسية التالية: الدعم الإداري؛ وتحديد الجوانب البيئية التي يتعين معالجتها؛ والسياسة البيئية؛ والأهداف وخطط العمل البيئية؛ والأدوار والمسؤوليات؛ والموارد؛ والقياس والرصد من خلال الاستعراضات الإدارية وعمليات المراجعة البيئية؛ والإجراءات التصحيحية للتحسين المستمر للأداء البيئي.

(34) A/68/79-E/2013/69.

قائمة وأدوار ومسؤوليات محددة، على الأقل في مقرها، كيانات لها نظام للإدارة البيئية. ولا يوجد تعميم على نطاق المنظومة لنظم الإدارة البيئية، ولا يزال التقدم المحرز في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية والحد من الأثر البيئي لمنظومة الأمم المتحدة متفاوتا وغير منسق. **وينبغي أن تعتمد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنفذ نظماً للإدارة البيئية داخلياً على مستوى المرافق والعمليات، وأن تسعى في الوقت ذاته إلى التنسيق والتوجيه على نطاق المنظومة من أجل تحقيق مزيد من التقدم نحو تعميم مراعاة الاستدامة البيئية. ومن المستصوب اعتماد تعريف دقيق لنظام الإدارة البيئية في تقارير "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء"، ابتداء من عام 2022 وذلك لتقديم صورة دقيقة عن الاستثمارات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في الأداء البيئي وتجنب تضخيم عدد نظم الإدارة البيئية.**

3- نماذج تنسيق داخلية متنوعة

74- لئن كانت لجميع نماذج التنسيق الداخلي المحددة في هذا الاستعراض[35] مزايا وعيوب ومستويات مختلفة من الالتزام المرتبط بالموضوع، فإن مسؤولية التنسيق البيئي الداخلي كثيراً ما تُترك لجهة تنسيق إدارية لا تملك سوى القليل من المعارف الفنية أو السلطة لتعبئة جميع الأجزاء الضرورية من المنظمة من أجل تحقيق غرض مشترك. وبغض النظر عن وضع المخطط التنظيمي أو مدى ملاءمة الموارد البشرية، **ينبغي منح الجهات المسؤولة عن سير الأعمال سلطة كافية لإتاحة التنسيق الداخلي الفعال لوظائف الإدارة التي تهدف إلى المساهمة في الحد من البصمة البيئية للمنظمة. ولهذا الغرض، ينبغي استعراض هياكل التنسيق البيئي الداخلية بغية تعزيز المساءلة والتنسيق على نطاق المنظمة في إطار السياسات البيئية والاستراتيجية.**

4- توجيه جهود الهياكل غير الرسمية

75- حدد معظم الذين أجريت معهم مقابلات سلوك الموظفين بوصفه عنصراً أساسياً في منظمة مستدامة بيئياً (مما يشير إلى أن إقناع الموظفين بأولوية الاستدامة البيئية يستوجب تعميمها في الإجراءات الإدارية). ولئن كان من المتعين معالجة تغيير السلوك على مستوى المنظمة، فإنه ظهرت مبادرات تلقائية للموظفين ترمي إلى تعزيز مشاركة الموظفين والضغط على الإدارة لاتخاذ إجراء. وحدد المفتش 10 "مجموعات خضراء (مستدامة بيئياً)" غير رسمية في منظومة الأمم المتحدة، على غرار مبادرات مثل "شبكة الأمم المتحدة للشباب"، التي لها مستويات متباينة من التأثير. ويرتبط بعضها بقرارات الإدارة، في حين أن البعض الآخر لا يرتبط بها.

76- والتُمست آراء أعضاء "المجموعات الخضراء" من خلال استقصاء قصير. ومما يثير الاعجاب مستوى التزام الأعضاء الذين يتطوعون للانضمام إلى الشبكات المستدامة بيئياً؛ فقد أشار أكثر من 50 في المائة منهم إلى أنهم شاركوا في تلك المجموعات لأنهم يعتقدون أن منظماتهم لا تقوم بما يكفي لمعالجة مسألة الاستدامة البيئية. وأكد نحو 85 في المائة من المجيبين أن أهم هدف لفريق من هذا القبيل هو تعزيز السلوك المستدام بيئياً في صفوف موظفي المنظمة وزيادة وعي الموظفين بتغير المناخ والاستدامة. وفي حين رأى أعضاء أفرقة الاستدامة البيئية أن "القدوة من القمة" أمر حاسم في الحفاظ على التزام الإدارة بدمج الاستدامة البيئية ومساءلتها عن ذلك، فإنهم لم يقتنعوا بأن تحول المجموعة من دور الدعوة إلى دور مساءلة الإدارة أو توفير ضوابط وموازين لوحده سيكون مفيداً تماماً (36 في المائة منهم أجابوا بنعم، وأجاب 28 في المائة بلا، في حين أن 36 في المائة لا يعرفون). وكان المجيبون أكثر اهتماماً بالقضايا البيئية المتمثلة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وإدارة النفايات، وتجنب استخدام

(35) انظر المرفق التاسع.

منتجات بلاستيكية أحادية الاستخدام. ولدى الإجابة على سؤال عن الطرق التي يمكن للمنظمات أن تعزز بها تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في إدارتها الداخلية، اقترح المجيبون السبل التالية: "مراجعة الإجراءات الإدارية"؛ و"زيادة شرح أدوار الاستدامة البيئية في توصيف الوظائف"؛ و"توخي وضع نُظم للحوافز"؛ و"إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية البيئية في الخطة الاستراتيجية الشاملة وفي خطط عمل المنظمات".

77- ولم يَفُتْ المفتش الاعتراف بوجود بعض أوجه القصور في مجموعات الشباب للاستدامة البيئية. فالأعضاء ينساقون أحياناً وراء شغفهم وحماسهم، وهذا ما يميز أي مجموعة مناصرة. ونتيجة لذلك، تبين أن بعض اقتراحاتهم أقل واقعية وأقل اتساما بالطابع العملي؛ وفي حالات نادرة، توظف أنشطة المناصرة للفت الانتباه. ورغم أوجه القصور هذه، فإنها تؤدي دوراً لا يقدر بثمن بوصفها نقاطاً مفيدة في الضغط على أعضاء الإدارة، الذين غالباً ما لا يراعون بما فيه الكفاية اعتبارات الاستدامة البيئية.

78- وفي ضوء الدور الإيجابي الذي تؤديه مجموعات الاستدامة البيئية في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية، **ينبغي لأعضاء الإدارة العليا تقديم الدعم اللازم وتشجيع "مجموعات الاستدامة البيئية" على مواصلة طرح الاقتراحات والابتكارات لتعزيز الاستدامة البيئية، وينبغي أن ينشئوا قنوات ملائمة للنظر في هذه الجهود والمقترحات.**

5- توظيف الخبرات الداخلية لصالح منظومة الأمم المتحدة بأسرها

79- **تحسين توظيف الخبرات الداخلية.** اتضح أثناء المقابلات أن منظومة الأمم المتحدة لديها معرفة وخبرة وفيرة في مجال الاستدامة البيئية. وحدد المفتش السبل التي يمكن بها لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تسخر ولاياتها الأساسية وقدراتها الفنية للمساهمة في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة وزيادة تعميم الخطة البيئية في طرق أداء عمل شركاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من عدم موافقة أي منظمة صراحة على الاستعانة بالقدرات القائمة لفائدة منظومة الأمم المتحدة، فإن المفتش يقدم بعض الاقتراحات بشأن سبل تحسين توظيف الخبرات الداخلية في أغراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية[36].

6- توظيف الاتفاقيات البيئية لصالح منظومة الأمم المتحدة بأسرها

80- جمع المفتش معلومات من أمانات الاتفاقات والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية من خلال استبيان، وأجرى مقابلات مع ممثلي أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لتقييم كيفية توظيف خبراتهم المتراكمة ومعارفهم الداخلية لدعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الحد من بصمتها البيئية. ولم يتجاوز معدل الردود على الاستبيان 29 في المائة (5 ردود من بين 17 أمانة تم الاتصال بها)[37]، وبالتالي لم يتسن تحديد الاتجاهات الشائعة.

(36) انظر المرفق الثاني عشر.

(37) تشمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما يلي: الاتفاقيات المتعلقة بالغلاف الجوي (اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1985))؛ والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (اتفاق حفظ الطيور المائية الأفريقية – الأوروبية – الآسيوية المهاجرة؛ والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وبحر الشمال؛ والاتفاق المتعلق بحفظ البحار السوداء والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة المحيط الأطلسي المتاخمة؛ واتفاق حفظ الخفافيش في أوروبا؛ واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (1973)؛ واتفاقية بون بشأن الأنواع المهاجرة (1979)؛ وبروتوكول قرطاجنة المتعلق السلامة الأحيائية (2000))؛ والاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات (بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (1987)؛ والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (1989)؛ واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية (1998) (الأمانة المؤقتة المشتركة مع منظمة الفاو)؛ واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (2001)؛ والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تديرها هيئات أخرى (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونيسكو؛ واتفاقية اليونسكو للتراث العالمي).

81- وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات، دخلت حيز النفاذ الاتفاقيات الخمس أو الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا[38]. وقد استكملت هذه الاتفاقيات بعدد من البروتوكولات[39]. وتقدم أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا خدماتها إلى هيئات إدارة هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتساعد هذه الهيئات على رصد تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقات. ورغم أن هذه الاتفاقات بدأت كأدوات قانونية إقليمية، فإنها العديد منها أصبح عالمياً منذ ذلك الحين، وما برحت دول خارج منطقة اللجنة تشارك في الأنشطة التي تنفذ في إطار هذه الاتفاقات، مما أدى إلى تغيير المشهد القانوني والبيئي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها.

82- **وينبغي أن تسهم أمانات الاتفاقات والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في منظمات الأمم المتحدة. وبالمثل، ينبغي للآليات القائمة المشتركة بين الوكالات أن تجند تلك الأمانات للمشاركة والإسهام في الجهود الجماعية. ويمكن لهذه الأمانات، بفضل خبرتها، أن تساعد في دراسة وتقييم "الآثار البيئية الحقيقية" للتدابير ذات الآثار السلبية المحتملة (من قبيل حظر استخدام المواد البلاستيكية، والشروع في استخدام المركبات الكهربائية، واستخدام منتج للاستعاضة عن الأكياس البلاستيكية، والتكاليف البيئية المرتبطة ببطاريات المركبات الكهربائية، ومصادر الطاقة لإعادة شحن المركبات الكهربائية) قبل تنفيذها.**

استنتاج: ضرورة تعزيز رقابة الدول الأعضاء ومكاتب الرقابة

83- ومثلما يتطلع الموظفون إلى الرؤساء التنفيذيين للحصول على إشارات بشأن الأولوية الممنوحة لأي مجال معين، فإن الرؤساء التنفيذيين يتطلعون إلى الدول الأعضاء في الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة للحصول على إشارات بشأن الأولوية التي توليها لأي مجال بعينه، بما في ذلك تعميم مراعاة الاستدامة البيئية. ولذلك، تتحمل الدول الأعضاء في الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية للمنظمات المسؤولية عن توفير الرقابة الفعالة والتوجيه الاستراتيجي العام، بما في ذلك المسؤولية عن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مجالات الإدارة الداخلية.

84- ويمكن أن يستفيد موضوع إدارة الاستدامة البيئية من زيادة الاهتمام التشريعي المنهجي، ومن الرصد والإبلاغ بشكل أكثر منهجية، واعتماد الهيئات التشريعية لقرارات بشأن الموضوع بصورة منتظمة. ولا تتضمن سوى بضعة تقارير سنوية إشارات إلى الاستدامة البيئية الداخلية (لم تشر سوى 7 مؤسسات من أصل 28 مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى بصمتها البيئية في التقارير السنوية لعام 2019)[40]. ويمكن للرؤساء التنفيذيين أن يضمنوا تأييد الدول الأعضاء ودعمها في الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة لتعبئة المزيد من الدعم السياسي والمؤسسي من أجل تخصيص موارد كافية لتحسين إدارة الاستدامة البيئية.

(38) اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود؛ واتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية؛ والاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية؛ والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها

(39) البروتوكولات الرئيسية من بين هذه البروتوكولات هي البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة؛ وبروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي؛ وبروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها والبروتوكول المتعلق بالمسؤولية المدنية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن آثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية على المياه عابرة الحدود (لم يدخل هذا الأخير حيز النفاذ بعد).

(40) منظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

85- **آراء الدول الأعضاء.** التُمست آراء الدول الأعضاء وشواغلها ومنظوراتها بشأن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في وظائف الإدارة الداخلية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال استبيان قصير وُزع على مجموعة تمثيلية من بعثاتها الدائمة في نيويورك وجنيف[41]. وشجعت الدول الأعضاء كيانات الأمم المتحدة على أن تعزز مبادئ الاستدامة البيئية وتدمجها بشكل فاعل في عملياتها التشغيلية. ومن شأن ذلك أن يمكّنها من القيام بدورها في التصدي لتغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030. ويمكن تحسين الجهود الرامية إلى تخفيض البصمة البيئية؛ كما يمكن تحسين الاتصال بالدول الأعضاء بشأن الجهود المبذولة. وقد تعهدت دول أعضاء عديدة بمواصلة دعم الاقتراحات والمبادرات والتحسينات في هذا المجال.

86- **ليس ثمة سوى خطط عمل قليلة.** على الرغم من القول المأثور "ما يتأتى قياسه يتأتى إنجازه"، فإنه لم يدمج أهداف ومؤشرات الإدارة البيئية في أطر نتائجه إلا عدد قليل من المنظمات (عمليات السلام التابعة لإدارة الدعم العملياتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة). وكثيراً ما تغيب خطط عمل واضحة بشأن السياسات البيئية أو العناصر المتعلقة بالبيئة في السياسات المؤسسية. وينبغي أن يكون تقديم التقارير إلى الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية أداة ضرورية لتعزيز الشفافية والمساءلة؛ غير أنه لا يوجد في الوقت الراهن أي شرط في أي منظمة يقتضي تقديم تقرير منفصل عن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية.

87- وفي غياب قرارات تشريعية محددة في حالات كثيرة، لا تقدم المنظمات تقارير أداء من شأنها أن تمكن الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية من تقييم ما نجح بشكل جيد واقتراح تحسينات لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية. وأشار عدة أشخاص أجريت معهم مقابلات إلى أنه رغم إمكانية إعداد هذه التقارير، لم ترد طلبات أو مطالبات بالقيام بذلك حتى الآن. وسيستفيد الرؤساء التنفيذيون للكيانات أيضاً من رصد الأداء، وجمع البيانات بصورة منهجية، والإبلاغ المنتظم عنها، مما سيوفر أدوات فعالة للإدارة والمساءلة تمكن الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية من ممارسة مسؤولياتها الرقابية وتقديم التوجيه الاستراتيجي للكيانات فيما يتعلق بالاستدامة البيئية.

88- **وظائف الرقابة.** في إطار هذا الاستعراض، نظرت وحدة التفتيش المشتركة في الاهتمام الذي توليه مكاتب الرقابة للموضوع في عملها واستكشفت الدور الفعلي أو المحتمل الذي ما فتئت تضطلع به مكاتب الرقابة أو الذي يمكن أن تقوم به فيما يتعلق بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية. كما درست وحدة التفتيش المشتركة سبل تشجيعها على القيام بذلك، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولايتها وميثاقها واستقلاليتها.

89- ويمكن لمكاتب الرقابة المستقلة أن تكون أداة هامة للمساءلة تساعد الدول الأعضاء والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقديم تقييم مستقل لمدى الامتثال للإجراءات والولايات المتفق عليها لتعزيز إدارة الاستدامة البيئية.

90- ولئن كانت ثمة تقارير رقابة متنوعة بشأن مواضيع ذات صلة، فإنَّ موضوع إدارة الاستدامة البيئية لم يحظ بالاهتمام الواجب في أعمال مكاتب الرقابة التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، لم تنشأ سوى توصيات قليلة بشأن هذا الموضوع. غير أنه وإن لم تصدر هيئات الرقابة في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة تقارير مراجعة مخصصة بشأن الاستدامة البيئية، فإن هذا الموضوع قد عولج في تقارير أوسع نطاقاً.

(41) انظر المرفق الثامن للاطلاع على نتائج هذا الاستبيان.

91- **تقارير وحدة التفتيش المشتركة السابقة.** بعد عشر سنوات من صدور استعراض وحدة التفتيش المشتركة لسياسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممارساتها في مجال الإدارة البيئية الداخلية (JIU/REP/2010/1)، لم تقبل المنظمات المشاركة في الوحدة سوى 56 في المائة من التوصيات المقدمة في ذلك الاستعراض، في حين أن متوسط معدل قبول توصيات الوحدة يبلغ نحو 65 في المائة. وطُلب إلى المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة تقييم استمرار أهمية التوصيات الواردة في استعراض عام 2010. واعتبرت 21 منظمة من أصل 28 منظمة في المتوسط كل توصية من التوصيات الاثنتي عشرة توصيات لا تزال مهمة[42].

(42) انظر المرفق الخامس.

رابعاً- تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في منظومة الأمم المتحدة

92- لئن كانت كيانات منظومة الأمم المتحدة من دعاة خطة عام 2030، فإنها لم تدرج كلها نفس الرسالة في مجالاتها الوظيفية للإدارة الداخلية، مما أدى إلى مفارقة ظهرت فيها الكيانات وكأنها لا تمارس ما تدعو إليه. ولما كانت المنظومة راعية الاتفاقيات والمعاهدات والقواعد والمعايير في مجالات تغير المناخ، وحماية البيئة، وتلوث الهواء، والمياه، والمحيطات، والمجالات ذات الصلة، والمدافع الرئيسي عن التنمية المستدامة، فإنه بات لزاما أن يُنظر إلى المنظومة على أنها تمارس داخلياً ما تدعو إليه العالم الخارجي. وتوفر هذه الحجة الأساس المنطقي الأكثر إقناعاً لتحسين الاستدامة البيئية داخلياً وعبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فضائقات نقص الموارد، والفجوات بين الخطاب والواقع، وعوامل أخرى تمكن الأثر البيئي لمنظومة الأمم المتحدة أو تعيقه.

ألف- تحدي تحديد أولويات الموارد

93- من بين التحديات التي تواجه المنظمة عند إيلاء الاهتمام لإدارة الاستدامة البيئية داخلياً، يبرز نقص الموارد كشاغل من أكثر الشواغل تواتراً. ولئن كان بالإمكان تبرير ذلك إلى حد ما، فإن هذا قد لا يفسر الأمور كلها. وكما هو الحال في حالة "تفرد" و"خصوصية" الولايات وخصوصية السياق، أصبح الافتقار إلى الموارد الكافية يشكل ذريعة مناسبة ومفيدة، لأن من شأنه أن يجنب معظم الكيانات إجراء دراسة ذاتية جادة للأولوية التي تولى لاستخدام الموارد المتاحة.

94- **مصادر وآليات تمويل مختلفة.** لا يخصص سوى عدد قليل من الكيانات موارد منتظمة للاستدامة البيئية الداخلية، ويقوم بعضها بذلك عن طريق فرض ضريبة داخلية (منظمة العمل الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)) وبعضها عن طريق صناديق مؤسسية (منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأغذية والزراعة). وحاولت وحدة التفتيش المشتركة أن تستوعب الآثار المالية المترتبة على الأداء البيئي للمنظمات المشاركة في الوحدة. ولم يستطع معظم الكيانات تقديم بيانات مالية، إما لأنها لم تتعقب تلك المعلومات أو لأنها لم تخصص موارد محددة للاستدامة البيئية بل عممت الإدارة البيئية في طرق أداء عملها الاعتيادية. ولم تقدم بيانات مالية إلا ست منظمات، ولم تبين أربع منها سوى التكلفة المتكبدة في الوظيفة المخصصة للاستدامة البيئية داخل المنظمة. ولئن كان بعض الكيانات لا يقدم ذلك ذريعة لعدم تتبع البيانات المالية، فإنه أشار إلى الخطر الذي ينطوي عليه عزل النفقات دون احتساب أوجه الكفاءة أو الوفورات المحتملة الناجمة عن إدماج الاستدامة البيئية في طرق تصريف الأعمال. فمن شأن منظور التكلفة والفوائد أن يساعد على دحض التصور الخاطئ الذي يفيد بأن جعل الكيان مستداماً بيئياً أمر مكلف.

95- **تحدي التكلفة والعائد.** تشكل عمليات الميزانية والدورات القصيرة الأجل عقبات أمام تعزيز الاستدامة البيئية، مما يثبط الاستثمارات الأولية. وانعدام إطار للمساءلة يتضمن سياسة وخطط عمل بيئية يعني صعوبة "الإقناع" بإجراء استثمارات قد لا تحقق فوائد مالية قصيرة الأجل. وغالبا ما يكون "منظور التكلفة" غير متوافق مع "منظور الاستدامة البيئية"، لأن لكليهما جداول زمنية مختلفة. ولا يمكن دائماً تقدير تكاليف الفوائد البيئية أو ترجمتها إلى مقاييس مالية بحتة. فعلى سبيل المثال، لا يشمل تقدير تكاليف السلامة والأمن الناجم عن استخدام الطاقة الشمسية أو الهجينة فقدان وقود الديزل بسبب السرقة أو الاختلاس، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان. **وينبغي اعتماد نهج منقح لحساب التكاليف والفوائد**

عند تحديد احتياجات الاستثمار الفورية إلى عائدات استثمار بأفق زمني أطول، وليس بالضرورة في نفس دورة الميزانية، بما في ذلك تحسين تحديد تكلفة إصلاح الضرر الذي يلحق بالبيئة بوصفه التزاماً أخلاقياً تجاه الأجيال المقبلة. ولا يمكن القيام بذلك إلا إذا كانت القياسات والمقاييس المناسبة قائمة.

96- **منظور الدول الأعضاء.** وشدد العديد ممن أجريت معهم مقابلات على وجوب "تعميم" الاستدامة البيئية في عمل كل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولم تكن هناك أدلة كافية لتحديد أي اتجاه بشأن ما إذا كان الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات يعتقدون بأن الموارد التي تم توفيرها تتناسب مع الالتزام المعلن بالاستدامة البيئية؛ ولم تشر إلا بعثتان دائمتان إلى نقص الموارد.

97- ومن المتوقع أن تساعد التوصية التالية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة على تعزيز الكفاءة وربما تحقيق وفورات مالية كبيرة:

التوصية 3

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يخصصوا، بحلول نهاية عام 2022، موارد كافية في خطط ميزانية محددة، بوسائل منها تحسين استخدام الموارد المتاحة القائمة، لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مؤسساتهم، وتقديم تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتبارا من عام 2023.

باء- تحديد الفجوات بين الخطاب والواقع ومعالجتها

98- تتسم البيئة التمكينية لدعم تغيير السلوك بالضعف إلى حد ما، مما قد يترتب عليه نيل من السمعة. ولتحسين الأداء البيئي العام لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي ألا تكتفي المنظومة بإبداء الريادة في إدماج خطة التنمية المستدامة في تخطيط الإدارة وعملياتها، بل ينبغي أيضاً أن تكفل تهيئة العوامل التمكينية لتحقيق أهداف الخطة من أجل تحسين إدارة مخاطر النيل من السمعة. وقد حدد المفتش العوامل التالية التي تشكل بيئة تمكينية: إنشاء هياكل إدارية تحت إشراف الرئيس التنفيذي معززة بتفويض للسلطة وتوضيح للأدوار والمسؤوليات؛ وتخصيص موارد كافية للأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف السياسات البيئية للمنظمات وأهداف الاستراتيجية؛ ووضع خطط عمل لمواكبة السياسات البيئية أو العناصر المتعلقة بالبيئة في سياسات المنظمة؛ وإنشاء هياكل غير رسمية لتوفير الضوابط والتوازنات؛ وضمان التوعية بالتكنولوجيا ودعم الابتكار. وفي غياب هذه البيئة التمكينية، لا تعتبر الاستدامة البيئية جزءاً من "واجب العناية" الواقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة، بل تبقى "من الكماليات". ويسهم انعدام بيئة تمكينية قوية في الثغرة القائمة بين الالتزامات والواقع.

99- ويمكن للكيانات أن تستفيد من خبرتها في إدماج شواغل الاستدامة البيئية في أنشطتها البرنامجية والفنية والطرق التي يمكن بها محاكاة هذه التجربة في تعميم شواغل الاستدامة البيئية في المجالات الوظيفية للإدارة الداخلية. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد معرفة الكيفية التي يمكن أن تستفيد بها من التجارب الجارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وبرنامج الأغذية العالمي وبضعة كيانات أخرى فيما يتعلق بكيفية الجمع بين المجالين البرنامجي والإداري الداخلي.

100- وتعد تجربة وحدة التفتيش المشتركة نفسها مفيدة في هذا السياق. إذ لم يحرز كيان له سياسة بشأن الاستدامة البيئية منذ عام 2011 تقدماً يذكر، في حين أحرز تقدماً ملحوظاً كيان آخر اعتمد سياسته في عام 2016. ولكن وجود سياسة لا يكفي لوحده؛ بل إن الأهم من ذلك هو التزام الكيان بتنفيذ السياسة

بفعالية. فحتى في الحالات التي اعتمد فيها كيان ما إجراءات للتخلص من النفايات، كان من المدهش أن المقاول شوهد وهو يخلط جميع أنواع النفايات في الطابق السفلي، دون فصل بين المنتجات البلاستيكية والورق والزجاج، أو المواد القابلة لإعادة التدوير والمواد غير القابلة لإعادة التدوير، مما يقوض هذه السياسة. واعترف عدد قليل ممن أجريت معهم مقابلات بأن العملية تقلصت إلى مجرد كلام أجوف، واستيفاء شكلي للشروط وإلى احترازٍ. وأصبح الهدف هو تعداد عدد كبير من مؤشرات الأداء الرئيسية بطريقة يكون قياسها ورصدها والإبلاغ عنها أمراً فاقداً لكل معنى، ومضيعة للوقت وعملية لا طائل من ورائها. ومن الأمثلة الأخرى وظيفة نظمتها إحدى الكيانات للتبرع بمركبات كهربائية وهجينة على المستفيدين، حيث وصل المدير القطري في أكبر مركبة رياضية ذات دفع رباعي متاحة محلياً بوصفها المركبة الرسمية للكيان. ولم ينتبه الكيان ومديره القطري لهذه المفارقة الصارخة.

101- ومن الأمور الصارخة التي يصعب تجاهلها ذلك التقاطع والتناقض الظاهري بين إدراج الاستدامة البيئية بوصفها اعتباراً هاماً على مستوى البرامج أو المشاريع، ناجما في معظمه عن ضغط المساهمين الرئيسيين، من جهة، والإهمال النسبي للاستدامة البيئية في مجالات الإدارة الداخلية بذريعة نقص الموارد، وعدم اكتراث الإدارة العليا، وانعدام ضغوط من المانحين الرئيسيين، من جهة أخرى[43].

102- ولعل دراسة الأدوار التي تؤديها "الدوافع الرئيسية"، سواء منها الدوافع الخارجية (من الدول الأعضاء، أو الضغط الذي يمارسه المساهمون الرئيسيون بسبب خططهم المحلية والضغوط البرلمانية)، أو الدوافع الداخلية (التزام القيادة وأنشطة المناصرة والحماس من جانب الشباب "الأبطال الخضر (المستدامين بيئياً)")، والمقارنة بأدوار هذه الدوافع في تعميم قضايا شاملة أخرى من قبيل المساواة بين الجنسين أمر وجيه.

103- وينبغي تحديد المساهمات المحتملة من الكيانات التي لها خبرة وتجربة في مجال الاستدامة البيئية بحكم ولايتها وكفاءتها الأساسي، وإقناع تلك الكيانات بالمساهمة في مجالات الإدارة الوظيفية. وبذلك، ستكون منظومة الأمم المتحدة في وضع يمكنها من الاستفادة من "كفاءتها الأساسية" وقدرتها الفنية على تعزيز الاستدامة البيئية. ولم يتبين للمفتش حماس كبير لدى هذه الكيانات للمساهمة بفعالية في الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة الاستدامة البيئية عبر المنظومة، حيث تذرع العديد منها بعدم القدرة على ذلك بسبب عدم توافر القدرات الفنية والخبرة داخلياً.

104- غير أنه كان ثمة أيضاً عدد لا يستهان به من الإيجابيات. وكان الالتزام بالاستدامة البيئية على مستوى القيادة العليا في العديد من المنظمات أكثر إثارة للإعجاب، وكثيراً ما أعرب عنه في عبارات تفيد خيبة أمل في السياسات والممارسات القائمة ورفض تغييرها على مستويات الإدارة الوسطى. وأشار أحد كبار المسؤولين إلى أن أفضل إصلاح ممكن للنظام هو الإلغاء التام لشراء الورق والطباعة.

جيم- الآثار البيئية المواضيعية: التنوع البيولوجي والحياد المناخي

105- تؤثر أنشطة كيانات الأمم المتحدة على التنوع البيولوجي، والحياد المناخي، والنظم الإيكولوجية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتراث الثقافي، وحقوق الشعوب الأصلية. ورغم أن هذه الجوانب ستعالج في المرحلة الثانية من الاستراتيجية، فإن المفتش استكشف جانبين تردداً كثيراً في المقابلات، وهما التنوع البيولوجي والحياد المناخي. ورغم أن التنوع البيولوجي قد تم تحديده في

(43) انظر الفصل السادس.

الاســـتراتيجية[44]، فإن أثر منظومة الأمم المتحدة على التنوع البيولوجي لم يُقس إلا من خلال مرافقها (عندما يجري التخطيط للمباني ويتم تشـــييدها، يلزم فحص المواقع لمعرفة الآثار الضـــارة المحتملة على التنوع البيولوجي، وتجنب تلك التأثيرات من خلال تطبيق الضـــمانات). وينبغي ألا يقتصـــر حفظ التنوع البيولوجي على التقليل من الأثر أو تحييده، بل ينبغي أن يكون له أثر إيجابي أيضـاً عن طريق: اسـتخدام الأرض والبحر اســـتخداما ملائما (من قبيل الحد من تحويل موئل إلى مســـتوطنات وتطوير حدائق الأسطح)؛ والحد من مصـادر التلوث المتعددة (في مياه الصـرف الصـحي والمنتجات البلاسـتيكية والقمامة التي تجد طريقها إلى المحيط)؛ واتقاء الأنواع الدخيلة المُغيرة القادمة من نقل البضـــائع، والتي يمكن أن تؤدي إلى فقدان الأنواع المستوطنة؛ وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة؛ والحد من الاستهلاك غير المستدام للحيوانات والكائنات الحية الأخرى. **وينبغي أن تســـتخدم المرحلة الثانية وتتابع تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذي وضـــعه الفريق الحكومي الدولي ذي الصـــلة في عام 2019، من أجل إدماج مفهوم التنوع البيولوجي إدماجاً قوياً في الاستراتيجية.**

106- **الالتزام بالحياد المناخي.** في عام 2007، دعا الأمين العام إلى أن تصـــبح منظومة الأمم المتحدة محايدة مناخياً. وعلى الرغم من أن سـياسـة واسـتراتيجية الحياد المناخي تلزم جميع وكالات الأمم المتحدة بالتقليل من أثرها على تغير المناخ إلى أدنى حد باتباع اسـتراتيجية من ثلاثة أجزاء لتحقيق الحياد المناخي، وقف المفتش على القيود التالية: يؤدي غياب الموارد أو ســـوء الميزانية في بعض الأحيان إلى منع الكيانات من شـــراء أرصـــدة الكربون؛ ولا تســـتطيع جميع المنظمات جمع البيانات اللازمة وقياس انبعاثاتها وفقاً للنوعية والمعايير المتفق عليها (لأنها غير قادرة على إدراج الانبعاثات الميدانية)؛ وأســـيء اســـتخدام مفهوم "التعويض عن الانبعاثات التي لا يمكن تجنبها"[45]؛ وتتباين الخيارات المتاحة لشـــراء أرصـدة الكربون من حيث مستويات المصـداقية، ولا سيما تلك التي يتم شراؤها من الأسواق الطوعية[46]؛ وعوضـــت معظم المنظمات انبعاثات الكربون لديها باعتبار التعويض الطريق الوحيد إلى الحياد المناخي، بدلاً من الاستثمار بشكل أفضل في وسائل بديلة لإجراء العمليات.

107- وعلى الرغم من أن الأطراف في اتفاق باريس لم تتوصـــل بعد إلى اتفاق بشـــأن المادة 6 التي تتناول الآليات التعاونية، بما في ذلك أســـواق الكربون، فإن الاتجاه نحو تعويض انبعاثات غازات الدفيئة باسـتخدام تخفيضـات الانبعاثات المعتمدة ليس من المحتمل أن يتوقف. وسـتواصـل آلية التنمية النظيفة العمل بوصفها الآلية الوحيدة التي تعترف بها الأمم المتحدة إلى أن يتم تفعيل المادة 6.

(44) ويُعرَّف التنوع البيولوجي في الاســـتراتيجية على النحو التالي: "مصـــطلح يُفرَد لتنوع الحياة على الأرض، بما في ذلك النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة، فضـلاً عن النظم الإيكولوجية التي تشـكل جزءاً منها. ويسـهم الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيزها في تأمين الغذاء وسـبل العيش، وتعزيز القدرة على الصـمود، والحفاظ على الأنواع المهددة، وزيادة تخزين الكربون وعزله. غير أن فقدان التنوع البيولوجي يجري حاليا بمعدلات لم يسبق لها مثيل بسبب الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى تدهور الموائل أو التعدي عليها، وتزيد التلوث وتسهم في تغير المناخ. فالحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي أمران أساسيان للتنمية المستدامة".

(45) الالتزام هو أولاً خفض الانبعاثات إلى أقصى حد ممكن وعندها فقط يُلجأ إلى تعويض الرصيد المتبقي. وتبلغ بعض الوكالات عن الانبعاثات التي تتجاوز الحدود الدنيا وتعوضها أيضاً.

(46) وفي دورة الإبلاغ الأخيرة في عام 2019، أبلغت 56 وكالة مشـاركة عن انبعاثات تبلغ 2,03 مليون طن من مكافئ ثاني أكسـيد الكربون. و، عوضـت 45 وكالة من هذه الوكالات انبعاثاتها، وبلغ مجموعها 1,90 مليون طن من مكافئات ثاني أكسـيد الكربون. واستخدم 26 منها الوحدات المعتمدة لخفض الانبعاثات، وبلغ مجموعها 1,53 مليون طن من مكافئات ثاني أكسيد الكربون. وعلى الرغم من عدم توافر بيانات عن عام 2019، اسـتخدمت 11 وكالة في عام 2017 خيارات أخرى لشـراء تعويضـات الكربون: 6 وكالات اشترتها من المنصة الإلكترونية للإلغاء الطوعي لوحدات خفض الانبعاثات المعتمد، و3 وكالات اشترتها من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واشترت وكالتان أرصدة كربون لم تصدق عليها الأمم المتحدة باستخدام الأسواق الطوعية والمشتريات الخاصة بها. ويشكل هذا الخيار الأخير خطرا ينال من السمعة.

108- **وينبغي أن تتبع منظومة الأمم المتحدة مشورة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في استخدام تخفيضات الانبعاثات المعتمدة والمنصة الإلكترونية للإلغاء الطوعي لوحدات خفض الانبعاثات المعتمد، ولا سيما الوكالات التي لها مستويات سنوية منخفضة من انبعاثات غازات الدفيئة ولا تتعدى فيها تكاليف خفض الانبعاثات المعتمدة نطاق المشتريات المنخفضة القيمة، وينبغي أن تخفف من التحديات التي تواجهها في مجال الميزنة باستخدام مصدر مركزي للتمويل أو تدابير استرداد التكاليف.**

109- **استهلاك الطاقة.** لنُظم الطاقة المستخدمة آثار بيئية هامة. وقد هيمن على نظم الطاقة تاريخياً وفي الوقت الراهن الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) الذي ينتج ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة الأخرى – باعتباره العامل الأساسي لتغير المناخ. ومنظومة الأمم المتحدة عاجزة عن تحديد مقدار الطاقة التي تستهلكها حالياً. **وإذا كان للأمم المتحدة أن تحقق أهدافها المناخية وأن تقلل من تأثيرها على تغير المناخ، فإنه يلزمها أن تحدث انتقالاً هاماً ومتضافراً في مصادر طاقتها.**

خامساً- تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مجالات وظيفية إدارية محددة

110- يستكشف المفتش في هذا الفصل كيف يمكن لمختلف وظائف الإدارة أن تُعمِّم مراعاة الاستدامة البيئية في سياساتها وإجراءاتها وممارساتها، وتسهم بالتالي في الجهود العامة التي يبذلها الكيان لتحقيق هذه الغاية. وتشكل استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة (2020-2030) أساساً لاستعراض المجالات الوظيفية الرئيسية للإدارة (الشراء، والموارد البشرية، والمرافق والهياكل الأساسية، والسفر، والمناسبات والمؤتمرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، في حين تُحدَّدُ "المهام التمكينية" الأخرى باعتبارها مهام للنظر فيها صلة بالموضوع (إدارة المخاطر، والمالية والميزانية، والإعلام والاتصال، والشراكات).

111- ونظراً لأن الاستراتيجية لم يتم إقرارها إلا مؤخراً، فإن المفتش لم يُجر تقييما متعمقا لفعالية التنفيذ في كل وظيفة إدارية. غير أنه حاول فعلا تقييم الجاهزية وقاس اتجاهات التقدم من حيث إتاحتها تعميم الاعتبارات البيئية أو عرقلتها له، وذلك لتحديد التحديات والثغرات المحتملة في تنفيذ الغايات المحددة لعام 2030.

112- ولكل مجال من مجالات الإدارة خصائصه المميزة؛ غير أن المفتش لمس سمات مشتركة يمكن استخدامها لتعزيز الاستدامة البيئية في الكيان. وقد لا تكون هذه السمات واضحة للوهلة الأولى؛ ولعل إلقاء نظرة فاحصة على أي مجال محدد يساعد في تحديد هذه القواسم المشتركة. ولا شك أن مدير البرنامج أو الجهة المسؤولة عن سير الأعمال سيتذرع بـ "تفرد" و"خصوصيات" المجال المعين في وضع تصور للاستدامة البيئية، من أجل الحفاظ على أقصى قدر من الاستقلالية الوظيفية وحمايتها. غير أن المنظمات ستستفيد من الاعتراف بمخاطر التجزؤ ومن بذل الجهود لمنع التجزؤ والازدواجية.

ألف- إدارة المخاطر: تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها

113- على نطاق واسع، تواجه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خطر أن يؤدي انعدام رقابة كافية على إدارة الاستدامة البيئية إلى حالات قصور. ومما يؤسف له أن إدارة الاستدامة البيئية لم تحظ بالاهتمام الواجب في عمل مكاتب الرقابة. فينبغي لمكاتب الرقابة التابعة لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم دورياً باستعراض المخاطر المرتبطة بإدارة الاستدامة البيئية على مستوى الكيان، مولية الاعتبار الواجب لولاياتها واستقلالها ومواثيقها، وأن تقدم تقريراً عن النتائج التي تتوصل إليها إلى الرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية والهيئات الإدارية. وينبغي أن يتصدى الرؤساء التنفيذيون فيها بفعالية للمخاطر المرتبطة بالاتجاهات والتطورات والممارسات الناشئة فيما يتعلق بإدارة الاستدامة البيئية.

114- وادعت مكاتب الرقابة أنها مقيدة بانعدام الموارد الكافية. ويتوقف الأمر في معظمه على المخاطر التي تحددها وتديرها مكاتب الرؤساء التنفيذيين، التي تقوم مكاتب الرقابة بعد ذلك بمراجعة حساباتها أو تقييمها. وبما أن وحدة المراجعة الداخلية للحسابات توفر ضمانات للهيئات التشريعية بشأن استخدام الموارد، فلا يمكن أن يتوقع منها أن تقيم استباقياً المخاطر الناجمة عن عدم إيلاء القدر الكافي من الاهتمام للاستدامة البيئية. ولن ينظر مكتب الرقابة إلا في المخاطر التي تم تحديدها على أنها مخاطر "ذات شأن"، ولن ينظر فيها إلا عندما تُقيَّم أهميتها على أنها "عالية بما فيه الكفاية". وربما لم تخلص الكيانات في تقييمها للمخاطر الناجمة عن الاستدامة البيئية إلى أن هذه المخاطر ذات شأن كاف لإدراجها في تلك الفئة حتى الآن.

115- وفي هذا الاستعراض، انكب المفتش على دراسة الكيفية التي قيمت بها كيانات الأمم المتحدة وأدارت المخاطر الرئيسية الثلاثة التي تم تحديدها، وهي: البيئة الطبيعية التي يعمل فيها الكيان؛ وصحة

موظفيه وسلامتهم ورفاههم؛ ومصداقية الكيان وسمعته. وأقر محاورون من أوساط الرقابة بأن المخاطر، المحددة بهذا الإطار، تبدو ذات شأن، وإن كان الأمر متروك للإدارة في تقييمها وتصورها.

116- وسيكون من الصعب تعليل كون تصميم المشاريع والبرامج الممولة من مساهمين رئيسيين يدرج بصورة روتينية تقريباً اعتبارات الاستدامة البيئية، وإن لم تنفَّذ دائماً بفعالية، ولماذا تدرج تلك الاعتبارات تحت ضغط من هؤلاء المساهمين وكيف يتم إدراجها. وبعد أن أشار بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى تجربة بعض المنظمات المتعددة الأطراف، اعترفوا في صراحة تامة بأنهم لم يبدأوا يعيرون اهتماماً للمسألة بل ولم يستثمروا موارد مالية وبشرية كثيفة وينشؤوا بنية تحتية ضخمة لهذا الغرض إلا بسبب الضغط المستمر من المساهمين الرئيسيين. ولم يتم كل ذلك إلا بإيعاز من المانحين الرئيسيين وبسبب الضغط المستمر الذي يمارسونه.

117- **وينبغي أن تستعرض مكاتب الرقابة المستقلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مسألة ما إذا كانت التدابير التي تعتمدها مكاتب الرؤساء التنفيذيين لإدارة المخاطر المتصلة بإدارة الاستدامة البيئية قائمة وملائمة وفعالة، وينبغي أن تضع أدوات لتحليل الأضرار البيئية.**

باء- الشراء

118- في شباط/فبراير 2009، اعتمدت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى بياناً مشتركاً بشأن الشراء المستدام[47] الذي يعتزم كل كيان من كيانات الأمم المتحدة تكييفه وفقاً لولايته. ومنذ ذلك الحين، عَرَّفت منظومة الأمم المتحدة الشراء المستدام[48]، واعتباراً من نيسان/أبريل 2017، تم تعريفه في إطار معيار عالمي، هو المعيار ISO 20400 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس[49].

119- وفي عام 2004، وضع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة 10 مبادئ تتعلق بمسؤولية الشركات، بما فيها 3 مبادئ تتعلق بالاستدامة البيئية[50]. وعلى الرغم من المحاولات الرامية إلى إدراج المبادئ العشرة في أسئلة الفرز في إطار عمليات الشراء الواسعة التي تقوم بها الأمم المتحدة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الكيان الوحيد في الأمم المتحدة الذي يمنح المنظمات التي تتقدم بعطاءات درجة أعلى لكونها منظمات مشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

120- ويشير الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ("ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة") والغاية 12-7 ("تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية") إلى الشراء العمومي كاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يوفر حجة قوية ومقنعة لإجبار المنظمات على الالتزام بالشراء المستدام. وللأسف، لم تلتزم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بعد بهذا الهدف وتلك الغاية.

(47) متاح على الموقع الشبكي: www.ungm.org/shared/knowledgecenter/document?widgetid=4108&documentid=823605.

(48) United Nations Global Marketplace, "What is Sustainable Procurement?". متاح على الموقع الشبكي: www.ungm.org/Shared/KnowledgeCenter/Pages/PT_SUST.

(49) International Organization for Standardization, "ISO 20400:2017: Sustainable procurement – Guidance", متاح على الموقع الشبكي: www.iso.org/standard/63026.html.

(50) المبادئ المتصلة بالبيئة هي: المبدأ 7: ينبغي أن تدعم الأعمال التجارية نهجاً تحوطياً إزاء التحديات البيئية؛ المبدأ 8: وأن تتخذ مبادرات لتعزيز قدر أكبر من المسؤولية البيئية؛ والمبدأ 9: وأن تشجع تطوير ونشر التكنولوجيات المراعية للبيئة.

121- وتبين من تقييم الجاهزية في الجزء المتعلق بهدف الشراء من الاستراتيجية، والذي سئلت فيه المنظمات عما إذا كانت وظيفة الشراء التي تقوم بها تدعم الأهداف التي حددتها استراتيجية الأمم المتحدة للاستدامة، أن 64 في المائة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من أصل 28 منظمة، يُحتمل أن تعتمد سياسة شراء مستدام بين عامي 2020 و2030، وأن 64 في المائة أخرى من المحتمل جداً أو من المحتمل أن تزيد نسبتها المئوية من المناقصات المستدامة بين عامي 2020 و2030. وبعبارة أخرى، فإنه رغم الدعوات التي صدرت على مستوى مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، لم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو إدماج اعتبارات الاستدامة في إجراءات الشراء في المنظمات على مدى السنوات العشر الماضية.

الشكل الأول

الردود على الأسئلة المتعلقة بالشراء في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

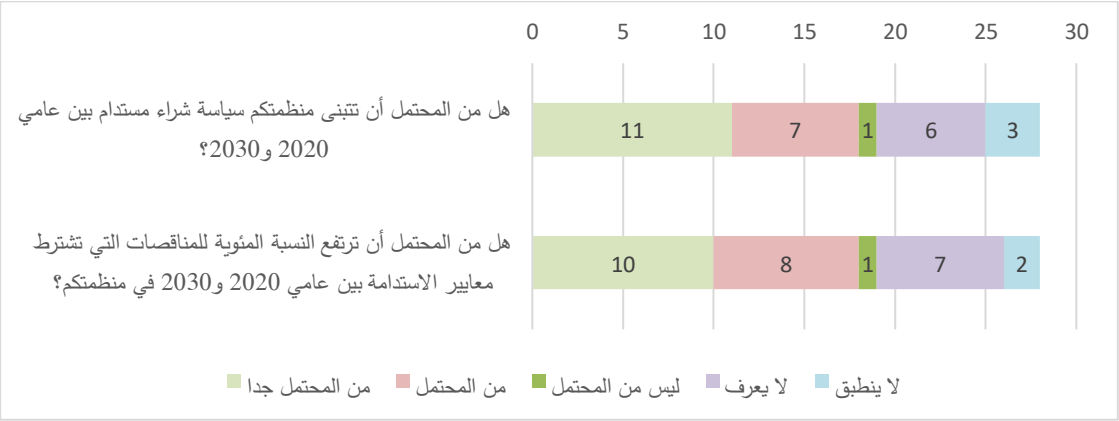

122- وحددت المنظمات التحديات التالية في اعتماد سياسات الشراء المستدام وفي إصدار المناقصات التي تعتمد معايير الاستدامة:

- عدم إقرار الجمعية العامة لمفهوم الشراء المستدام (القرار 62/269)، وبالتالي عدم إقراره في الأمانة العامة للأمم المتحدة، حيث اعتُبر هذا المفهوم مفهوما يحد من المنافسة؛
- عدم رصد المناقصات المستدامة أو تتبعها بالقدر الكافي، أو عدم توقع حدوث زيادة في عدد المناقصات المستدامة، حيث ظلت هذه المناقصات مستقرة بالنسبة لمنظمات من قبيل مركز التجارة الدولية؛
- عدم وجود تدريب في المقر وفي الميدان على إدراج معايير الاستدامة البيئية في إجراءات الشراء، حيث أن تقييمات المناقصات لا تزال تستند إلى الأسعار، دون أن تعير أي وزن للاستدامة البيئية لتشجيع الممارسات الجيدة بين الموردين. وإدراكاً لأهمية العناصر المستدامة في مجال الشراء، قدمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ممارسة جيدة تركز على الشراء المستدام[51]؛
- عدم إدراج معايير الاستدامة في الاتفاقات الطويلة الأجل التي يمكن أن تستخدمها جميع العمليات القطرية، وعدم كفاية إجراءات الشراء، ولا سيما فيما يتعلق بالعقود الإطارية أو الاتفاقات الطويلة الأجل. وأكد بعض المحاورين أن العقود الإطارية أو الاتفاقات الطويلة الأجل ليست في الواقع تنافسية، وليست صديقة للبيئة ولا تخلق أو تضيف قيمة للعملاء.

(51) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وسيق مثال واضح يتعلق باقتناء مركز عمل بانكوك لحواسيب في الصين، ثم نقلها جوا إلى مدينة نيويورك، ثم أعيدت جوا إلى بانكوك. ومن شأن إجراء مراجعة حكيمة وسليمة لتفويض السلطة في الأمانة العامة للأمم المتحدة أن يساعد على حل هذه الحالة المتناقضة وأن يتيح زيادة الإمدادات المحلية. وقد استخدمت نفس عمليات وإجراءات الشراء لاقتناء لوازم مختلفة جداً في طبيعتها، أو كان فيها الموردون محدودي العدد (مثل موردي النظم المركزية لتخطيط الموارد أو خدمات البريد الإلكتروني) وقد تكون تكاليف التحول والانتقال مرتفعة. ويصعب ذلك للغاية عندما يكون عدد الموردين محدوداً، كما هو حال الموردين المراعين للاستدامة البيئة في كثير من الأحيان.

123- **وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعيد النظر في عمليات الشراء القائمة من حيث الاستدامة والتكلفة والفوائد. وينبغي استخدام مفهوم الاعتراف المتبادل للاستفادة من عقود الكيانات الأخرى، إذا ثبت أنها أكثر "استدامة"، ولا سيما في الميدان. وينبغي أن تدرج منظومة الأمم المتحدة أيضاً معايير مستدامة بيئياً في عمليات وسلع محددة (مثل الإمدادات التي تجلبها الوحدات العسكرية للبلدان المساهمة بقوات لعمليات حفظ السلام) وأن توثق أي اعتراضات على هذه المعايير من أجل تتبع التقدم المحرز نحو الشراء المستدام.**

124- الترابط بين الاعتبارات الأمنية والبيئية في بعض أنواع السلع. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تعرضت قوافل الأمم المتحدة للهجوم بغرض سرقة الوقود الذي ينقل للمولدات الكهربائية. **فينبغي إبراز الفوائد الأمنية والبيئية التي تدعو إلى اعتماد الشراء المستدام.**

125- التصور الخاطئ الذي يفيد بأن الشراء المستدام بيئياً أكثر تكلفة. **ينبغي إجراء تحليل فعالية التكلفة لدورة حياة سلع محددة. وعلى سبيل المثال، أصبحت الألواح الشمسية أرخص ثمنا، ورغم أن الصيانة الأولية كانت مكلفة، فإن التكاليف الإضافية سوف تتوازن مع مرور الوقت. وينبغي أن تدمج منظومة الأمم المتحدة إدماجاً أكثر شمولاً مبادئ الاقتصاد الدائري في إجراءاتها المتعلقة بالشراء العمومي، وأن تسن الشراء الإلزامي لمجموعة من المنتجات، بما يشمل المنتجات التي تتسم بكفاءة في استخدام الطاقة.**

126- عدم التحقق أو التفتيش للتأكد من صحة المعلومات والوثائق. **ينبغي إجراء عمليات تفتيش موقعية للموردين المحتملين. وينبغي أن تولي منظومة الأمم المتحدة الأولوية للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية، لأنها توفر ضمانات للامتثال الذي يتم التحقق من تقيده بالشروط البيئية البالغة الأهمية عن طريق طرف ثالث.**

127- **واقترح عدة أشخاص ممن أجريت معهم مقابلات ما يلي: تعديل قواعد وإجراءات الشراء بإضافة معايير في المناقصات وطلبات تقديم عروض للاعتراف بممارسات التصنيع المستدامة بيئياً (مثل استخدام كميات أقل من المنتجات البلاستيكية، ووجود نظم لإعادة التدوير واستخدام الورق المقوى المعاد تدويره) مع زيادة عدد النقاط في التقييم التقني؛ وتحويل التركيز على التكاليف القصيرة الأجل إلى تركيز طويل الأجل، باستخدام خيارات الشراء المستدام كأساس لتحديد الخيار الأقل تكلفة؛ وتحديد أولويات الخيارات المستدامة بطرق واضحة المعالم وبسيطة؛ ونبذ "العادات القديمة" (مثل استخدام المولدات التي تستخدم الديزل فقط، والوقود الأحفوري والطائرات القديمة في سياقات الطوارئ) والنهج المحافظة بالاضطلاع باستعلامات عن السوق بشأن الشراء المستدام، وتوفير إمكانية أفضل للوصول إلى هؤلاء الموردين واعتماد ممارسات مبتكرة.**

128- وقدمت اقتراحات تدعو إلى أن تحدد كيانات الأمم المتحدة فئات المنتجات أو الخدمات التي يحتمل أن يكون لها أثر بيئي كبير، وأن تمارس، استناداً إلى إنفاقها النسبي على المشتريات، نفوذها في

"خضرنة" شراء تلك الفئات من المنتجات أو الخدمات. وينبغي عندئذ إدراج شروط الاستدامة البيئية في المناقصات، حيثما انطبق ذلك، بدعم من الخبراء التقنيين، في حالة عدم توافر المعرفة التقنية المحددة اللازمة لدى طالبي التوريد أو خبراء الشراء.

129- وما فتئ انعدام الوضوح في تقسيم المسؤولية بين مختلف الوحدات داخل منظمة ما لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في إجراءات الشراء يشكل تحديا رئيسيا في تنفيذ عمليات الشراء المستدام. ويبدو أن معظم الكيانات لديها ثغرة في خطوط المساءلة فيما يتعلق بالمسؤولية عن إدراج معايير الاستدامة البيئية في إجراءات الشراء. ولا تقدم معظم شُعب الشراء سوى ردود عن السلع المطلوبة (في الحالات التي تتوفر فيها القدرات، أو إذا كانت خبرتها مطلوبة على وجه التحديد)، في حين أن مسؤولية إدراج الاعتبارات البيئية في طلبات الشراء تقع على عاتق طالبي التوريد، الذين يتوقعون بدورهم أن تزودهم شعبة المشتريات بالخبرة التقنية ذات الصلة، والتوجيه، والخيارات المستدامة بيئياً التي يمكن الاختيار منها، في غياب هذه الخبرة لديهم. وفي معظم الحالات، تُغفَل الإجراءات المتخذة بشأن إدماج المعايير البيئية بسبب عدم وضوح خطوط المساءلة. **فينبغي توضيح المسؤوليات وخطوط المساءلة بين طالبي التوريد ووظائف الشراء في أدلة الشراء، وذلك لتعميم معايير الاستدامة البيئية في إجراءات الشراء.**

130- وفي هذا الاستعراض، استنتج المفتش أن لشُعب المشتريات دوراً فعلياً تؤديه في تشكيل أسواق ومنظمات أكثر استدامة من الناحية البيئية. وتجدر بالإشارة الممارسات الجيدة التي يطبقها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي نفذ برنامج بذل الموردين للعناية الواجبة[52]؛ والممارسات الجيدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي عمل بصورة استباقية مع مورديه للحصول على سلع مستدامة بيئياً[53]؛ ومعهد الموارد العالمية، الذي فرض سياسة غذائية تتماشى مع الاعتبارات البيئية[54]. **وينبغي أن تتخذ شُعب المشتريات في كيانات الأمم المتحدة موقفاً استباقياً، ولا سيما أن تنفذ المبادئ التوجيهية للشراء المستدام فيما يتعلق بكافيتريات الأمم المتحدة، ومعدات الأغذية والمطابخ التي وضعها مرفق الأمم المتحدة المستدامة لتعزيز خدمات المطاعم المستدامة وخيارات الوجبات.**

131- ويستعين مديرو البرامج والقائمون بتسيير الأعمال في معظم مجالات الإدارة بمقدمي خدمات تجاريين خارجيين في كثير من عملياتهم. ومن الضروري أن يكتبوا في المواصفات ووثائق العقود بنداً ينص على وجوب أن يثبت مقدمو الخدمات التزامهم بممارسات سليمة ومستدامة بيئياً كاعتبار أساسي لمنح العقد لهم، وأن أي مخالفات يمكن أن تؤدي إلى عدم أهليتهم.

132- ومن المتوقع أن تساعد التوصية التالية، في حالة تنفيذها، الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المساهمة في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، وتعين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة على توضيح خطوط المساءلة في مجال الشراء المستدام:

التوصية 4

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكلفوا مكاتب المشتريات بإدراج أحكام محددة لإدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في سياسات الشراء وإجراءاتها وأدلتها ومبادئها التوجيهية، بوسائل منها الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

(52) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(53) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(54) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمعهد الموارد العالمية.

جيم- الموارد البشرية والتعلم

133- أظهر تقييم الجاهزية في الجزء المتعلق بالموارد البشرية من الاستراتيجية، الذي سُئلت فيه المنظمات عما إذا كانت قد أدرجت الإدارة البيئية في الأطر القائمة لبناء قدرات الموظفين والمساءلة، أن 57 في المائة من أصل 28 مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من المحتمل أن تزيد أو من المحتمل جداً أن تزيد نسبة الموظفين المدربين على الإدارة البيئية بين عامي 2020 و2030. غير أن 21 في المائة فقط منها من المحتمل جداً أو من المحتمل أن تجمع إحصاءات التوظيف المتعلقة بقدرة الموظفين على فهم الإدارة البيئية بين عامي 2020 و2030.

الشكل الثاني

الردود على الأسئلة المتعلقة بالموارد البشرية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

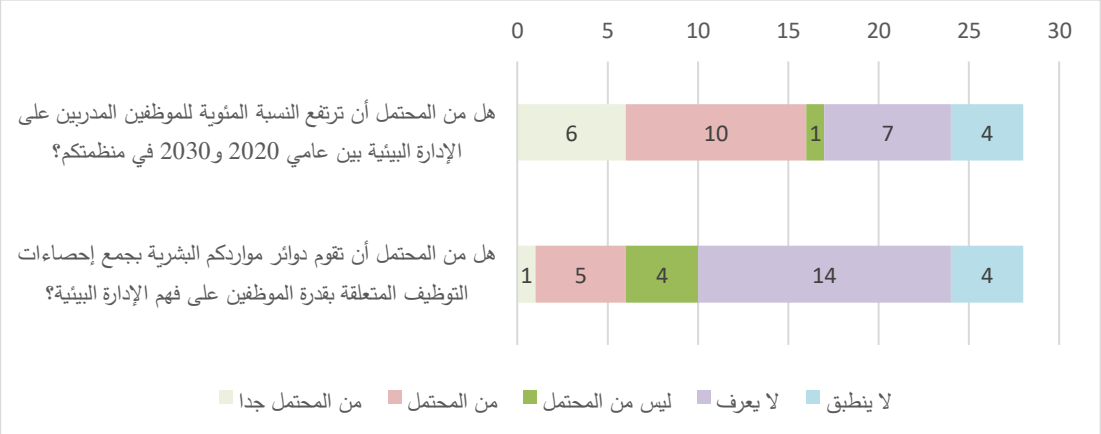

134- وفي هذا الاستعراض، قيّم المفتش تدابير الاستدامة البيئية لوظيفة الموارد البشرية في كيان معين. وشملت المسائل التي تم تناولها ما يلي: إلى أي مدى تبنى الكيان ممارسات مستدامة بيئياً في الاضطلاع بمهامه؛ ومدى استصواب اختبار وتقييم المواقف تجاه الاستدامة البيئية في عملية التوظيف والاختيار باشتراطها في المؤهلات والخبرات باعتبارها أساسية أو مرغوبا فيها؛ وإلى أي مدى تتناول برامج التدريب والتعلم الاستدامة البيئية كجزء من سلوك الموظفين المرغوب فيه، والمهارات التقنية المطلوبة، تبعاً للوظيفة، عند الالتحاق الفعلي بالعمل، والتدريب التوجيهي، والوحدات التدريبية المتخصصة؛ وما إذا كانت نظم تقييم الأداء للإدارة العليا والموظفين تنص على الاعتراف بـ "السلوك الاستباقي" المستدام بيئياً. وفي هذا الاستعراض، حلّل المفتش كيف أن وظيفة الموارد البشرية ما فتئت تتيح تغيير السلوك نحو منظومة للأمم المتحدة مستدامة بيئياً.

135- ويعتبر الوعي بالاستدامة البيئية ومراعاتها أمراً مسلماً به بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. ولا يجري أبداً اختبار هذا الوعي والحساسية أو تقييمها في عمليات التوظيف والاختيار، ونادراً ما يدرجان في نظم تقييم الأداء، في حين أن برامج التعلم والتدريب وحدها لا يمكن أن تتيح تغيير السلوك. وعلى العموم، كانت الجهات التي أجريت معها مقابلات مترددة في إدراج الوعي البيئي في عمليات التوظيف والاختيار وتقييم الأداء. ويبدو أن وظائف الموارد البشرية تفترض أن عمليات التوظيف والاختيار التي تقوم بها متينة بما يكفي لتمكينها من تعيين موظفين ذوي فهم وموقف سليمين من الاستدامة البيئية. وعارضت اتخاذ أي تدابير في هذا الصدد بدعوى أنه سيكون من الصعب إضافة قيم وكفاءات ومهارات إضافية لاختبارها في عمليات التوظيف، ولا سيما تلك التي لا تتصل مباشرة بالاحتياجات التقنية للشواغر، وأنه سيكون من الصعب قياس وتقييم الوعي البيئي. ولم تحقق المحاولات التي قامت بها الكيانات لتحفيز الممارسات المراعية للبيئة سوى نجاح محدود. وفي حين أن كيانات من قبيل معهد الموارد العالمية قد أدمجت الاستدامة البيئية في عمليات التوظيف التي تقوم بها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان ينبغي أن تظل الاستدامة البيئية مسألة

جانبية في منظومة الأمم المتحدة، أو ما إذا كان يمكن لوظائف الموارد البشرية أن تستخدم حالة الطوارئ المناخية لتشكيل ثقافة مؤسسية مستدامة بيئياً. **فينبغي وضع أطر القيم والكفاءات في صيغ تولي عناية أكبر للاستدامة البيئية، وتتيح التدريب على الوعي بالاستدامة البيئية واختباره، وتسمح بتفضيل من لهم هذا الوعي، عند تساوي جميع الكفاءات والمهارات التقنية الأخرى. وينبغي أن تقدم وظائف الموارد البشرية تقارير عن المؤشرات الواردة في الاستراتيجية، بما في ذلك إحصاءات التوظيف المتعلقة بقدرة الموظفين على فهم الإدارة البيئية وتنفيذها. وفي إطار "طريقة العمل الجديدة" للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ينبغي إدراج مسائل الاستدامة وتعديل أطر الكفاءات حتى تعكس مجموعات المهارات والكفاءات اللازمة لموظفي الأمم المتحدة لكي يعملوا بطرق تتسق مع خطة عام 2030.**

136- وباستثناء حالات نادرة، لا تدمج الإدارة البيئية في أطر تقييم أداء موظفي الكيانات عموما، على الرغم من أن اتفاقات كبار المديرين داخل الأمانة العامة تشمل هدف "إدماج ممارسات التنمية المستدامة في تنفيذ البرامج وممارسات أماكن العمل"، وتشمل الاتفاقات المتعلقة ببعثات حفظ السلام الهدف المتمثل في ''ضمان أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وأدنى قدر من المخاطر البيئية بالنسبة للناس، والمجتمع والنظام الإيكولوجي في منطقة العمليات''. وقد قبل معظم من أجريت معهم المقابلات إدراج أهداف الاستدامة البيئية في "اتفاقات المساءلة"، إلى جانب ضرورة ضمان فهم موظفيهم للاستدامة البيئية، وتلقيهم للتدريب الإلزامي بشأنها. ونظراً إلى ميل العديد من المنظمات إلى التحوط بتحويل الأنظمة والتعليمات إلى عمليات استيفاء شكلي للشروط وعدم إيلاء اهتمام كاف لضمان تنفيذها الفعال، فإنه ينبغي عدم إدراج الاستدامة البيئية آلياً في تقييمات الأداء. وينبغي أن يقارن رد فعل كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتوظيف وتقييم الأداء بموقف معهد الموارد العالمية، الذي نجح في التأثير على سلوك الموظفين بطرق تعزز الاستدامة البيئية من خلال عمليات التوظيف وأداء الموظفين والمنظمات[55].

137- **وينبغي أن تدرج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاستدامة البيئية في نظم أداء كبار المديرين (وضع أهداف الاستدامة البيئية فيما يتعلق بوظائفهم) أو في "اتفاقات". وينبغي أن تستعرض وظائف الموارد البشرية نظم إدارة الأداء للنظر في العنصر البشري للأداء** (ما إذا كانت النتائج تتحقق بطريقة تحترم البيئة) **ومؤشرات قياس مدى مراعاة الموظفين للاستدامة البيئية** (مثل الإجراءات الاستباقية، والتفكير الابتكاري والنهج التي تستند إلى مراعاة الاستدامة البيئية، والمساهمات في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مهامهم، بدلاً من الركون فقط إلى مقاييس من قبيل "عدد الصفحات المطبوعة").

138- ولم يقف المفتش في هذا الاستعراض سوى على عدد قليل من برامج التعلم ذات الصلة. وقد تم الاضطلاع بمعظم الوحدات التدريبية المتخصصة بإيعاز من الموظفين، بناء على مبادرات شخصية لا مؤسسية. وكانت الوحدات التدريبية العامة للموظفين نادرة. وذكر من أجريت معهم مقابلات أن دورات التدريب التوجيهي تعج بالكثير من "الدورات الإلزامية"، ورغم أن معظم المنظمات قد التزم باستخدام الدليل التوجيهي لمبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" ومحاكاته وتكييفه، فإن أربعاً[56] منها فقط هي التي جعلت البرنامج إلزاميا بالنسبة للجميع. ويعد التعلم الفردي وعلى صعيد المنظمة مهما في التأثير على سلوك الموظفين من أجل تعميم مراعاة الاستدامة البيئية. وقد أحاطت وحدة التفتيش المشتركة علماً، في استعراضها للسياسات والمنصات الداعمة للتعلم[57]، بالآراء التي أعرب عنها البعض والتي تفيد بأن الدورات الإلزامية غالباً ما تكون مجرد ''ترديد للبديهيات'' أو أنها عملية استيفاء شكلي للشروط وتفتقر

(55) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمعهد الموارد العالمية.

(56) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف. وقد أتاح برنامج الأغذية العالمي الدليل التوجيهي ''خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء'' من خلال نظام إدارة التعلم، ويضيفه الموظفون الذين اطلعوا عليه إلى سجلهم التدريبي، ولكنه ليس إلزاميا.

(57) JIU/REP/2020/2.

لأي أثر عملي. ويعترف المفتش بدور القيم المحددة في الدورات التدريبية الإلزامية في تشكيل ثقافة مشتركة وضمان فهم القيم الأساسية وتنفيذها بنفس الطريقة على جميع المستويات، **وضرورة أن تكون الاستدامة البيئية كقيمة أساسية جزءاً من الثقافة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تزود الكيانات موظفيها بالحد الأدنى من المعارف الإلزامية ومجموعات المهارات التقنية ذات الصلة (مثل المراجعة البيئية والشراء المستدام). ويمكن تكييف البرنامج التوجيهي "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" مع سياقات محددة (مثل السياقات الإنسانية وسياق حفظ السلام) وإتاحة الإبلاغ عن المؤشرات الواردة في الاستراتيجية. وينبغي أن تستفيد وظائف الموارد البشرية بشكل جماعي من جهود منظمة العمل الدولية بشأن "مستقبل العمل" لدعم مستقبل مستدام.**

139- ومن المتوقع أن تؤدي التوصية التالية، إذا نفذت، إلى زيادة الشفافية وتعزيز المُسَاءَلة.

التوصية 5

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2022، إدراج فهم الاستدامة البيئية وسلوكياتها في جميع عمليات التوظيف والاختيار، وفي نظم تقييم الأداء، وإعطاءها وزناً كافياً، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

140- وتعد وظيفة الموارد البشرية عامل تمكين لا غنى عنه في السياسات والممارسات التي لها تأثير مباشر على تعميم السلوكيات المستدامة بيئياً (من قبيل التعلم الافتراضي والتدريب والتعلم، والقوائم الافتراضية[58]، وقاعدة بيانات الخبرات والموارد الداخلية المتاحة، وسياسات ترتيبات العمل المرنة (مثل العمل عن بعد، والجداول الزمنية المضغوطة وساعات العمل المرنة)، وتبادل الموظفين المؤقتين، والتنقل بين الوكالات، والتوجيه والإرشاد[59]، واستحقاقات التنقل لراكبي الدراجات الهوائية)، والتعامل مع الوظائف ذات الصلة (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحصول على فرص استخدام تكنولوجيات المعلومات، والحواسيب المحمولة، والوصول عن بعد إلى الوثائق والنظم، وأجهزة التخزين السحابي، ولوحات المتابعة التي تسجل الإحصاءات ذات الصلة؛ والتعامل مع مهام الدعوة والاتصال لتعزيز السلوكيات المستدامة بيئياً)، وتشجيع قبول وتنفيذ هذه السياسات والممارسات من أجل تغيير السلوك[60]. وكما هو الحال في وظيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن وظيفة الموارد البشرية توفر الفلسفة المتعلقة بكيفية القيام بالتنفيذ؛ وتحدد هذه الوظائف الكيفية التي يمكن بها لبيئة الإدارة وممارسات العمل أن تتطور في المستقبل.

141- ومن الممارسات الجيدة إدراج الاستدامة البيئية الداخلية في استقصاءات الموظفين، من قبيل الاستقصاء بشأن إشراك موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة لعام 2019[61]، واستقصاء الأمم المتحدة العالمي بشأن أفكار الشباب لعام 2017[62]. وينبغي للمنظمات أن تدمج الاستدامة البيئية الداخلية في استقصاءات موظفيها.

(58) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

(59) انظر المرفق الرابع، الممارسات الجيدة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(60) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمعهد الموارد العالمية.

(61) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نتائج الاستقصاء في الموقع الشبكي: https://hr.un.org/article/staff-engagement-suvey.

(62) ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نتائج الاستقصاء في الموقع الشبكي: www.young-un.org/wp-content/uploads/2018/09/Results_Young-UN-Global-Ideas-Survey.pdf.

142- وبعد أن نظر المفتش في عمليات الموارد البشـــرية داخل المنظمات، خلص إلى أنه إذا كانت العمليات الداخلية قد أصبحت أكثر استدامة من الناحية البيئية في بعض المنظمات، فإن الكثير منها ما زال غير مجهزاً تجهيزاً كاملاً بالقواعد والأنظمة والقدرات والتكنولوجيا اللازمة لتمكين الموظفين من الحد من أثرهم الضـــار على البيئة. **وينبغي أن تتبنى جميع وظائف الموارد البشـــرية بصـــورة تامة التكنولوجيات الحديثة لضمان العمليات المستدامة والمستغنية عن الورق، باستخدام التوقيعات الإلكترونية والمنصات الإلكترونية والتداول بالفيديو، وينبغي أن تتخلى عن الممارســـات البالية المتمثلة في اســـتخدام التوقيعات الورقية واشتراط سفر المرشحين لإجراء مقابلات بالحضور الشخصي أو في الموقع، في جملة أمور أخرى.**

143- ولتعزيز الاتساق في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في سياسات وممارسات الموارد البشرية، والتأثير من أجل تغيير الســـلوك، **ينبغي أن تضـــع مكاتب الموارد البشـــرية وتنفذ وحدة تدريبية إلزامية موحدة على نطاق المنظومة بشـــأن إدماج اعتبارات الاســـتدامة البيئية في مجالات إدارتها الداخلية، تستهدف، على سبيل المثال لا الحصر، الموظفين الذين يتعاملون بانتظام مع أنشطة الشراء والموارد البشـــرية والمرافق والهياكل الأســـاســـية، والمناســـبات والمؤتمرات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسفر، والميزانية والمالية، والإعلام والاتصال، والتدريب والتعلم في المنظمة.**

دال- المرافق والهياكل الأساسية

144- قد أظهر تقييم جاهزية الجزء المتعلق بهدف إدارة المرافق من الاستراتيجية، الذي يهدف إلى تقرير ما إذا كانت جميع مرافق الأمم المتحدة (التي تتولاها أماكن العمل المشـــتركة لمنظومة الأمم المتحدة) تتبع معايير البناء المستدام أو التوجيهات المنسقة للإدارة المستدامة للمباني، أن من أصل 28 مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من المحتمل جداً أو من المحتمل أن تزيد 78 في المائة منها من نسبة المرافق التي تنفذ معايير المباني المســـتدامة بين عامي 2020 و2030، و75 في المائة من المحتمل جداً أو من المحتمل أن تقلل من نسبة الآثار البيئية الناجمة عن المرافق بمقاس المخزون البيئي بين عامي 2020 و2030. وعلى الرغم من أن إدارة المرافق المرتبطة بانبعاثات غازات الدفيئة كانت أولوية بالنسبة للعديد من الكيانات منذ عام 2007، عندما وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على سياسة واستراتيجية الحياد المناخي، فإن انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن مرافق منظومة الأمم المتحدة ظلت تتزايد منذ عام 2010[63].

الشكل الثالث

الردود على الأسئلة المتعلقة بإدارة المرافق في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

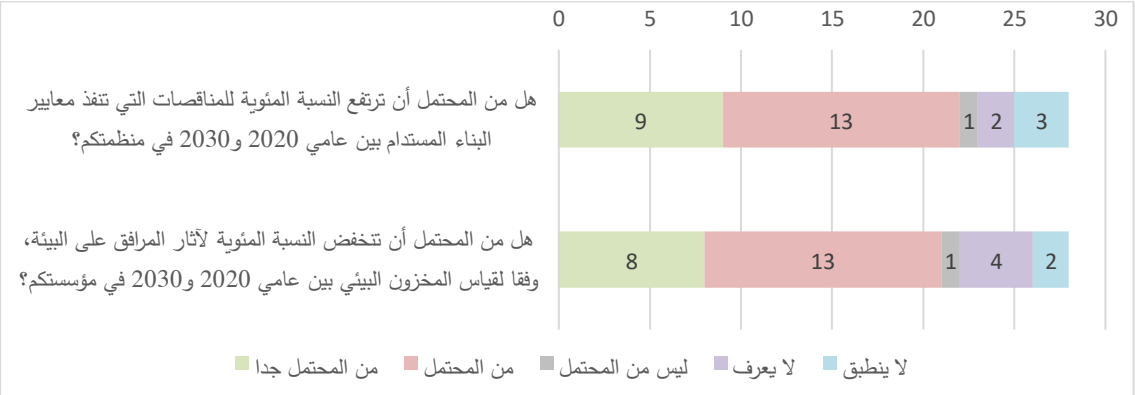

145- وقد ركزت إدارة المرافق تركيزاً ضـــيقاً على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالهياكل الأساسية في مواقع المقار وحدها. غير أن هذا الاستعراض شمل إدارة المرافق والهياكل الأساسية في

(63) انظر المرفق السادس.

المقر وفي الميدان، وعناصر إدارة المرافق المرتبطة بالتنوع البيولوجي (مثل تدهور الأراضي، وإزالة الغابات، وتدهور النظم الإيكولوجية، ونضوب موارد المياه)، وإدارة النفايات، وإدارة مياه الصرف الصحي، واستهلاك الطاقة والطاقة المتجددة، ونوعية الهواء.

146- وحدد المفتش القائمة غير الحصرية التالية للممارسات الجيدة فيما يتعلق بإدارة المرافق والهياكل الأساسية التي **ينبغي أن تنظر المنظمات في محاكاتها في مساعيها المتعلقة بتشييد مبان جديدة أو استئجار مبان جديدة، حتى تكون مستدامة بيئياً. وينبغي، على وجه الخصوص، الاستثمار في استراتيجيات التصميم السلبي (المتعلقة بالاتجاه، والزجاج، واختيار المواد، والكتلة الحرارية، والتظليل، وتأثير المدخنة، والعزل والمناظر الطبيعية للتظليل):**

- **الطاقة.** استخدام مصادر الطاقة المتجددة للتدفئة والكهرباء؛ والاستثمار في الألواح الشمسية أو الطاقة الحرارية الأرضية؛ وتنظيم درجات الترموستات (تدفئة أقل في فصل الشتاء وتبريد أقل في فصل الصيف)؛ وتجنب تكييف الهواء إلى أقصى حد ممكن؛ وتفضيل المراوح والتنظيم الذكي لدرجة الحرارة بتقنيات فتح النوافذ؛ ومصابيح الإضاءة ذات الصمامات الثنائية الباعثة للضوء؛ والنظر في احتمال خلل أجهزة الاستشعار الخفيفة؛ تفضيل معدات تبريد التي لها إمكانات احترار عالمي منخفضة[(64)]؛ وتتبع استهلاك الكهرباء بتقنيات "إنترنت الأشياء"[(65)].

- **إدارة المياه.** تركيب الصنابير وأجهزة شطف المراحيض الموفرة للمياه (مثل مراحيض السماد دون شطف باستشعار تلقائي)؛ جمع مياه الأمطار؛ وجمع واستخدام المياه المكثفة من وحدات تكييف الهواء[(66)].

- **التنوع البيولوجي.** دعم النظم الإيكولوجية من خلال تطوير حدائق الأسطح والنباتات على جوانب المباني، واستخدام أفضل للحدائق القائمة، بما في ذلك حظر استخدام المبيدات الحشرية؛ والاستثمار في نهج يراعي التنوع البيولوجي في صيانة الحدائق، بما يشمل النظر في نهج الزراعة الدائمة لزراعة الفواكه والخضروات الموجهة لاستهلاك الموظفين (على غرار اليونسكو)؛ والرعاية المهنية لخلايا النحل والحيوانات الأخرى؛ وجمع مياه الأمطار لتجنب استنفاد الموارد المائية.

- **إدارة النفايات.** فصل النفايات في صناديق الجمع الانتقائية؛ والتحقق من أن سلسلة إدارة النفايات تعمل بشكل ملائم، وضمان عدم المساس بالإجراءات المنصوص عليها أو تجاهلها في الطوابق السفلية؛ واعتماد إجراءات محددة للتخلص من البطاريات وخراطيش الحبر؛ وتتبع وزن السلع المعاد تدويرها بالكيلوغرام؛ والاستثمار في نظم إدارة النفايات العضوية والسمادية، ولا سيما النفايات الناجمة عن الأطعمة؛ واستخدام أجهزة تحويل النفايات الغذائية إلى سماد؛ وحظر استخدام المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام والطابعات الفردية.

- **نوعية الهواء.** استخدام النباتات في الأماكن المغلقة.

- **المرافق العامة.** المطالبة بإدارة الأسطول والسيارات الكهربائية ذات الانبعاثات القليلة من غازات الدفيئة والاستثمار فيها؛ ودعم نمذجة أماكن وقوف السيارات وحساب بصمة

(64) إمكانية الاحترار العالمي هي مقياس للقدرة التدميرية لملوث من ملوثات المناخ. وغالبا ما تكون المبردات اليوم أكثر تلويثا بآلاف المرات من ثاني أكسيد الكربون.

(65) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(66) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لليونسكو.

المركبات (خفضت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أماكن وقوف السيارات لتوفير مواقف للسيارات الصديقة للبيئة على سبيل المكافأة).

- **الشهادات.** عدم الاعتداد بشهادات البناء المستدامة بيئياً من قبيل شهادة الريادة في مجال التصميم المراعي للبيئة والطاقة أو غيرها إلا إذا كانت هناك قدرة على التحقق من عدم وجود تزيين للواجهة في العملية (ذكر أحد مديري المرافق أنه على الرغم من أن وحدته حصلت على شهادة، إلا أنه اكتشف أن النفايات التي تم فرزها كانت تذهب إلى نفس الصندوق).

147- **التحديات في التغطية والجرد وجمع البيانات.** كثيراً ما أثار الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات تحديات جمع واستخدام بيانات انبعاثات غازات الدفيئة من المرافق لإحداث تغيير في السياسات، بدءاً من تلك التحديات المتصلة مباشرة بتغطية الانبعاثات وحسابها إلى تعقيدات تحديد العوامل المؤثرة في اتجاهات الانبعاثات. وقد تتغير اتجاهات الانبعاثات بسبب تباين الولايات، والقرارات الإدارية (مما يؤدي إلى تغيير في مصادر الطاقة)، والحيز المكتبي، وعدد المركبات، وعدد مولدات الكهرباء العاملة بالديزل، وتحسين تغطية البيانات ودقتها، وتغيير النماذج بسبب تغير خط الأساس، وصعوبة إجراء مقارنة. وقد قرر صندوق الأمم المتحدة للسكان التغلب على هذه التحديات باستهداف المكاتب ذات الانبعاثات العالية[(67)]. وحدد المفتش عناصر تدفع إلى توسيع نطاق تغطية انبعاثات غازات الدفيئة لتشمل استهلاك مستأجري المباني للطاقة، والانبعاثات من النطاق 3[(68)]، وبعض الانبعاثات من الحياة خارج المباني، من قبيل المركبات الشخصية. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، اتخذت بعض المنظمات بالفعل مبادرة لتطوير تطبيقات تقاسم السيارات[(69)] أو توفير سيارات كهربائية ودراجات لموظفيها. وجرى التأكيد على الحاجة إلى مبادئ توجيهية واضحة، بما في ذلك ما يتعلق بتركيب أجهزة حساب استخدام الطاقة حيثما أمكن ذلك.

148- **وينبغي أن تستعرض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، منفردة ومن خلال الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حساب انبعاثات غازات الدفيئة، وأن تنظر في توسيع نطاق هذا الحساب ليشمل انبعاثات النطاق 3، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب العد المزدوج، مع إدراج انبعاثات المركبات الشخصية للموظفين. وينبغي أن يحول الرؤساء التنفيذيون للمنظمات قائمة جرد انبعاثات غازات الدفيئة إلى قاعدة بيانات مفيدة تتضمن خطوطاً للمساءلة فيما يتعلق بخفض الانبعاثات، وينبغي أن تستخدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بيانات انبعاثات غازات الدفيئة من المرافق لإحداث تغييرات في السياسات.**

تغطية منظومة الأمم المتحدة لانبعاثات غازات الدفيئة

تقاس الانبعاثات بالطن من مكافئات ثاني أكسيد الكربون. وتشمل الانبعاثات الإجمالية الانبعاثات من المرافق والسفر الجوي وغير ذلك من الأسفار. وتشمل تغطية انبعاثات المرافق انبعاثات الكهرباء المشتراة، وانبعاثات الاحتراق الثابت، والانبعاثات البخارية المشتراة، وانبعاثات المبردات، والانبعاثات من مصادر الطاقة المتجددة في الموقع.

ويقاس استهلاك الطاقة المتصل بالمباني بالكيلوواط/ساعة ويشمل الطاقة المستخدمة من الكهرباء المشتراة، والطاقة المستخدمة من الاحتراق الثابت، والطاقة المستخدمة من البخار المشترى، والطاقة المستخدمة من مصادر الطاقة المتجددة في الموقع.

(67) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(68) الانبعاثات من النطاق 3 هي جميع الانبعاثات غير المباشرة (غير المدرجة في النطاق 2) التي تحدث في سلسلة القيمة للشركة المبلِغة، بما في ذلك الانبعاثات في المنبع والانبعاثات في المراحل النهائية. وانبعاثات النطاق 1 هي انبعاثات مباشرة من مصادر مملوكة أو خاضعة للرقابة. وانبعاثات النطاق 2 هي انبعاثات غير مباشرة من توليد الطاقة المشتراة.

(69) انظر المرفق الرابع، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

التحديات المرتبطة بالجرد الحالي لانبعاثات غازات الدفيئة من المباني، والمفضـــية إلى عدم دقة البيانات

(أ) يُدرج المســـتخدمون عوامل انبعاثات غير دقيقة تحت عنوان "الكهرباء المشـــتراة" – ويمكن للبرنامج الحاســـوبي أن يتجاهل بشـــكل منهجي عوامل الانبعاثات القائمة بدلاً من حذفها يدوياً الواحد تلو الآخر؛

(ب) تكرار البيانات أو عدم تطابق مصادر الطاقة. إذ يخلط البعض بين "الكهرباء المشتراة" و"الاحتراق الثابت". ولا يمكن لمكتب به مولد كهربائي أن يبلغ إلا عن "الكهرباء المستمدة من المولدات" أو "الكهرباء المشـــتراة". ويتم الإبلاغ عن توليد الكهرباء في الموقع من مصـــادر الطاقة المتجددة تحت بند "الكهرباء المشتراة" وكذلك تحت بند "نظم الطاقة المتجددة في الموقع"؛

(ج) بالنسـبة لـــــمُدخل الكهرباء المشـتراة (بالكيلوواط سـاعة)، يقوم البرنامج تلقائيًا بتغيير فاصلة داخل سلسلة الأرقام إلى نقطة (على سبيل المثال، رقم "1,389" يصبح رقم "1,389")؛

(د) يتكرر الإبلاغ عن المعلومات تحت عمود "الانبعاثات المحســـوبة حســـب اســـتخدام الوقود" و"الانبعاثات المحسوبة حسب المسافة المقطوعة"؛

(هـ) لا يمكن تصنيف الاستبيانات حسب البلد.

149- وفي معظم الكيانات، كان التركيز في إدارة المرافق ينصـــب أســـاســـاً على جعل أماكن المقر مستدامة بيئياً، في حين أن أماكن العمل الميدانية كثيراً ما كانت تترك لتدبر شؤونها بنفسها، رهناً باهتمام والتزام فرادى الموظفين في الموقع. ونظر المفتش في الدروس والتحديات المشـــتركة من أماكن العمل الميدانية وأماكن العمل المشتركة والأماكن في سياقات حفظ السلام والشؤون الإنسانية.

150- **أماكن العمل الميدانية.** بالرغم من المحاولات القليلة التي بذلت لاعتماد نظم للإدارة البيئية في المقر وفي الميدان (كما هو الحال في الأمانة العامة للأمم المتحدة)[(70)]، فإن غياب أي نهج ميداني منتظم لضـــمان الاســـتدامة البيئية، وغياب القدرة على إدارة المرافق الميدانية أو نظم الإدارة البيئية في الميدان، هي قيود هامة تحول دون تخفيض البصمة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة، مما يشكل خطراً على السمعة. وحدد المفتش بعض مجالات المخاطر المتكررة فيما يتعلق بأماكن العمل الميدانية، من قبيل: عدم كفاءة اســـتخدام الطاقة ومياه الشرب؛ وسوء عزل البناء وتركيب الزجاج؛ وسوء التوجه المكاني؛ وعدم وجود نظم قياس وعدادات حديثة لرصد اسـتخدام الكهرباء والماء؛ وغياب محطات معالجة المياه؛ وعدم وجود هياكل أسـاسـية لدعم تقليل النفايات إلى أدنى حد، أو فصـــلها، أو إعادة تدويرها، أو التخلص منها في نهاية المطاف؛ والمولدات الكهربائية المتهالكة؛ والاستخدام المفرط للمنتجات البلاستيكية والنفايات الملقاة؛ وتقادم أساطيل السيارات؛ وغياب الشروط البيئية في عقود الإيجار؛ ونقص أو ضـــعف تنفيذ التشـــريعات الســـارية (وعدم وجود تشـــريعات مســـتكملة في كثير من الحالات)؛ وتفضيل البناء السريع والتفكيك السريع على الخيارات المستدامة في السياقات الإنسانية.

151- وأظهرت المقابلات التي أجريت مع الموظفين الميدانيين ضرورة القيام، في مرحلة مبكرة، بإدراج الاعتبارات الأمنية والبيئية في جميع جوانب إدارة المباني؛ وتعيين موظف لتقييم بيانات أماكن العمل ومواصلة الحوار مع الإدارة لإجراء تغييرات في السياسات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن المباني؛ وإناطة دور القيادة بموظف يتمتع بالخبرة التقنية اللازمة ويحظى بدعم من وحدة الإدارة؛ وتحديد أســـباب أكبر الآثار البيئية ومعالجتها؛ وإضـــفاء الطابع الرســـمي على أي مبادرة بالحصـــول على دعم

(70) تلتزم الأمانة العامة للأمم المتحدة، في سـياسـتها، بإنشـاء نظم للإدارة البيئية في الميدان في إطار تفويض معزز للسـلطة، وهو عنصر رئيسي من عناصر الإصلاح الإداري. وفي إطار مشترك، ينبغي لكل موقع ميداني أن يعالج أولوياته البيئية المحددة.

مؤسسي من رئيس المكتب الميداني ومن الإدارة في المقر؛ وتأمين المشاركة الفعالة للوحدة المسؤولة عن إدارة المرافق؛ وإمكانية تخصيص ميزانية متواضعة للاستثمارات الأولية.

152- وعلى الرغم من غياب أي نهج منتظم قائم على أساس ميداني لضمان الاستدامة البيئية للمباني الميدانية، وقف المفتش على بضع ممارسات جيدة من المواقع الميدانية التي يمكن محاكاتها[71].

153- **وينبغي وضع آلية، بمساعدة من مرفق الأمم المتحدة المستدامة، لمحاكاة وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة القائمة في الميدان (بالقيام مثلا، باستخدام شبكة إنترنت الأشياء لرصد الطاقة) ونماذج عقود الإيجار المستدام بيئياً التي جاء بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية.**

154- وينبغي الاستعانة بنظام المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتعزيز التنسيق بين الوكالات على الصعيد الميداني. وينبغي القيام بمزيد من الاستثمارات في المجالات التي لها فوائد واضحة ووفورات كبيرة، من قبيل الشراء المستدام وإدارة النفايات. وينبغي تعيين المنسق المقيم لتنسيق وقيادة هذه الجهود.

155- **وبالمثل، ينبغي التماس الدعم من حكومات البلدان المضيفة، ومالكي المباني، ومتعهدي المرافق الخاصة، ومقدمي الخدمات التجارية الذين استعين بهم باعتبارهم مصادر خارجية، وتوظيفهم في تيسير الحلول المستدامة بيئياً، حيثما أمكن.**

156- ومن المتوقع أن تساعد التوصية التالية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة على تعزيز التنسيق والتعاون وتمتين الاتساق في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في الميدان:

التوصية 6

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعززوا، بحلول نهاية عام 2022، وبدعم من نظام المنسق المقيم وآليات فريق الأمم المتحدة القطري، التنسيق بين المقر والوكالات الميدانية، والتنسيق فيما بين الوكالات الميدانية، في متابعة التدابير الرامية إلى الحد من الأثر البيئي للوجود الميداني، وأن يقدموا تقريرا عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتباراً من عام 2023.

157- **أماكن العمل والخدمات المشتركة.** يمكن لأماكن العمل والخدمات المشتركة أن تؤدي دوراً هاماً في تحسين الاستدامة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. فالكيانات الموجودة في نفس الموقع (في بانكوك وجنيف ونيروبي وروما وفيينا) تتعاون وتنسق وتتآزر بشأن الجوانب الإدارية لتحقيق مكاسب في الكفاءة والتقليل إلى أدنى حد من النفقات العامة؛ كما يمكنها أن تعزز الاستدامة البيئية في الإدارة الداخلية. وبدلاً من أن تجد نفسها في أوضاع تنشأ فيها خلافات بشأن عدة مسائل تنقلب إلى عوامل إزعاج رئيسية، فإنها وضعت ترتيبات مسبقا. وأثبتت أن توقع المشاكل ووضع آليات لحسن إدارتها أمران ضروريان. ويمكن محاكاة هذه التدابير في المواقع التي تُشغَّل فيها أماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة[72].

158- ونظر المفتش في هذا الاستعراض في إدارة المرافق والمباني المشتركة في عينة من المواقع (كوبنهاغن وبروكسل وبانكوك ونيروبي). وصادف أمثلة ممتازة لكيفية نجاح الكيانات في بضعة مواقع محددة مثل بروكسل وكوبنهاغن في وضع الترتيبات مسبقاً. وشملت هذه الترتيبات: تعيين وكالة رائدة؛ وإنشاء فريق عامل تفوض له صلاحية كافية لحل أي قضايا ناشئة؛ وعقد اجتماعات منتظمة، وحفظ سجلات دقيقة للمناقشات والقرارات، ومتابعة تنفيذ القرارات؛ والاتفاق المسبق على الصيغ والنسب المئوية لتوزيع النفقات المشتركة على أساس المنطق السليم والحسابات؛ وفرض تقاسم متناسب لفواتير المرافق

(71) انظر المرفق الرابع، الممارسات الجيدة لليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(72) انظر الفصل الخامس، الفرع دال بشأن إدارة المرافق والهياكل الأساسية.

العامة؛ والاتفاق على التقاسم المتناسب للنفقات على الأماكن المشتركة؛ وتسوية الخلافات بشأن شغل الأماكن مقابل الحيز المخصص؛ وتحسين إجراءات التشغيل الموحدة؛ وإبلاغ الجهات المختصة بأي مشاكل متبقية لتسويتها واتخاذ قرارات بشأنها. وساعدت هذه التدابير على ضمان حسن سير إدارة أماكن العمل المشتركة. **وينبغي إدراج هذه الممارسات الجيدة المتصلة بالاستدامة البيئية في إجراءات التشغيل الموحدة حيثما كانت أماكن العمل المشتركة تشتغل بنفس الطريقة.**

159- ورغم هذه الممارسات الجيدة وتواصل مرفق الأمم المتحدة المستدامة مع فرقة العمل المعنية بأماكن العمل المشتركة، فإن تعميم الاعتبارات البيئية في أماكن العمل المشتركة لا يبدو كافياً لأسباب مختلفة. ومن هذه الأسباب عدم فعالية هياكل الحوكمة عموما، وتضارب الأولويات فيما بين المنظمات، وتباين مستويات الالتزام بالموضوع والموارد المخصصة له، وعدم تخصيص ميزانية لتجديد أماكن العمل القائمة، والقيود التي يفرضها ملاك المباني أو تفرضها عقود الإيجار. وكما ورد في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لأماكن العمل المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة[73]، تبين للمفتش أيضاً في هذا الاستعراض **أن مرحلتي التخطيط للمباني المشتركة وتصميمها ينبغي أن تعطي الأولوية للاستدامة البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى مزيد من التوجيه المركزي بشأن كيفية النظر في جوانب الاستدامة البيئية لمشاريع أماكن العمل المشتركة.**

160- **سياق حفظ السلام.** استناداً إلى السياسة البيئية لبعثات الأمم المتحدة الميدانية لعام 2009، وضعت إدارة الدعم الميداني آنذاك استراتيجية بيئية لعمليات السلام بالتشاور مع البعثات الميدانية والشركاء من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتهدف هذه الاستراتيجية، التي صُممت لكي تُنفَّذ في الفترة من 2017 إلى 2023، إلى نشر بعثات مسؤولة بيئياً لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية؛ والعمل بأقل قدر من المخاطر بالنسبة للموظفين والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية؛ وإحداث أثر إيجابي على الموظفين والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية كلما كان ذلك ممكنا. وتشمل الاستراتيجية خمس ركائز – الطاقة والمياه والنفايات والأثر الواسع ونظم الإدارة – وفريقاً مخصصاً في المقر يوفر الأدوات والدعم للبعثات. وأنشأت إدارة الدعم التشغيلي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رسمياً في حزيران/يونيه 2016 مشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ، الذي صُمم لدعم البعثات الميدانية وبعثات حفظ السلام في تحسين الأداء البيئي من خلال تقديم المساعدة التقنية، ونسقته وحدة المساعدة التقنية البيئية في مركز الخدمات العالمي. ولا تزال هذه الشراكة مستمرة، ومن المقرر توقيع وثيقة مشروع جديدة للمرحلة الثانية من مشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ في عام 2021.

161- وتواجه عمليات حفظ السلام مجموعة من التحديات على عدة جبهات. وتشمل الجهود المبذولة للتخفيف من حدة العديد من هذه التحديات: الإدارة المنهجية للمخاطر والآثار البيئية من خلال إطار إدارة الأداء البيئي والمخاطر البيئية في عمليات السلام؛ وإنشاء شبكة الممارسين (الأفرقة العاملة) لكل ركيزة من ركائز الاستراتيجية، تجتمع شهريا وتتقاسم منصة مشتركة على شبكة الإنترنت لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛ وإنشاء فريق توجيهي معني بإدارة الاستدامة البيئية؛ وإصدار وتنفيذ عدد من وثائق التوجيه العملي[74]، من قبيل إجراءات التشغيل الموحدة؛ وإدماج الشواغل البيئية في اتفاق كبار

(73) JIU/REP/2020/3.

(74) استراتيجية إدارة الدعم الميداني للبيئة (2017-2023)، والسياسة البيئية لبعثات الأمم المتحدة الميدانية (2009)؛ وسياسة إدارة النفايات المعتمدة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية (2018)؛ والإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن وضع خطط إدارة النفايات لبعثات الأمم المتحدة الميدانية (2018)؛ والإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن وضع خطط إدارة الهياكل الأساسية للطاقة في بعثات الأمم المتحدة الميدانية (2018)؛ والإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن تقييم الأثر البيئي لبعثات الأمم المتحدة الميدانية (2019)؛ والإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن طلبات المساعدة التقنية البيئية من بعثات الأمم المتحدة الميدانية (2017)؛ والمبادئ التوجيهية للقيادة العليا بشأن إغلاق الكيانات الميدانية (2018)؛ والمبادئ التوجيهية بشأن تقرير نهاية البعثة أو تقرير الكيان الميداني لمديري ورؤساء دعم البعثات، ومكتب الرئيس الإداري، والرئيس التنفيذي (2018)؛ والمبادئ التوجيهية للسلامة البيئية لمواقع البعثات والكيانات الميدانية وتسليم تلك المواقع(2018).

المديرين. وخلص من أجريت معهم مقابلات إلى أن هذه التدابير أسفرت عن نتائج معقولة. ويوجد الآن لدى جميع البعثات إما موظف بيئي أو فريق بيئي صغير، يكون أعضاؤه في المقام الأول موظفين متفرغين مكرسين لإدارة البيئة. ورغم أن التعاون بين مشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ والأفرقة البيئية في الميدان يبدو أنه يعمل بكفاءة، **فإن تقييم امتثال بعثات حفظ السلام والإبلاغ عنه بشفافية يمكن زيادة تعزيزهما. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بناء الجسور بين سياقات حفظ السلام والتنمية** عن طريق مساعدة البلدان على بناء الأجزاء المفقودة من الهياكل الأساسية البيئية واعتماد رؤية أطول أجلا تتجاوز خطط الميزانية السنوية.

162- **السياقات الإنسانية. وجد المفتش ثغرة في فهم الاستدامة البيئية في السياقات الإنسانية. ومن المتعين الدعوة إلى فهم الآثار المترتبة على "عدم التسبب في أي ضرر بيئي"، وهي منهجية لتحديد ما إذا كانت الكيانات تسبب أي ضرر، ووضع نموذج تشغيلي (يشمل، على سبيل المثال، الطرق التي يتم بها نقل السلع والأشخاص جواً).** وينبغي أن تساعد على سد هذه الفجوة وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي أسست في عام 1994، واستضافها فرع خدمات الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف. وتساعد الوحدة البلدان المتضررة من الكوارث والأزمات عن طريق تنسيق الجهود الدولية وتعبئة الشركاء خارج كيانات الأمم المتحدة، وتعمل على تعزيز الاستدامة البيئية للعمل الإنساني، وتعمل مع المنظمات المكرَّسة للإنعاش المتوسط الأمد والطويل الأمد لضمان الانتقال السلس من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش. وتجمع الأداة الرقمية "ربط العمل البيئي والعمل الإنساني"[(75)] التي أنشأتها وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بين الأوساط الإنسانية والأوساط البيئية لدعم إدارة حالات الكوارث إدارة مستدامة بيئياً، على غرار ما يقوم به مركز الطوارئ البيئية[(76)].

163- وحدد المفتش، من خلال مقابلات مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، التحديات البيئية الرئيسية التالية في السياقات الإنسانية:

(أ) ارتباط مصادر الطاقة باستخدام مولدات الوقود. ورغم أن وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تشارك في الخطة العالمية المتعلقة بالطاقة وأوضاع التشريد، التي تتضمن عنصراً يتعلق بالوقود، فإن العمليات الإنسانية ما زالت تستثمر قدراً كبيراً من الأموال في مولدات الوقود. وينبغي أن تتخلى العمليات الإنسانية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة عن مولدات الوقود، وذلك باستخدام خبرة الكيانات التي قامت بذلك بالفعل (على سبيل المثال، يهدف برنامج تحدي الطاقة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري).

(ب) ارتباط إدارة النفايات بالنفايات الصلبة، والأمن الغذائي، وإدارة النفايات في المخيمات وإدارة النفايات الطبية.

(ج) إدارة النقدية التي يستخدم فيها النقد لشراء معدات إيواء رخيصة ومنخفضة الجودة وسلع تتعطل بسرعة وتصبح نفايات في نهاية المطاف.

(د) ارتباط الضرر الذي يلحق بالتنوع البيولوجي بزراعة الغابات، وسبل العيش، وإزالة الغابات لتوليد طاقة الطهي وبناء المآوى.

(75) متاح على الموقع الشبكي التالي: https://mpactglobal.org/.

(76) لمزيد من المعلومات، انظر تقرير النشاط السابق للوحدة المشتركة الذي يغطي الفترة 2015-2017، والمتاح في www.eecentre.org/resources/un-environment-ocha-joint-unit-past-activity-report-2015-2017/.

164- **وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعين بنهج لجنة الصليب الأحمر الدولية في إدارة بصمتها البيئية**[77].

165- وفي كثير من مراكز العمل، غالبا ما تطرح مسألة التوتر بين إدارة الحيز المكاني وبيئات العمل الملائمة للموظفين حتى يكونوا منتجين وينعموا بالصحة، مما يتيح دروساً هامة لإدارة المرافق والهياكل الأساسية. **وفي سياق تقلص الحيز المكتبي، وتزايد المخاطر الصحية الناجمة عن التناوب على المكاتب والمساحات المفتوحة، وضرورة الحد من البصمة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تعمل وظيفة إدارة المرافق والهياكل الأساسية مع وظيفة الموارد البشرية على توفير قدر أكبر من المرونة فيما يتعلق بالتواجد البدني للموظفين في المكاتب، مع الحرص على عدم نقل الانبعاثات من أماكن المكاتب إلى المنازل الخاصة، في خضم هذه العملية.**

هاء- إدارة السفر

166- تبين من الجزء المتعلقة بهدف تقييم جاهزية إدارة السفر من الاستراتيجية، بما في ذلك النقل الجوي والبري، أن 57 في المائة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة البالغ عددها 28 منظمة، من المحتمل أو من المحتمل جداً أن تخفض النسبة المئوية لانبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر جواً بين عامي 2020 و2030، وأن 64 في المائة من المحتمل جداً أو من المحتمل أن تخفض النسبة المئوية لانبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن النقل البري بين عامي 2020 و2030. ورغم أنه يبدو أن هناك التزاماً من حيث المبدأ بخفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر، وجد المفتش في الممارسة العملية أن الوضع أكثر تعقيداً بكثير، حيث تبدي المنظمات والدول الأعضاء في كثير من الأحيان مقاومة لتغيير أسلوب عملها.

الشكل الرابع

الردود على الأسئلة المتعلقة بإدارة السفر في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

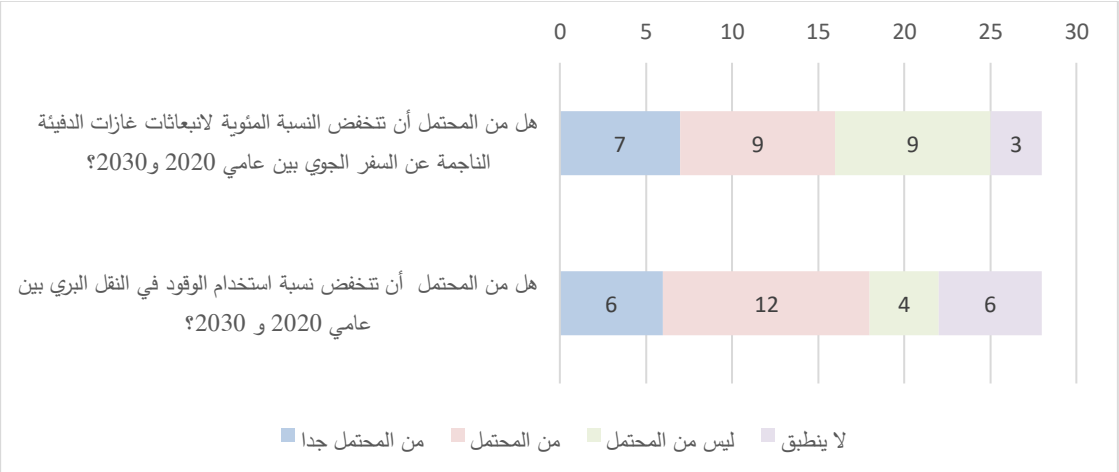

167- وفي عام 2018، كان السفر يمثل أكبر حصة من انبعاثات غازات الدفيئة في الأمم المتحدة، وتحديداً 54 في المائة (42 في المائة من السفر الجوي و12 في المائة من الأسفار الأخرى، مع استئثار المرافق بنسبة 46 في المائة المتبقية)[78]. ويُقدَّر هذا الجزء من الجرد باستخدام حاسبة الانبعاثات

(77) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة للجنة الدولية للصليب الأحمر.

(78) استناداً إلى "تقرير خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" لعام 2019، المتاح على الموقع الشبكي: www.greeningthebluereport2019.org/greenhouse-gas-emissions.

الكربونية لمنظمة الطيران المدني الدولي، وتُبلَّغ عنه سنوياً كل منظمة عضو فريق إدارة القضايا المعني بإدارة الاستدامة البيئية[79].

168- وفي هذا الاستعراض، بحث المفتش ما إذا كانت المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة: قد اعتمدت مبادئ توجيهية للسفر سعيا إلى تحسين إدارة ومراقبة السفر الجوي (إلى جانب حساب انبعاثات الكربون الناجمة عن ذلك)؛ ونظرت في إمكانية استحداث أداة رصد تسمح للموظفين بتتبع انبعاثاتهم الناجمة عن السفر الجوي؛ ونشرت قائمة "السفريات المتكررة"؛ واعتمدت تدابير محددة للتخفيف من آثار السفر الجوي[80]؛ وشجعت الاجتماعات عن بعد والوسائل البديلة للسفر الجوي (استخدام النقل بالقطار أو النقل البري)؛ واعتمدت تدابير جادة للتحقق من أن السفر بالطائرة لا يتم إلا بعد استكشاف إمكانية استخدام وسائل أخرى لتلبية الاحتياجات التشغيلية؛ وعالجت أية قيود تكنولوجية في قياس انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة من السفر؛ وحققت الحياد المناخي واستخدمت التعويض للقيام بذلك؛ واستخدمت الطريقة الشائعة لحساب انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر وقررت رسم حدود واضحة لهذا الحساب.

169- وفي مجال السفر الذي تموله المنظمة، يبدو أن السياسات قد صممت عن قصد لتكون معقدة وغير عملية وتصعب إدارتها. والاعتبار الافتراضي هو تكلفة التذكرة، بغض النظر عن اعتبارات الصحة الشخصية أو الرفاه أو الإزعاج الذي يتعرض له الموظف. أما فيما يتعلق بالمساءلة، فإن الأمر يعود أساساً إلى المسافر ليقرر خطة سفره. وعلاوة على ذلك، فإنه لأسباب سياسية، نادراً ما تؤخذ في الاعتبار ممارسات بسيطة من قبيل تجنب عقد اجتماع أو مؤتمر في أماكن ذات تكلفة كربونية عالية[81]. وفي معظم الحالات، يبدو أنه لا يولى للبصمة البيئية لأي سفر تموله كيانات منظومة الأمم المتحدة إلا اعتبار ضئيل عند تصميم سياسات السفر.

170- وعلى الرغم من أن نسبة انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر تمثل جزءاً صغيراً من انبعاثات غازات الدفيئة، فإن السفر براً وما ينجم عن تشغيل المركبات من انبعاثات أمور ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في سياسات السفر. ولعل اتخاذ إجراءات من قبيل رفع مستوى وسائل النقل بالانتقال إلى المركبات الكهربائية أو الهجينة (خاصة بالنسبة للمركبات التمثيلية) والقيادة بشكل أكثر كفاءة من شأنه أن يساعد في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من مصدرها. وقد تؤدي آليات تتبع المركبات إلى تحسين كفاءة سلوك القيادة، مع خفض تكاليف تشغيل المركبات واستبدالها. وأشارت عدة منظمات إلى التحدي الذي تطرحه الأنظمة الأمنية للسيارات الميدانية وعدم توافر السيارات الكهربائية ومحطات الشحن. ومن الجدير بالذكر أن الهياكل الأساسية للمركبات الكهربائية تتزايد بسرعة في جميع أنحاء العالم، وقد تم بالفعل تركيبها في بعض مباني الأمم المتحدة. ويمكن أيضاً خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن تبريد المركبات، بوسائل منها الحد من تسرب المبردات من نظم تكييف الهواء.

171- ولاحظ المفتش باهتمام كبير الجهود التي تبذلها اليونيدو لمراجعة سياستها المتعلقة بالسفر[82] بوضع حد أقصى للسفر الجوي حسب الوظيفة الإدارية، ونشر سلوكيات السفر بشفافية، كما لاحظ النهج الذي تتبعه جهة فاعلة غير تابعة للأمم المتحدة، هو معهد الموارد العالمية[83]، الذي يستخدم الاتصالات

(79) انظر المرفق السادس.

(80) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(81) توفر منظمة الطيران المدني الدولي حاسبة اجتماعات خضراء لاختيار مواقع الاجتماعات استنادًا إلى البصمة الكربونية لسفر المشاركين، وهي متاحة على الموقع التالي:
https://applications.icao.int/igmc/(S(k4gxvwfxxaqa35e4nhoi4xyv))/.

(82) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(83) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمعهد الموارد العالمية.

والحملات لإحداث تغيير في السلوك. وينبغي أن تحاكي منظومة الأمم المتحدة هذه الممارسات. ويبرهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بفضل المرفق الجبار من أجل الاستدامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على ما يحدوه من عزم على الحد من بصمته البيئية، ولا سيما انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر، عن طريق إشراك الموظفين والمكاتب في التفكير الابتكاري، ووضع نظام تحفيزي لمكاتب البرنامج الإنمائي "التي تسلك مسلكاً بيئياً"[84]. ولإحداث تغيير في السلوك، ينبغي أن تعتمد مؤسسات الأمم المتحدة نهجاً يجمع بين تعزيز عمليات المساءلة والموافقة، والحدود القصوى للسفر، والتواصل المنتظم والعام من خلال رسائل البريد الإلكتروني ولوحات المتابعة، والنظم التحفيزية التي تعترف بحسن السلوك وتكافئه.

172- وتفرض بعض الكيانات، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، على السفر الرسمي ضريبة (1 إلى 3 في المائة) توجه إلى صندوق مركزي للتعويض عن انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر. وقد عملت جهات فاعلة غير تابعة للأمم المتحدة بممارسات مماثلة[85]. وقدمت اليونيسيف أمثلة عن ممارستها الجيدة للترويج للسفر الجوي المستدام.

173- ويتعقد حساب انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر بسبب الاختلافات فيما هو مشمول بحساب الانبعاثات وما هو غير مشمول بها. فالكيانات تتبع ممارسات مختلفة عند حساب انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر. ومن أمثلة العوامل التي قد تتباين في الحسابات إدراج الموظفين وغير الموظفين، وإدراج السفر سواء كان ممولاً من المنظمة أم لا، والتذاكر التي تشتريها "الهيئات المضيفة" ليستخدمها موظفو الأمم المتحدة، والسفر الجوي والسفر البري في الميدان (مع استبعاد السفر الميداني باستخدام المركبات الرسمية)، والطيران العسكري مقارنة بالطيران المدني، والانبعاثات الصادرة من المنظمات الأخرى التي تستخدم رحلات الطيران التابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

174- **ويجري التأكيد مجدداً على التوصيات الواردة في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لسياسات السفر الجوي في منظومة الأمم المتحدة[86]، ولا سيما التوصيتين 1 و2 بشأن السفر في مهام رسمية، واللتين بمقتضاهما ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن ينفذوا تدابير من قبيل فرض حد أقصى للسفر السنوي حسب الوظيفة الإدارية وتشجيع فرض رسوم على السفر كآلية تمويل للأنشطة المستدامة بيئياً. وينبغي استعراض مجال السفر الذي تموله كيانات الأمم المتحدة، بهدف وضع سياسة تولي الأولوية لآثاره على البصمة البيئية، وصحة الموظفين ورفاههم.**

واو- إدارة المناسبات والمؤتمرات

175- يتبين من الجزء المتعلق بهدف تقييم جاهزية إدارة المناسبات والمؤتمرات من الاستراتيجية والذي يهدف إلى تحديد ما إذا كانت المناسبات المتعلقة بأي موضوع من المواضيع تظهر التزام الأمم المتحدة بالاستدامة، أن 64 في المائة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من المحتمل جداً أو من المحتمل أن ترتفع النسبة المئوية للمناسبات المستدامة والمحايدة مناخياً، بمشاركة ما يزيد على 300 مشارك بين عامي 2020 و2030. **وينبغي أن تحرص دوائر إدارة المؤتمرات على جعل جميع الاجتماعات مستدامة بيئياً بغض النظر عن عدد المشاركين.**

(84) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(85) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(86) JIU/REP/2017/3.

الشكل الخامس

الردود على الأسئلة المتعلقة بإدارة المناسبات والمؤتمرات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

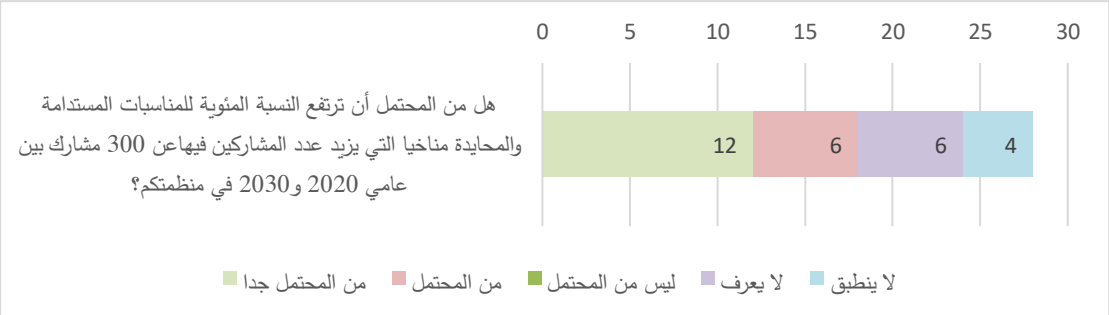

176- ورغم أن معظم الكيانات ذكر أن الأحداث والمؤتمرات التي تنظم في المقر هي أحداث مستدامة في الوقت الراهن، بل ومحايدة مناخيا، فإن فهم ما يشكل حدثاً مستداماً بيئياً يختلف من كيان إلى آخر، على الرغم من التعريف الذي قدمه مرفق الأمم المتحدة المستدامة في عام 2009[87]. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا كان مرفق الأمم المتحدة المستدامة قد وضع "دليلاً للاجتماعات المراعية للبيئة"[88]، فإن القلة القليلة من المنظمات هي التي تستخدم هذا الدليل، في حين وضع 15 كياناً مبادئ توجيهية خاصة بها.

177- وقد تباينت التحديات التي تواجهها المنظمات في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية عند إدارة المناسبات والمؤتمرات، وذلك تبعاً للخدمات التي تقدمها كل وحدة من وحدات إدارة المؤتمرات. وفي حين لم يعد يُسمح بالطعام والمشروبات في قاعات الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت إدارة المرافق أو المتعهد المعني ملزما بالتخلص من النفايات من قاعات الاجتماعات أو إعادة تدويرها بطريقة مستدامة بيئياً. ولا تزال ثمة مسائل متكررة تتعلق بما يلي: مستوى قبول المشاركين في المؤتمرات والدول الأعضاء للتدابير المستدامة بيئياً؛ والمناسبات والمؤتمرات التي تنظم خارج المقر وفي أماكن غير تابعة للأمم المتحدة في الميدان أو في أماكن نائية؛ والاجتماعات الخالية من المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام؛ وتشجيع الاجتماعات عن بعد؛ والاجتماعات المستغنية عن الورق؛ والثغرات في تصديق المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

178- ولعل إدارة المناسبات والمؤتمرات هي أكثر الأمثلة دلالة على الانفصام بين خطاب تعميم مراعاة الاستدامة البيئية وواقع تنفيذه. ولئن كان مستوى قبول الموظفين للتدابير المستدامة بيئياً جيداً بشكل عام، فإن المشاركين في المؤتمرات ومندوبي الدول الأعضاء كانوا مترددين في التخلي عن "عاداتهم القديمة". وعلى الرغم من أن المفتش حدد نحو 13 سياسة للحد من الوثائق المطبوعة[89]، لم تتمكن جميع الكيانات من عقد مناسبات ومؤتمرات "خالية من الورق" بصورة تامة، ويرجع ذلك أساساً إلى طلب الدول الأعضاء، رغم أن جائحة كوفيد-19 أجبرت معظم الكيانات على إجراء تغييرات في هذا الصدد. ورغم الأهداف الواضحة المحددة في برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية للحصول على وثائق غير ورقية لما قبل الدورة بنسبة 100 في المائة، فإن الدول الأعضاء في المنظمة ما فتئت تطالب بنسخ مطبوعة خلال دورات مجالس الإدارة. واعتمدت معظم الكيانات بدائل "موفرة للورق" إذا لم تعمل بأسلوب الاجتماعات الخالية من

(87) انظر "دليل الاجتماعات المراعية للبيئة" الصادر عن مرفق الأمم المتحدة المستدامة في عام 2009.

(88) المرجع نفسه.

(89) صدرت هذه السياسات عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الورق. واللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية هي الهيئة الحكومية الدولية الأولى والوحيدة التي كلفت بأن تكون اجتماعاتها خالية من الورق، وهذا ما تم منذ عام 2004 وفقاً لقرار من المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي. وتستحق الثناء المبادرةُ التي أبدتها بعض المنظمات في استخدام التكنولوجيات الجديدة لجعل المناسبات والمؤتمرات أكثر استدامة من الناحية البيئية. واستحدثت منظمة العمل الدولية تطبيقاً للهواتف المحمولة لتحديث جداول الأعمال والوثائق الخاصـــة بمؤتمراتها، وعمل مركز التجارة الدولية بتطبيقات الهاتف المحمول، ورموز الاستجابة السريعة، ووسائط التواصل الاجتماعي، والتقارير المصورة[90]. ومع ذلك، لم يعتمد معظم كيانات الأمم المتحدة استخدام تكنولوجيات جديدة أو أشكال تكنولوجية متقدمة، من قبيل تطبيقات عقد المؤتمرات بالاتصال الحاسوبي المباشر، للتأثير على سلوك المشاركين والمندوبين من الدول الأعضـــاء. ولم يفض إلى النتائج المتوقعة عدم تشـــجيع طباعة الوثائق الضـــخمة، وجعل طباعة الشارات إجبارية، وفرض ولو رسوم بسيطة على كل صفحة أو نسخة لإتاحة نسخ مطبوعة ووثائق إضافية قبل انعقاد الدورات الرسمية. وكقاعدة عامة، ينبغي أن تتاح جميع الوثائق والمنشورات والكتيبات الرسمية ومواد الاتصـــال والدعوة على الإنترنت فقط. وينبغي أن ينطبق ذلك أيضـــاً على الوثائق والمنشـــورات والكتيبات الرسمية ومواد الاتصال والدعوة التي يتم إنتاجها فيما يتعلق بالمشاريع أو البرامج الممولة من المساهمات المخصصة أو الخارجة عن الميزانية أو المساهمات غير الأساسية من المساهمين الرئيسيين.

179- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أفادت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بأنها "تخطط للتحرك نحو بيئة غير ورقية قريبا"، ولهذا الغرض، طلبت من تلك اللحظة فصاعداً تلقي جميع المراسلات والرسائل والتقارير إلكترونياً. **ويشـــجع المفتش مؤســـســـات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على أن تحذو حذو المنظمة العالمية للملكية الفكرية بعقد اجتماعات "بدون ورق" وتحديد أهدافها وجداولها الزمنية لتنفيذ هذا التغيير.**

180- ومن المتوقع أن تساعد التوصية التالية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة على تعزيز الكفاءة والفعالية وتحقيق وفورات مالية:

التوصية 7

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يحرصوا على استغناء جميع المؤتمرات والمناسبات والاجتماعات التي تنظمها منظماتهم عن الورق، بحلول نهاية عام 2022، على ألا توفر المواد المطبوعة إلا بناء على طلب رسمي وبتدابير مناسبة لاسترداد التكاليف باتباع نظام تسعير تفاضلي فيما يتعلق بمختلف فئات الزبائن – من قبيل المندوبين الرسميين ومؤسسات البحوث والمشاركين الآخرين في المؤتمرات والطلاب – وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اعتبارا من عام 2023.

181- وتشكل إدارة المناسبات والمؤتمرات التي تنظم خارج المقر وفي أماكن غير تابعة للأمم المتحدة في الميدان أو في أماكن نائية تحدياً كبيراً، حيث إن المسؤولية عن تعميم الممارسات المستدامة بيئياً في مثل هذه المناسبات ليست محددة بوضوح، إما لأنها ليست من مسؤولية الدوائر "المركزية" لإدارة المؤتمرات أو لأن المسؤولية تتقاسمها دوائر إدارة المؤتمرات، والوحدات الفنية والحكومة المضيفة أو الكيان المحلي المضيف. وكثيراً ما تعمل دوائر إدارة المؤتمرات مع وكالات الحكومة المضيفة التي تنظم المناسبة للدعوة إلى ممارسات مستدامة بيئياً، ولكن بنجاح محدود. **وينبغي أن يتضمن الاتفاق المبرم مع كيان لتنظيم**

(90) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لمركز التجارة الدولية.

المناسبة أحكاماً لا لبس فيها بشأن الاستدامة البيئية والمساءلة، وينبغي أن تعمل دوائر إدارة المؤتمرات مع دوائر الشراء لتوفير الدعم محلياً بخيارات مستدامة بيئياً.

182- ولم تحصل على شهادة تثبت التقيد بمعايير عقد المؤتمرات المستدامة بيئياً إلا ثلاثة كيانات[91] من كيانات الأمم المتحدة. ولئن أشار أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة إلى "الهالة الدعائية التي تحظى بها شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس"، لاحظ المفتش وجود بعض الثغرات في عمليات التصديق لدى المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس[92]، وهي ثغرات تستوجب اهتماماً وتحققاً مستمرين من جانب الدوائر المركزية.

183- ورغم أن "دليل الاجتماعات المراعية للبيئة" الصادر عن مرفق الأمم المتحدة المستدامة يحتوي على قائمة مرجعية لجعل الاجتماعات مستدامة بيئياً، فإنه ينبغي أن تعتمد كيانات الأمم المتحدة المعايير الدنيا التالية الإلزامية لجعل المؤتمرات والمناسبات مستدامة بيئياً: اعتماد درجة تدفئة في الغرفة لا تزيد عن 20 درجة مئوية ودرجة تبريد لا تقل عن درجة الحرارة الخارجية بمقياس 6 درجات مئوية؛ وحظر المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام (بما في ذلك تلك الناتجة عن التعبئة والتغليف في الوجبات الخفيفة والقهوة الفورية وأكياس السكر)؛ وتقديم المياه في قنينات زجاجية بدل قنينات أو أكواب بلاستيكية؛ وتوفير خيارات الوجبات المستدامة؛ وتقليل النفايات الغذائية عن طريق تعديل الكمية المقدمة إلى الكمية المستهلكة فعلا في اليوم الأول؛ وحظر الوثائق المطبوعة؛ واستخدام "حاسبة الاجتماعات المراعية للبيئة" لمنظمة الطيران المدني الدولي في تحديد الموقع الأمثل لعقد الاجتماعات من أجل تقليل الأثر البيئي قدر الإمكان. وينبغي إدراج هذه الأحكام في العقود المبرمة مع الموردين الذين يتعاقدون لتوريد الأغذية والخدمات والسلع. **وينبغي أن تنفذ خدمات إدارة المؤتمرات "دليل الاجتماعات المراعية للبيئة" وأن تستثمر في التكنولوجيات الجديدة من قبيل تطبيقات الهاتف المحمول وعقد المؤتمرات عن بعد لجعل المناسبات والمؤتمرات مستدامة بيئياً.**

184- ومن المتوقع أن يعزز تنفيذ التوصية التالية المساءلة والفعالية:

التوصية 8

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يكلفوا المكاتب ذات الصلة المسؤولة عن تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات بوضع سياسة لإدماج أحكام محددة تتعلق باعتبارات الاستدامة البيئية في السياسات والإجراءات والأدلة والمبادئ التوجيهية، بوسائل منها الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن يفعلوا ذلك بحلول نهاية عام 2022.

زاي- إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

185- تبين من جزء الاستراتيجية المتعلق بهدف تقييم جاهزية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يهدف إلى تحديد ما إذا كانت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متماشية مع طموحات الاستراتيجية، أن 68 في المائة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من المحتمل جداً أو المحتمل أن تدمج الاعتبارات البيئية في إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين عامي 2020 و2030.

(91) منظمة الطيران المدني الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(92) انظر الفصل الخامس، الفرع دال بشأن إدارة المرافق والهياكل الأساسية.

الشكل السادس

الردود على الأسئلة المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

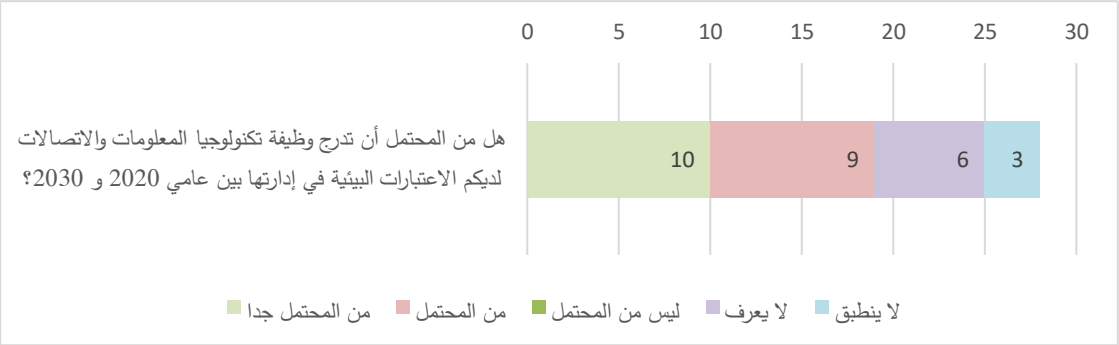

186- وارتأى المفتش أن وظيفة إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مجال ينبغي أن يتحلى بطابع الاستدامة البيئية وأن يمكن الوظائف الإدارية الأخرى من أن تصبح مستدامة بيئياً. وقيم ما إذا كانت كيانات الأمم المتحدة: قد اعتمدت استراتيجيات للحد من البصمة البيئية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ودعمت وظائف الإدارة بالمشورة التقنية والتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة التي لها أثر بيئي إيجابي؛ ودعمت ثقافة قوية لصيانة الأصول والمعدات والتخلص منها ("النفايات الإلكترونية") لتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري؛ وراعت أثر الرقمنة على البيئة.

187- ولم تعتمد سوى 39 في المائة من المنظمات الثماني والعشرين قواعد ومعايير أو وثائق توجيهية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة بيئياً. ونظراً للسياق الحالي، اعتمدت توجيهاتها وأنشطتها أساساً نهج الحد الأدنى من خلال: الاستعاضة عن الحواسيب المكتبية بحواسيب محمولة منخفضة الطاقة للحد من استهلاك الطاقة؛ واستبدال الطابعات الشخصية بطابعات جماعية؛ وتشجيع الموظفين على تجنب طباعة رسائل البريد الإلكتروني والوثائق؛ وتنفيذ طباعة الشارات؛ وتشجيع التداول عن طريق الفيديو؛ وجعل غرف الخوادم موفرة للطاقة باستخدام تقنيات تبريد فعالة والاستثمار في الحوسبة السحابية للحد من بصمة مراكز البيانات؛ وتخفيض حفظ الوثائق الورقية. وينبغي توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساعدة الكيانات على إجراء عمليات داخلية لا ورقية وعقد مؤتمرات واجتماعات لا ورقية. وتشمل التكنولوجيات والتدابير ذات الصلة التوقيعات الإلكترونية، والتسجيل الإلكتروني في المؤتمرات، وتطبيقات الهاتف المحمول للاطلاع على الوثائق، وتحديث المواقع الشبكية بأحدث الوثائق، وتوفير الحواسيب اللوحية أو الحواسيب المحمولة ليستخدمها المشاركون. ويمكن لدوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤثر على سلوك الموظفين من خلال تعزيز تطبيقات الاستخدام المشترك للسيارات[93]؛ والدعوة إلى عقد المؤتمرات وممارسات العمل بطريقة افتراضية للحد من السفر إلى الاجتماعات أو الاستغناء عنه ودعم فعالية عمل الموظفين عن بعد؛ واعتماد إعدادات بسيطة وفعالة للأجهزة، مثل الإغلاق التلقائي لأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

188- ونظراً للافتقار إلى الكفاءات الداخلية والموارد المالية، لم تستغل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كامل إمكانات وظيفة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة المنظومة على الحد من بصمتها البيئية، رغم أن بعض الكيانات كانت في طليعة التكنولوجيات المبتكرة التي لها أثر بيئي إيجابي. وما فتئ مكتب إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبنهاغن يستخدم شبكة إنترنت الأشياء من أجل إيجاد حلول للطاقة المستدامة بيئياً بتكلفة زهيدة للمنظمة، ويعتمد خططاً لكفاءة الطاقة، بما في ذلك التحول إلى إمدادات الكهرباء المستمدة من مصادر متجددة أو منخفضة

(93) انظر المرفق الرابع، الممارسات الجيدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

الكربون[94]. **وينبغي للكيانات الأخرى في المنظومة أن تدرج أيضاً اعتبارات الاستدامة البيئية في استراتيجياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعزز خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتستخدمها كأدوات لحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.**

189- ويمكن لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها أداة تمكينية للممارسات والتكنولوجيات المستدامة بيئياً، أن تساعد الدوائر الإدارية على إيجاد حلول مبتكرة لقياس انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى المؤسسة، إذ كثيراً ما يشار إلى النظم المركزية لتخطيط الموارد بأنها غير كافية للقيام بهذه العمليات المتعلقة بجمع البيانات. ويمكن لدوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعملها على وضع مؤشرات في عملية الشراء لقياس الأثر البيئي لمختلف منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تعمل عمل المستشارين لدوائر إدارة الأصول وخدمات الشراء، وأن تدعم ثقافة صيانة الأصول والمعدات من أجل تعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري وتجنب تسرب المعادن والمواد الكيميائية الملوثة إلى البيئة. ويمكنها أيضاً أن تدعم التخلص المستدام بيئياً من أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تشجيع الممارسات المتعلقة بمعالجة النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها، بما في ذلك البطاريات، ومحبرات الطباعة، والأقراص المدمجة، وأقراص الفيديو الرقمية والحواسيب المكتبية والحواسيب المحمولة القديمة. وقد تم تناول التخلص من أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بثلاث طرق: عن طريق التبرع بها لمؤسسة تعليمية أو منظمة خيرية، أو إعادة تدويرها محليا أو إتلافها. ويتاح قدر كبير من الأدبيات عن التخلص من النفايات الإلكترونية[95]، كما أن لدى العديد من الكيانات شراكات نشطة مع الموردين معززة بنظم لاستعادة النفايات وإدارتها. فعلى سبيل المثال، لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع شراكة مع شركة لتصنيع معدات الحاسوب، ويقوم مجلس حصر ممتلكات المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتنسيق وإدارة أنشطة إعادة التدوير وإعادة البيع من أجل التخلص من أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق الوسطاء الذين يبيعون المواد إلى المستخدمين النهائيين. وتترتب على إعادة تدوير مواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام أساليب مستدامة بيئياً تكلفة (من حيث التكاليف المالية ووقت الموظفين

(94) انظر المرفق الرابع، الممارسة الجيدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(95) انظر: World Economic Forum, “A new circular vision for electronics: time for a global reboot”, 2019; publications of the Global E-Waste Statistics Partnership (ITU, the United Nations University and the International Solid Waste and Public Cleansing Association), https://globalewaste.org/publications/؛ المعلومات المتعلقة بالنفايات الإلكترونية متاحة على موقع الاتحاد على الإنترنت في www.itu.int/en/action/environment-and-climate-change/Pages/ewaste.aspx; ITU, “Creating a circular economy for ICT equipment”، متاح على الموقع الشبكي: www.itu.int/en/mediacentre/backgrounders/Pages/e-waste.aspx; ILO, “Decent work in the management of electrical and electronic waste”, 2019، متاح على الموقع الشبكي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/publication/wcms_673662.pdf; UNEP, “An end to electronic waste: United Nations organizations highlight their commitment”, available at www.unenvironment.org/news-and-stories/story/end-electronic-waste-united-nations-organisations-highlight-their-commitment ; United Nations, “UN environment chief warns of “tsunami” of e-waste at conference on chemical treaties”، متاح على الموقع الشبكي: www.un.org/sustainabledevelopment/blog/2015/05/un-environment-chief-warns-of-tsunami-of-e-waste-at-conference-on-chemical-treaties/; United Nations University, “Reducing, reusing Europe’s annual 2.5 million tonnes of plastic components in electronic waste”، متاح على الموقع الشبكي: https://unu.edu/media-relations/releases/reducing-reusing-europes-annual-2-5-million-tonnes-of-plastic-components-in-electronic-waste.html#info; and United Nations, “Computer manufacturing soaks up fossil fuels, UN University study says”، متاح على الموقع الشبكي: https://news.un.org/en/story/2004/03/96452-computer-manufacturing-soaks-fossil-fuels-un-university-study-says.

ووقت التجهيز) لا تستطيع جميع المنظمات تحملها، كما أن الوصول إلى الموردين القادرين على مناولة المواد الضارة محدود في العديد من البلدان. ومن طرق الحد من النفايات الإلكترونية اشتراط نسبة النفايات القابلة لإعادة التدوير في طلب تقديم العروض أو في عملية المناقصة في مرحلة الشراء.

190- وذكر 11 كياناً من الكيانات الثمانية والعشرين التبرع بأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القديمة للمدارس أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني أو مخيمات اللاجئين أو غيرها من المؤسسات، وإن لم يكن تبرعها بنية تجنب معالجة النفايات الإلكترونية. ويرى العديد منها أن هذه الممارسة تثير الإشكال، لعدة أسباب. فهي ترى أن الكيان يتنصل من مسؤولية التخلص من النفايات الإلكترونية بطريقة مستدامة بيئياً، مما يشكل خطراً على السمعة. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تجد المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات المشابهة أن تحديث المعدات وجعلها قابلة لإعادة الاستخدام أمر مُكلِف. ففي غضون سنتين أو ثلاث سنوات أيضاً، سيتعين على المستفيدين منها التعامل مع النفايات الإلكترونية دون أن تكون لهم الموارد التي يمكن أن يخصصها كيان من كيانات الأمم المتحدة لهذا الغرض. وفي الحالات التي تُمنح فيها المعدات أو تباع بتكلفة رمزية لموظف داخل الكيان، يتصل الموظف بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة في تحسينها، كما أن حماية الأمن والبيانات تتطلب العناية.

191- **وينبغي إعادة النظر في ممارسات التبرع لضمان عدم اعتبار منظمات الأمم المتحدة متنصلة من مسؤوليتها عن معالجة النفايات الإلكترونية، وتنفيذ التوجيهات على نطاق المنظومة بشأن النفايات الإلكترونية[96]، وضمان رصد فعالية ومصداقية خطط استعادة المخلفات وإدارة النفايات الإلكترونية التي تعالجها أطراف ثالثة بصورة منتظمة.** كما يمكن لدوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تعمل مع خدمات الاتصالات لتعزيز الوعي بالكربون لدى المستخدمين النهائيين.

192- وللحد من انبعاثات غازات الدفيئة، يمكن لدوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تستلهم إجراءاتها من التدابير التي اعتمدها الاتحاد الدولي للاتصالات[97] مؤخراً ومن خطة عمل جنيف لمؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي اعتمدت في عام 2003[98].

193- ومن المتوقع أن تساعد التوصية التالية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة على تعزيز الكفاءة والفعالية وتحقيق وفورات مالية:

(96) United Nations Environment Management Group, "United Nations system-wide response to tackling e-waste"، متاح على الموقع: https://unemg.org/images/emgdocs/ewaste/E-Waste-EMG-FINAL.pdf; and the United Nations Environment Management Group, "The United Nations and e-waste: system-wide action on addressing the full life-cycle of electrical and electronic equipment"، متاح على الموقع: https://unemg.org/images/emgdocs/ewaste/E-waste%20Synthesis%20Report%20-%20unedited%20version.pdf.

(97) انظر: ITU Recommendation ITU-T L.1470, "Greenhouse gas emissions trajectories for the information and communication technology sector compatible with the UNFCCC Paris Agreement", 12 January 2020.

(98) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، "خطة عمل جنيف"، الفقرة 20 بشأن البيئة الإلكترونية، المتاحة على الموقع الشبكي: https://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0005!!PDF-A.pdf World Summit on the Information Society, "10-Year World Summit on the Information Society Action Line Facilitator's Reports on the Implementation of the World Summit on the Information Society Outcomes", executive summary of action line C7: E-environment, available at www.itu.int/net/wsis/review/inc/docs/ralfreports/WSIS10_ALF_Reporting-C7_E-Environment.Summary.pdf.

التوصية 9

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا، بحلول نهاية عام 2022، امتثال إجراءات ومشاريع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاعتبارات الاستدامة البيئية، بما في ذلك ضمان أن تكون انبعاثات غازات الدفيئة في مستوى يتواءم مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

194- وكان الهدف من هذا الاستعراض هو تحديد ما إذا كانت البصمة الكربونية الرقمية لمنظومة الأمم المتحدة قد نُظر فيها وقُيِّمت من حيث الأثر البيئي لعالم الإنترنت وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعامة وفي منظومة الأمم المتحدة بخاصة. وعلى الرغم من أن هذه المسألة ليست مسألة تافهة (إذ تشكل، حسب بعض التقديرات، 3,6 في المائة من استهلاك الطاقة على الصعيد العالمي وربما 14 في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم بحلول عام 2040، وفقاً للتوقعات الحالية)[99]، تبين للمفتش أن الاتحاد الدولي للاتصالات[100] والمنظمة العالمية للملكية الفكرية[101] هما المنظمتان الوحيدتان اللتان تعالجان بصمة انبعاثات غازات الدفيئة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديهما وإمكانات خفض غازات الدفيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في شتى منشورات البحوث (من قبيل تقرير اقتصاد المعلومات وتقرير الاقتصاد الرقمي) بأن الاعتماد المتزايد على البيانات الرقمية يستهلك طاقة كبيرة، إذ أن البصمة الكربونية الرقمية تتوقف كثيراً على مصادر تلك الطاقة. وأصدر الاتحاد الدولي للاتصالات منشورات[102] يقر فيها بالبصمة الكربونية للتكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أنشأ مجموعة تركيز تعنى بالكفاءة البيئية للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة الأخرى، وتوفر منصة مفتوحة لدراسة الآثار البيئية للتكنولوجيات الرقمية وتطوير أدوات القياس وغيرها من النواتج بهدف تقليل هذه الآثار إلى أدنى حد[103]. وفي عام 2017، أجرت جامعة زيوريخ دراسة مثيرة للاهتمام تحت عنوان "فرص ومخاطر الرقمنة من أجل حماية المناخ في سويسرا"[104]، وركزت بشكل خاص على العلاقة بين التأثير المباشر وغير المباشر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على انبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن أن تستعين دوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة بتلك الدراسة.

(99) Jens Malmodin and Dag Lundén, "The Energy and Carbon Footprint of the Global ICT and E&M Sectors 2010–2015", table 6, page 28, متاح على الموقع الشبكي: www.mdpi.com/2071-1050/10/9/3027.

(100) انظر المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي للاتحاد بشأن تغير المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات www.itu.int/en/ITU-D/Climate-Change/Pages/ClimateChangeMain.aspx، وعن عمل الفريق الدراسي 5 المعني بالبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري، على الموقع الشبكي: www.itu.int/en/ITU-T/studygroups/2017-2020/05/Pages/default.aspx.

(101) انظر: WIPO GREEN – The Sustainable Technology Marketplace, "Climate-friendly information and communication technology", متاح على الموقع الشبكي: www3.wipo.int/wipogreen/en/news/2020/news_0021.html.

(102) من هذه المنشورات: "Turning digital technology innovation into climate action"؛ و "Frontier technologies to protect the environment and tackle climate change"؛ و "Guidance for ICT companies setting science-based targets".

(103) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مجموعة التركيز في الموقع الشبكي: www.itu.int/en/ITU-T/focusgroups/ai4ee/Pages/default.aspx.

(104) University of Zurich, "Opportunities and Risks of Digitalization for Climate Protection in Switzerland", October 2017، متاح على الموقع الشبكي: www.ifi.uzh.ch/dam/jcr:066776d8-d2b0-4c7c-b75d-6b7283cb5791/Study_Digitalization_Climate_Protection_Oct2017.pdf.

195- ولم تقم معظم كيانات الأمم المتحدة بأي بحث متعمق أو تقييم للآثار البيئية المترتبة على العمل بالتكنولوجيا الرقمية والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاتها. غير أن المفتش وقف على بعض الممارسات الجيدة. ففيما يتعلق بالتوجيهات للحد من الأثر البيئي لرسائل البريد الإلكتروني، تشجع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى(الأونروا) موظفيها على عدم استخدام اللافتات أو التوقيعات المميزة التي تزيد بكمية كبيرة حيز تخزين البيانات (في رسائل البريد الإلكتروني إلى الزملاء). وفيما يتعلق بسياسات الاحتفاظ بالبيانات الرقمية ومعالجة النفايات الرقمية (وليس فقط النفايات الإلكترونية المادية)، تدعو سياسة الأونروا بشأن الاحتفاظ بالبيانات الرقمية إلى الاحتفاظ بالوثائق الرقمية لمدة أقصاها خمس سنوات، في حين يمكن لأصحاب البيانات طلب استثناءات.

196- ورغم وجود حيز واسع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من البصمة الكربونية لأنشطة الأمم المتحدة، فإن قياس ورصد البصمة الكربونية لقطاع التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزالان من المجالات غير المطروقة داخل المنظومة. **وينبغي أن تنيط الآلية المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، الذي يرأسه الأونكتاد، وبمساهمات من وكالات أخرى ذات صلة، بما فيها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفهما ميسرين لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن البيئة الإلكترونية، مهمة تقديم تقرير، في موعد أقصاه نهاية عام 2022، عن تدابير رصد رقمنة منظومة الأمم المتحدة وتوصيات محددة قابلة للتنفيذ لإجراء المزيد من التحسينات، باستخدام النواتج ذات الصلة من حوار الفريق بشأن دور الرقمنة في عقد العمل.**

197- وحدد المفتش ثلاثة مجالات وظيفية إدارية أخرى يمكن استكشافها لإتاحة تعميم مراعاة الاستدامة البيئية وهي: المالية والميزانية، والإعلام والاتصال، والشراكات.

حاء- المالية والميزانية: إدارة الاستثمار المصارف

198- قيّم المفتش، في هذا الاستعراض، ما إذا كانت دوائر التمويل والميزانية في كيانات الأمم المتحدة قد استعرضت العمليات الداخلية وإجراءات الميزانية من "منظار الاستدامة البيئة" ونظرت في تحليل للتكاليف والفوائد من أجل تقديم بيان جدوى بشأن الاستدامة البيئية، واعتمدت خيارات استثمارية مستدامة بيئياً، ولا سيما فيما يتعلق باستثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

199- **العمليات الداخلية.** ذكر جُلُّ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الترويج لبيئة غير ورقية في العمليات المالية باستخدام نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال المدفوعات والأعمال المصرفية والإبلاغ وتجهيز المعاملات. وكثيراً ما توزع إلكترونيا الوثائق ذات الصلة بالتمويل لاجتماعات مجالس الإدارة، مثل البيانات المالية والميزانيات البرنامجية، وإن لم يكن توزيعها بالقدر الكافي. وذكرت بعض الكيانات استكشاف "التكنولوجيات الرائدة" من قبيل سلسلة الكتل التي قد تتيح عمليات التمويل المستدامة بيئياً؛ واعتمدت كيانات أخرى آليات تمويل مبتكرة في شكل رسوم داخلية على السفر الجوي لتمويل تنفيذ الكفاءة البيئية وشراء تعويضات الكربون. فعلى سبيل المثال، تفرض اليونيسيف ضريبة قدرها 3 في المائة على تكاليف السفر من خلال صندوق الخضرنة والوصول الميسر، ويحصّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1 في المائة من تكاليف السفر في المقر فقط (وليس تكاليف السفر في الميدان).

200- وكما يتضح من عدم قدرة ست منظمات على الإبلاغ عن مبلغ التمويل المخصص للاستدامة البيئية الداخلية، فإن النظم المركزية لتخطيط الموارد لم تكن كافية أو لم تستخدم بشكل كاف لتتبع الميزانية

والنفقات المتصلة بالأنشطة المستدامة بيئياً[105]. ويشكل انعدام هذه البيانات عائقاً أمام تقديم بيان جدوى بشأن الاستدامة البيئية وتوفير أي تحليل للتكاليف والفوائد. **وينبغي اعتماد نظم تتيح تتبع الاعتمادات والنفقات المخصصة للاستدامة البيئية لتمكين كيانات الأمم المتحدة من الإبلاغ عن الأموال التي خصصت لتعزيز الاستدامة البيئية وأنفقت عليها، عندما يطلب منها ذلك.**

201- **إجراءات الميزانية.** لا يبدو أن إجراءات الميزانية والدورات القصيرة الأجل تحفز الاستدامة البيئية، إذ تثبط الاستثمارات الأولية لتحقيق مكاسب طويلة الأجل (من قبيل تحسين إدارة النفايات والشراء المستدام) ولا تشجع على تحقيق الوفورات الناتجة عن الكفاءة البيئية (من قبيل الوفورات الناتجة عن استخدام الطاقات المتجددة أو عن خفض استهلاك الكهرباء)، لأنها كثيراً ما تدفع الدول الأعضاء إلى إجراء تخفيضات في الميزانية.

202- **تحليل التكاليف والعوائد.** ينبغي أن تدرس منظومة الأمم المتحدة سبل إدخال تحليل تكاليف وفوائد الأنظمة أو التدابير البيئية الداخلية الجديدة. ولئن كانت تكاليف حماية البيئة قابلة للقياس الكمي من حيث القيمة النقدية مبدئيا (تكاليف تطبيق وإنفاذ التدابير التنظيمية في الميزانية)، فإن فوائد السياسات والتدابير البيئية على مستوى المنظمة كثيراً ما يصعب حسابها، نظراً لأن العديد من الفوائد لا تنعكس في سلع وخدمات. ومن الصعب، على سبيل المثال، أن تعطي منظومة الأمم المتحدة قيمة نقدية للعناصر المرتبطة بالضرر البيئي الذي لا سبيل إلى رفعه والعناصر المتصلة بتأثير عدم اتخاذ إجراء على الأجيال المقبلة. ومن الصعب أيضاً تحديد التكاليف والفوائد التي ينبغي احتسابها، والفترة الزمنية التي ينبغي احتسابها خلالها عند النظر في وجود بصمة بيئية صعيد المنظمة. وبينما تسعى كيانات الأمم المتحدة جاهدة من أجل إثبات تكاليف وفوائد الاستدامة البيئية، شددت المفوضية الأوروبية على أن يكون الهدف من تعميم مراعاة الاستدامة البيئية هو إبراز القدوة وليس تحقيق الربح. ووضعت المفوضية الأوروبية نظاماً قوياً للرصد لقياس تكاليف تنفيذ نظام متكامل للإدارة البيئية (تكلفة تشغيل الموظفين ودعم العقود من قبيل مراجعة الحسابات، التي بلغت 70 يورو في السنة للشخص الواحد في عام 2019؛ والتكاليف والنفقات المتعلقة بجميع جوانب المرافق الأخرى، مثل الطاقة والنفايات). ويقدر إجمالي الوفورات في استهلاك الطاقة في مباني بروكسل بأكثر من 100 مليون يورو بين عامي 2005 و2019. **وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون قدوة، واضعة في الوقت ذاته موضع الدراسة نماذج تحليل التكاليف والفوائد لإعداد بيانات جدوى تشمل عدة دورات من دورات الميزانية حسب الحاجة، من أجل تقدير العائدات المتوقعة في الأجل الطويل مقارنة بالاستثمارات الأولية المستدامة بيئياً. وينبغي أن تسدي دوائر المالية والميزانية المشورة بشأن إنشاء نظم كافية للرصد والإبلاغ ونظم مركزية لتخطيط الموارد وتقديم الدعم لها، لإثبات تحقق الوفورات المتوقعة من إدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في وظائف وعمليات الإدارة الداخلية.**

203- **خيارات الاستثمار والأعمال المصرفية.** باستثناء الاستبعاد القاطع للمصارف التي ترد في قائمة جزاءات الأمم المتحدة (وقوائم الجزاءات الأخرى التي تطبق عموماً في عمليات الشراء وفرز البائعين)، فإن كيانات الأمم المتحدة لا تعمل بمعايير بيئية مكشوفة عند اختيار الشركاء في الاستثمار أو الأعمال المصرفية. ولم تكن الاستدامة البيئية معياراً لاختيار الشركاء المصرفيين الذي يتم عبرهم تحويل الأموال النقدية أو المرتبات، ويرجع ذلك جزئياً إلى العدد المحدود للشركاء المصرفيين المؤهلين وإلى عدم الاتساق العام في البيانات المتعلقة بالممارسات البيئية للمصارف في العديد من البلدان. وتدعي معظم كيانات الأمم المتحدة أنها تلتزم بالمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والإدارية المتعلقة بإدارة الاستثمارات، ولا سيما فيما يتعلق بالسيولة، وحوافظ صناديق استحقاقات الموظفين، وحوافظ الأسهم العالمية. وعلى الرغم من وجود مبادئ توجيهية ولجان استثمار، تظل دوائر المالية والميزانية مطالبة بالابتعاد عن مؤسسات الاستثمار

(105) انظر الفصل الرابع، الفرع ألف بشأن التحدي المتمثل في تحديد أولويات الموارد.

المالي، بما فيها المؤسسات الخاصة، التي تستثمر في الأنشطة البيئية الضارة، مثل الوقود الأحفوري. وما فتئ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة يخضع للتدقيق في استثماراته في الوقود الأحفوري. غير أنه نفذ بالكامل استراتيجية تصفية استثماراته في الفحم الحراري بحلول أيلول/سبتمبر 2020 والتزم بإعداد استراتيجية تصفية بقية حيازاته المباشرة في الكيانات التي تنتج أنواعاً أخرى من الوقود الأحفوري (التي لا تمثل سوى حوالي 2,5 في المائة من حافظة استثمارات الصندوق) بحلول نهاية الربع الأول من عام 2021. ولهذا الغرض، انضم الصندوق إلى ائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصفرية الانبعاثات[106] الذي تيسره الأمم المتحدة، بوصفه التزاماً بانتقال الحوافظ الاستثمارية إلى استثمارات صفرية انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2050، والتزم بتنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ[107]. وما فتئ الصندوق يعزز الشفافية ويعتمد نهجاً محافظا ومرناً في تصفية الاستثمارات من خلال فرض قيود على أساس القيمة (على التبغ والأسلحة والفحم الحراري) وإدراج المبادئ البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة.

204- وقد أعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها (انظر الفصل الثاني، الفقرة 28) إزاء استثمارات صناديق الثروات السيادية لدولة طرف في الشركات التي "تكون سمعتها مثار إشكال"، والآثار الخطيرة المترتبة على بعض حافظات استثمارات الصندوق في مجال حقوق الإنسان، وشددت على ضرورة إجراء تقييم دقيق للمخاطر وتنفيذ تدابير بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإخضاع جميع استثماراتها لعملية صارمة لتقييم الأخلاقيات. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة، عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، أن تكفل، من خلال تدابير بذل العناية الواجبة، تجنب الاستثمار في الكيانات أو الأدوات المالية التي تتعامل مع الوقود الأحفوري، والتي ثبت أنها تشارك في ممارسات وعمليات تسبب ضرراً بيئياً. **وينبغي أن تضع كيانات الأمم المتحدة سياسات استثمارية تدعو إلى سحب الاستثمارات من الأدوات المالية غير المستدامة بيئياً.**

طاء- الإعلام والاتصال

205- يتفاوت الوعي البيئي تفاوتاً كبيراً بين موظفي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجمهور عامة، كما تتفاوت درجة التزامهم بالاستدامة. وقد قيّم المفتش مدى استخدام دوائر الإعلام والاتصال في منظومة الأمم المتحدة للاتصالات والدعوة من ثلاث زوايا: داخلياً صوب موظفي الأمم المتحدة، وخارجياً صوب الجمهور عموماً، والدول الأعضاء.

206- ولئن كان ثمة قدر وفير من التواصل والدعوة بشأن ما تقوم به كيانات الأمم المتحدة في مجال الاستدامة البيئية من الناحية البرنامجية، فإنه لم يُبذل سوى جهد ضئيل لإبلاغ الموظفين والدول الأعضاء عن الجهود المبذولة "لقرن القول بالفعل" فيما يتعلق بالاستدامة البيئية في مجالات إدارتها الداخلية، وكان ما بُذل صوب الجمهور أقل بكثير، حيث اعتبرت المسألة مسألة داخلية، وتم تجاهل أي مخاطر محتملة تتعلق بالسمعة. وعلى الرغم من أن 64 في المائة من البعثات الدائمة التي شاركت في هذا الاستعراض تولي أولوية قصوى للإجراءات التي تتخذها الكيانات للحد من بصمتها البيئية، فإنها اقترحت أن تبذل كيانات الأمم المتحدة المزيد للإبلاغ عن جهودها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تسهم دوائر الإعلام والاتصال بشكل مباشر في الحد من البصمة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة عن طريق:

(106) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في www.unepfi.org/net-zero-alliance/.

(107) United Nations Joint Staff Pension Fund, “Press Release: UNJSPF Ramps Up its Climate Strategy Commitment”، متاح على الموقع الشبكي: https://oim.unjspf.org/report/unjspf-ramps-up-its-climate-strategy-commitment/.

(أ) العمل الفعلي على فهم وتطبيق مبادئ الاستدامة (من قبيل قيمة كفاءة الطاقة، وأثر تجنب النفايات مقارنةً بتأثير استخدام مصادر الطاقة المتجددة أو إعادة التدوير، وأثر الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بشكل فعال مقارنة بأثر شراء تعويضات الكربون)؛

(ب) النأي عن ممارسات الدعوة الرامية إلى مجرد التوعية، وتحمل المسؤولية عما لم تفعله الأمم المتحدة بشأن مسألة الاستدامة البيئية؛

(ج) الانخراط في التواصل العملي من أجل تغيير السلوك لتوعية الموظفين وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات من أجل الاستدامة البيئية. ويكون التواصل من أجل تغيير السلوك فعالا عندما يُزوَّد المتلقون بإرشادات عملية تطبيقية أو إجراءات للاضطلاع بها. وينبغي توجيه موظفي الأمم المتحدة إلى أن يكونوا أكثر وعيا بتصرفهم داخل مباني المكاتب (باستخدام رسالة إخبارية داخلية أسبوعية، وأدلة مصغرة معنونة "كيف أفعل ذلك؟"، ومقالات على الشبكة الداخلية، وما إلى ذلك لتقديم مشورة ملموسة)؛

(د) التصدي لأي شكل من أشكال مقاومة تغيير الممارسات التي تتجاهل البيئة من خلال وضع خطط للتواصل بغرض تحويل المقاومة وعدم التصديق إلى دعم وتغيير.

207- وتخفيض البصمة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة مسؤولية تتقاسمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفرادى موظفي أسرة الأمم المتحدة. **وينبغي للموظفين أن يفكروا بشكل فردي في بصمتهم وسبل الحد منها. وينبغي أن تدعم رسائل دوائر الإعلام والاتصال وتعزز السلوكيات المستدامة بيئياً داخل مباني المكاتب وخارجها.**

208- ومن المتوقع أن تساعد التوصية التالية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة على تعزيز الفعالية:

التوصية 10

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتيحوا، بحلول نهاية عام 2022، جميع الوثائق والمنشورات والكتيبات الرسمية ومواد التواصل والدعوة على الإنترنت، بما في ذلك من خلال تطبيقات عقد المؤتمرات عبر الإنترنت أو غيرها من وسائل تكنولوجيا المعلومات، وأن يقدموا تقارير عن التنفيذ إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إداراتهم اعتبارا من عام 2023.

ياء- الشراكات

209- يمكن أن تسهم الشراكات في إدارة الاستدامة البيئية إذا وضعت المنظمات ونفذت إجراءات بذل العناية الواجبة قبل التعاقد على شراكات مضرة احتمالاً. فالشراكات توفر فرصة لدعم الزملاء في الحصول على التمويل من الجهات المانحة الحكومية والجهات المانحة من القطاع الخاص لتعزيز الاستدامة البيئية والحصول على مساهمات عينية من الخبراء في مواضيع بيئية من قبيل إدارة النفايات الخطرة، وتطوير نظم الإدارة البيئية، ومراعاة البصمة الكربونية في الخدمات المتعاقد عليها. وقد أجرى المفتش تقييماً لمدى دعم وظائف الشراكات للحد من البصمة البيئية للمنظمات من خلال الشراكات مع البلدان المضيفة والشركاء المنفذين وكيانات القطاع الخاص والمانحين والجامعات وسائر كيانات الأمم المتحدة.

210- وتغيب الأحكام المتصلة بالاستدامة البيئية عن الاتفاقات والترتيبات الموحدة مع البلدان المضيفة. وكثيراً ما تعتمد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إجراءات العناية الواجبة للشركاء المنفذين؛ غير أن السعي إلى المساءلة أو التعويض أو استعادة الوضع إلى ما كان عليه عندما يضر الشركاء المنفذون بالبيئة ظل يشكل تحدياً كبيراً في الممارسة. ولئن كان المانحون يضعون شروطاً بيئية أو يقرنون التمويل بشروط، فإن

اهتمامهم بالاستدامة البيئية الداخلية ظل محدوداً. وتساهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بانتظام في البحوث والدراسات المشتركة التي يضطلع بها المانحون بشأن الاستدامة البيئية. وفيما يتعلق بالدراسة التي أجرتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية بشأن نفايات تغليف مؤن المساعدة الإنسانية[108]، تمول العملية بالكامل وتشرف عليها الوكالة، ويمثَّل برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في فريق استشاري استراتيجي يقدم تعليقات على المنهجية والهيكل والصياغة. وتقوم مبادرة الاتفاق العالمي بدور رئيسي في العلاقة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. ومن بين المبادئ العشرة للمواطنة المسؤولة للشركات، التي تهدف إلى تعزيز احترام القيم العالمية للأمم المتحدة في القطاع الخاص، تتناول 3 مبادئ من هذه المبادئ البيئة على وجه التحديد[109]. وقد وقف المفتش على التحدي المتمثل في اتباع نهج مشترك على نطاق المنظومة في تقييم الآثار المترتبة على التسبب في ضرر بيئي والحاجة إلى بذل العناية الواجبة ذات الصلة. ويهدف برنامج تسريع وتيرة الشراكات من أجل خطة عام 2030[110] إلى دعم الشراكات الفعالة التي تقودها البلدان ومنتديات الشراكة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. **وينبغي مواصلة الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق المعنية المشتركة بين الوكالات، لتعزيز التنفيذ المتسق لعمليات بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالضرر البيئي الذي يحتمل أن تسببه كيانات الأمم المتحدة. وينبغي أن تدرج كيانات الأمم المتحدة شراكات محددة في خطط عملها؛ وعلى سبيل المثال، فإن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قادرة على تعبئة الخبرات والأموال لاتخاذ إجراءات بشأن خطة الاستدامة.**

211- وذكرت بعض الكيانات فرصة إقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في نفس مركز العمل لتعزيز الاستدامة البيئية. وأنشأت الوكالات التي يوجد مقرها في روما (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) فريقا من المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين المحليين، مما خفض انبعاثات السفر والتكاليف المرتبطة بجلب الموظفين الدوليين. ويمكن العمل بمبادرات مماثلة من خلال التعاون فيما بين المنظمات التي تقع في نفس الموقع الجغرافي.

212- ونادراً ما تشارك الجامعات في إجراء دراسات وبحوث. وفي عام 2015، بدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع شراكة مع معهد التغير البيئي التابع لجامعة أكسفورد لدعم وضع نهج قائم على الأدلة في مجال الهياكل الأساسية. وتولى الجانبان معاً هذه الشراكة، حيث استفاد مكتب خدمات المشاريع من الخبرة الأكاديمية والصرامة العلمية التي توفرها جامعة رائدة على الصعيد العالمي، واستفاد معهد التغير البيئي من سجل مكتب خدمات المشاريع الحافل بمشاريع هياكل أساسية أنجزت بنجاح في أكثر السياقات تنوعاً وتحدياً[111].

(108) United States Agency for International Development, “Sustainability in Humanitarian Supply Chains: A Preliminary Scoping of Improvements in Packaging Waste Management”, متاح على الموقع الشبكي: www.usaid.gov/food-assistance/documents/preliminary-scoping-improvements-packaging-waste-management.

(109) المبدأ 7: ينبغي أن تدعم الأعمال التجارية نهجاً تحوطياً إزاء التحديات البيئية؛ المبدأ 8: وأن تتخذ مبادرات لتعزيز قدر أكبر من المسؤولية البيئية؛ والمبدأ 9: وأن تشجع تطوير ونشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة. متاح على الموقع الشبكي: www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles.

(110) يتاح المزيد من المعلومات على الموقع الشبكي: https://sustainabledevelopment.un.org/PartnershipAccelerator.

(111) على مدى السنوات الخمس الماضية، حققت الشراكة عددا من النواتج الهامة التي كان لها أثر كبير.

الخلاصة: عدم إيلاء الاهتمام الكافي لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية

213- من الواضح أن المنظمات لم تول اهتماماً كافياً لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في المجالات الوظيفية للإدارة الداخلية. وفي الممارسة، كثيراً ما تُركت الإجراءات ذات الصلة لمبادرات فردية، مما أسفر عن مكاسب دون المستوى الأمثل. ونظراً لغياب السياسات المتعلقة بإدارة الاستدامة البيئية في العديد من المنظمات، فإن وتيرة التقدم في مجال تعميم مراعاة الاستدامة البيئية ظلت بطيئة ومتفاوتة. ولم تكن عمليةُ تقييم الآثار المترتبة في البيئة على أي إجراء مقرر، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع مجالات الإدارة وعلى جميع المستويات، وجعل الاستدامة البيئية جزءاً لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها، عملية منهجيةً ومتسقةً بالكامل دائما.

214- وسيساعد الاعتراف بالاستدامة البيئية كقضية شاملة على ضمان الارتقاء بدعمها مؤسسياً إلى درجة أعلى. وسيعمل على جعل الأنشطة المتصلة بالاستدامة البيئية جزءاً من الميزانية العادية أو الأساسية، وضمان تأييد ودعم الدول الأعضاء في الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة كيانات الأمم المتحدة. ومن الجوانب الهامة الأخرى دعم الرؤساء التنفيذيين والتزامهم.

215- ويمكن، بل وينبغي، تعديل الإطار التنظيمي الذي يتألف من قواعد وأنظمة ومبادئ توجيهية، إضافة إلى إجراءات التشغيل الموحدة وتدابير العناية الواجبة، فيما يتعلق بكل مجال وظيفي، حتى يُدرِج اعتبارات الاستدامة البيئية من البداية.

216- وثمة طريقة أخرى بالغة الأهمية يمكن أن تتعاون بها مختلف المجالات الوظيفية هي بناء القدرات والخبرات الداخلية الفنية بين الشبكات التي لها نفس المجالات الوظيفية، ومن خلال عمليات تبادل ونقل المعارف المنظمة والهادفة، ولا سيما من الكيانات التي بنت هذه القدرات والخبرات الفنية على مدى عقود في المجالات المتصلة بالاستدامة البيئية. ويمكن لآليات التنسيق فيما بين الوكالات ولجانها وشبكاتها وأفرقتها العاملة التي تتعامل مع مجالات محددة أن تسهم إسهاماً كبيراً في هذا الجهد.

217- وسيتيسر تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في كيانات الأمم المتحدة عن طريق ما يلي:

(أ) إيلاء الدول الأعضاء، ولا سيما المساهمين الرئيسيين، للاهتمام والتوجيه والإرشاد على أعلى مستوى، من خلال الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة المعنية، مع الالتزام بالرصد المنهجي والمنتظم وتقديم التقارير إليها؛

(ب) إظهار قيادة المنظمة لالتزام قوي من خلال التأكيد المتكرر والمتواتر وتوجيه الرسائل الملائمة؛

(ج) اتباع نهج شامل للمنظمة، بدلاً من نهج مجزأ، أو نهج يعتمد فقط على جهة تنسيق متدنية المستوى نسبياً داخل الكيان، وبتنسيق داخلي فعال؛

(د) التأثير على سلوك الموظفين بالقدوة من القيادة ومن خلال السياسات الحصيفة، لا سيما في مجالات الإدارة البالغة الأهمية من قبيل الموارد البشرية، والشراء، والسفر، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) إنشاء شبكات للممارسين، حيثما أمكن ذلك؛

(و) تحفيز التصرف والسلوك المسؤول على جميع المستويات ومكافأته بالقدر الكافي من خلال أشكال الاعتراف الملائمة.

سادساً- ملاحظات ختامية

218- إن عدم إيلاء الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة اهتماماً كافياً لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في مجالات إدارتهم الداخلية على مدى العقود الثلاثة الماضية هو في حد ذاته رسالة قوية.

219- وفي هذا الاستعراض، يقدم المفتش حجة دامغة تدعو القائمين بتسيير الأعمال المسؤولين عن مختلف المجالات الوظيفية للإدارة داخل منظمة ما إلى اتباع منظور شمولي في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية.

220- ويدعو المفتش إلى تعزيز التعاون والتنسيق داخل المنظمات وفيما بينها، وتمتين الاتساق في التعامل مع إدارة الاستدامة البيئية وتحسين التعلم في المنظمة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، بما في ذلك إنشاء شبكة للممارسين.

221- ويقدم المفتش عدداً من الاقتراحات التي تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تعميم مراعاة الاستدامة البيئية. ومعظم التدابير المقترحة يفرضها المنطق السليم وهي بسيطة نسبيّاً، ويمكن تفعيل العديد منها في إطار عمليات الإصلاح الإداري في المنظمات.

222- وتقع على عاتق الدول الأعضاء الممثَّلة في الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة مسؤولية المطالبة بالامتثال للاقتراحات والتوصيات الواردة في هذا الاستعراض.

223- ويبدو من المعقول أن تقدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مساهماتها الخاصة في تحقيق رؤية المبدأ 8 من إعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية والوفاء بالتزاماتها المتمثلة في "الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة"[112].

224- وفيما يلي المجالات التي يمكن مواصلة دراستها وتحليلها بغرض تعزيز الاستدامة البيئية، من جانب فرادى الكيانات، أو في مجموعات صغيرة، أو من خلال الشبكات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات أو من جانب مكاتب الرقابة: الانخراط في الشراء المستدام؛ ومراجعة سياسة السفر؛ وتشجيع الكيانات ذات الولايات الوثيقة الصلة بالاستدامة البيئية على العمل معا، من أجل تعزيز قدرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تحسين الإدارة الداخلية للاستدامة على نطاق المنظومة، وذلك باستخدام خبراتها المتراكمة وقدراتها الفنية بطريقة مهيكلة ومنظمة ومنهجية بقدر أكبر؛ وتوسيع نطاق استثناءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية وقيودها من أجل النهوض بالاستدامة البيئية[113]؛ وتكليف الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بطرح اقتراحات وتوصيات عملية من أجل اتباع سياسات تدعم إدارة الاستدامة البيئية في المنظمات.

225- وينبغي أن تضطلع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمسؤولياتها، وأن تظهر التزامها وأن تكون قدوة بإسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

226- ويتيح السياق الحالي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة فرصة يستبعد أن تتاح في المستقبل المنظور لإعادة تصور المنظومة بإضفاء الاستدامة البيئية على سياساتها وممارساتها وعملياتها، بما في ذلك الإدارة الداخلية. وسيكون من المؤسف للغاية ألا تغتنم المنظمات هذه الفرصة وتعود بدلاً من ذلك إلى الطرق القديمة وتدأب على "العمل كالمعتاد". وهنا يكمن التحدي القائم أمامها: هل تبقى مقيدة بأغلال الماضي، أم تضطلع بدور رائد يمهد لبزوغ مستقبل مستدام للجميع؟

(112) A/CONF.151/26(Vol. 1).

(113) على النحو المبين في معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

المرفق الأول

قرارات ومقررات الأجهزة التشـــريعية وهيئات إدارة المنظمات المشـــاركة في وحدة التفتيش المشتركة

مقتطفات من قرارات رئيسية:

مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 5/27 بشأن التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة:

"*إذ يُدرك* دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز التنســـيق والتعاون عبر منظومة الأمم المتحدة بغرض تحقيق قدر أكبر من الاتســـاق في الأنشـــطة البيئية. [...] يطلب إلى المدير التنفيذي بصـــفته رئيس فريق [الإدارة البيئية]، إلى إحالة تقرير مرحلي بشـــأن أعمال الفريق إلى الهيئات الإدارية لدى أعضاء الفريق"

مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2/27 بشـــأن تنفيذ الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

"*يقرّر* النظر في اتخاذ تدابير إضـــافية لتعزيز صـــوت وقدرة برنامج البيئة على الاضـــطلاع بولايته الخاصـة بتنسيق المسائل البيئية، وفي هذا المجال، *يدعو* الأمين العام إلى اتخاذ الخطوات الضـرورية لتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هيئات التنسيق الرئيسية التابعة للأمم المتحدة"

أيدت الجمعية العامة في قرارها 213/67 دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعزيز دوره في تنسيق جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا البيئة.

وتنص السـياسـة البيئية لمفوضـية الأمم المتحدة السـامية لشـؤون اللاجئين، التي أقرتها الدورة السـادسـة والأربعون للجنة التنفيذية للمفوضـية في عام 1995، على ضـرورة إدخال الاعتبارات البيئية بطريقة متسقة ومنسقة في جميع الأنشطة القطاعية ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمة.

وأُقرت السياسة البيئية لبرنامج الأغذية العالمي من قبل مجلسه التنفيذي في شباط/فبراير 2017[(114)].

وما فتئت لجنة مقر اليونســـكو، وهي هيئة فرعية تابعة للمؤتمر العام، تدرج الإدارة البيئية في جدول الأعمال في كل دورة منذ نهاية عام 2018 على الأقل[(115)]. وفي عام 2019، تناول كل من المؤتمر العام[(116)] والمجلس التنفيذي[(117)] لليونسكو، في إطار التحول الاستراتيجي لليونسكو، تحسين إدارة البيئة في اليونسكو والتدابير الجديدة الرامية إلى إنشاء إطار إداري ملائم للبيئة.

ولا يزال قرار جمعية منظمة الطيران المدني الدولي بشـــأن البيئة وتغير المناخ A40-18[(118)]، الذي تطلب فيه جمعية المنظمة إلى المجلس مواصـــلة التعاون مع مبادرة الأمم المتحدة المحايدة مناخياً، في طليعة الأســـاليب والأدوات التي تقوم بتطويرها للتحديد الكمي لانبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن

(114) انظر WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1.

(115) انظر COM/SIEGE/Report/Rev 202. للاطلاع على القائمة الكاملة للتدابير الجديدة، انظر تقرير لجنة مقر اليونســـكو، الوثيقة COM/SIEGE/3 203.

(116) انظر 40 م/55.

(117) انظر 207 م ت/5-ثالثاً-هاء.

(118) متاح على الموقع الشبكي:
https://www.icao.int/Meetings/a40/Documents/Resolutions/a40_res_prov_ar.pdf

الطيران فيما يتعلق بالمبادرة، بما في ذلك حاسبة انبعاثات الكربون التي طورتها منظمة الطيران المدني الدولي، والتي تتضمن أيضاً انبعاثات طائرات الشحن.

وفي عام 2008، ناقش مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ما إذا كان ينبغي استخدام الأموال للتعويض عن انبعاثات الكربون الناجمة عن السفر الجوي الرسمي الذي تم في عام 2007 (GB.301/PFA/1/1). وحث بعض ممثلي الحكومات مكتب العمل الدولي على استثمار هذه الأموال في تحسين كفاءة الطاقة في مبنى منظمة العمل الدولية بدلاً من ذلك (GB.301/10/1(Rev)).

وفي منظمات أخرى، تعالج الاستدامة البيئية داخل المنظمة في إطار الخطة الاستراتيجية للمنظمة أو ميزانيتها البرنامجية. وهذا هو الحال في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[119] ومنظمة الأغذية والزراعة[120] والمنظمة العالمية للملكية الفكرية[121].

(119) انظر DP/2017/38.

(120) انظر منظمة الأغذية والزراعة، *خطة المدير العام المتوسطة الأجل 2018-2021*.

(121) انظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية، البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، المتاحة في الموقع الشبكي: https://www.wipo.int/export/sites/www/about-wipo/ar/budget/pdf/budget_2020_2021.pdf.

المرفق الثاني

حقوق الإنسان والاستدامة البيئية

أصـــدر مجلس حقوق الإنســـان، منذ عام 2008، القرارات التالية بشـــأن حقوق الإنســـان وتغير المناخ:

- القرار 23/7 (2008): أعرب المجلس عما يساوره من قلق من أن تغير المناخ يشكل تهديداً فورياً وبعيد المدى للشـــعوب والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تجري دراسةً تحليليةً مفصلةً، بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان.
- القرار 4/10 (2009): لاحظ المجلس أن للآثار المتصـــلة بتغير المناخ مجموعة من الانعكاسات، المباشرة وغير المباشرة، على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وأن آثار تغير المناخ تكون أكثر حدة بالنسبة لشرائح السكان التي تعاني فعلاً حالة ضعف.
- القرار 22/18 (2011): أكد المجلس أن التزامات حقوق الإنســـان ومعاييرها ومبادئها يمكن أن ترشد وتقوي عملية وضع السياسات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني في مجال تغير المناخ، بما يعزز اتســـاق تلك الســـياســـات ومشـــروعيتها ونتائجها المستدامة.
- القرار 27/26 (2014): أكد المجلس ضـــرورة أن تواصـــل جميع الدول تعزيز الحوار والتعاون الدوليين للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.
- القرار 15/29 (2015): أكد المجلس على أهمية مواصـــلة التصـــدي للعواقب الضـــارة لتغير المناخ بالنسبة إلى الجميع، ودعا إلى عقد حلقة نقاش وإجراء دراسة تحليلية بشأن آثار تغير المناخ على التمتع بالحق في الصحة.
- القرار 33/32 (2016): حث المجلس الأطراف على إدماج حقوق الإنســـان في تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ودعا إلى عقد حلقة نقاش بشـــأن الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الطفل، في دورته الرابعة والثلاثين.
- القرار 20/35 (2017): أشـــار المجلس إلى الحاجة الملحة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنســـان المكفولة للمهاجرين والأشـــخاص المشـــردين عبر الحدود الدولية، في ســـياق التأثير السلبي لتغير المناخ.
- القرار 4/38 (2018): ســـلم المجلس بأن إدماج نهج يراعي الاعتبارات الجنســـانية في السياسات المتعلقة بالمناخ من شأنه أن يزيد من فعالية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وطلب إعداد دراسة تحليلية وحلقة نقاش بشأن الموضوع.
- القرار 21/42 (2019): أقر المجلس بأن حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة تتأثر بشـكل غير متناسب بالآثار السلبية لتغير المناخ.
- القرار 7/44 (2020): أقر المجلس بأن الآثار السـلبية لتغير المناخ تؤثر بشـكل غير متناسب على حقوق كبار السن.

وتناول المجلس أيضاً مسألة أثر تغير المناخ في إطار عمله المتعلق بحقوق الإنسان من خلال القرارات التالية. وقد أقر مجلس حقوق الإنسان في هذه القرارات بأن تأثير تغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان مشكلة عالمية تتطلب حلا عالمياً، وأبرز أهمية تناول حقوق الإنسان في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015:

- القرار 11/16 (2011)
- القرار 10/19 (2012)
- القرار 21/25 (2014)
- القرار 11/28 (2015)
- القرار 8/31 (2016)
- القرار 20/34 (2017)
- القرار 8/37 (2018).

المرفق الثالث

وجود قواعد ومعايير أو وثيقة توجيهية من نوع مماثل فيما يتعلق بالاستدامة البيئية حسب مجال الإدارة

	الشراء	المناسبات والمؤتمرات	السفر	المرافق	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الموارد البشرية
الأمم المتحدة ومكاتبها:						
الأمانة العامة للأمم المتحدة	√	√	√	√	√	√
الأونكتاد	√	√	√	√	√	
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	√	√	√		√	
موئل الأمم المتحدة	√		√	√	√	
مركز التجارة الدولية	√	√	√	√	√	
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/مكتب الأمم المتحدة في فيينا	√	√	√			
الأونروا						
صناديق وبرامج الأمم المتحدة:	√					
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	√		√	√		
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	√		√			
البرنامج الإنمائي	√	√	√	√	√	
صندوق الأمم المتحدة للسكان	√	√	√	√		
اليونيسيف	√	√		√		
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	√	√	√	√	√	√
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	√		√		√	
برنامج الأغذية العالمي	√		√	√		
وكالات الأمم المتحدة المتخصصة:						
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	√	√		√	√	
منظمة الطيران المدني الدولي		√	√			
منظمة العمل الدولية	√	√		√	√	
المنظمة البحرية الدولية	√	√				
الاتحاد الدولي للاتصالات	√	√		√	√	
اليونسكو			√		√	√
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	√		√	√		
منظمة السياحة العالمية	√					
الاتحاد البريدي العالمي	√					
منظمة الصحة العالمية	√	√	√	√	√	√
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	√	√		√	√	
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية						
الوكالة الدولية للطاقة الذرية		√				
المجموع	**24**	**17**	**17**	**16**	**14**	**4**

المرفق الرابع

ممارسات جيدة من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة

السفر

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: سياسة السفر في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل الحد من السفر والمشفوعة بغايات وحدود قصوى حسب المهام الإدارية

أُدخلت عناصر التعزيز التالية في سياسة اليونيدو المتعلقة بالسفر لضمان عدم السفر إلا عند الضرورة القصوى.

المساءلة. تم تعزيز مساءلة الآذنين بالسفر والموافقين عليه. وفي حلقات العمل من أجل التوعية، تم التأكيد على أن نجاح تنفيذ سياسة السفر يتوقف على أولئك الذين يأذنون بغياب الموظفين من مراكز عملهم وأولئك الذين يوافقون على إجراءات الترخيص بالسفر في النظام.

التخطيط. تتطلب عملية فصلية للتخطيط للسفر أن يحدد الموظفون مساهماتهم المقررة وأن يبرزوا النتائج المتوقعة أو النواتج المتوقعة من سفرهم. وبهذه الصفة، يجب ربط السفر بنتائج ملموسة تتماشى مع سياسة المنظمة في الإدارة القائمة على النتائج. ولذلك، يُطلب من الآذنين والموافقين ضمان وجود هذه الروابط قبل الموافقة على السفر. ويجب أن يكون من الاعتبارات الهامة عند الإذن بخطة السفر هو ما إذا كان من الضروري عقد اجتماع حضوري وجها لوجه. وتُبذل كل الجهود للدعوة إلى إيجاد بدائل للسفر، من قبيل الهاتف والتداول بالفيديو. ويجب على الآذنين بالسفر والموافقين عليه أن يتأكدوا من الضرورة المطلقة لحضور مناسبة معينة وتعذر استخدام وسائل اتصال بديلة.

الحدود القصوى للسفر في السنة التقويمية. يستند تبرير السفر في مهام رسمية ووتيرته إلى أدوار ومسؤوليات كل موظف.

تحديد الحد الأقصى في 30 يوماً تقويمياً بالنسبة للمديرين الإداريين والمديرين وممثلي اليونيدو. وتتطلب أدوارهم الإدارية أن يخصصوا قدراً كبيراً من الوقت لتوفير التوجيه الاستراتيجي. وقد يكون لسفرهم في مهام رسمية ما يبرره بسبب أدوارهم، بما في ذلك تمثيل المنظمة في الاجتماعات الرفيعة المستوى أو حضور اجتماعات استراتيجية لتأمين الموارد أو تعزيز أو توسيع الشراكات مع الدول الأعضاء أو المنظمات أو أصحاب المصلحة الآخرين. وكقاعدة عامة، يجوز للمديرين الإداريين والمديرين وممثلي اليونيدو أن يخصصوا مدة أقصاها 30 يوما في السنة التقويمية لالتزامات السفر التي تندرج ضمن أدوارهم الرئيسية. ويجوز الترخيص بالسفر نيابة عن المدير العام، لعضو في المجلس التنفيذي أو، في حالة ممثل اليونيدو، لمدير، بما يفوق الحد الأقصى البالغ 30 يوماً.

تحديد الحد الأقصى في 60 يوماً تقويمياً لجميع الموظفين الآخرين في المقر وفي مكاتب الاتصال وفي الميدان. قد يتوقع من الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع البرامج والمشاريع أن يسافروا بصورة أكثر تواتراً في إطار مهامهم العادية. وكقاعدة عامة، قد يكون السفر مبرراً لمراحل أو إجراءات حاسمة في إطار دورة المشروع (مثل مرحلة الصياغة، أو استعراض منتصف المدة، أو الاستعراض السنوي أو النهائي لأصحاب المصلحة)، أو لمناسبات رئيسية أو مراحل هامة في المشاريع أو البرامج التي تم تحديدها في برنامج الشراكة القطرية، أو لأسباب برنامجية محددة أخرى. وكقاعدة عامة، يجوز لمديري المشاريع أن يخططوا لالتزامات سفر قد تبلغ 60 يوماً كحد أقصى في السنة التقويمية. ويجوز الترخيص بالسفر نيابة عن المدير العام، لعضو في المجلس التنفيذي أو لمدير، بما يفوق الحد الأقصى البالغ 60 يوماً.

الإبلاغ. تحال طلبات الموافقة على الاستثناءات إلى المديرين الإداريين. وتستخدم التقارير المنتظمة عن الامتثال والاستثناءات في لفت الانتباه إلى الطريقة التي يدير بها الآذنون والموافقون (أو لا يديرون) موظفيهم.

ممارسات جيدة من منظومة الأمم المتحدة: سياسة وممارسات منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن السفر

- **رسائل شاشة تسجيل الدخول.** تستخدم لأغراض توعية الموظفين بشأن مسألة الكفاءة الإيكولوجية، وربط الكفاءة الإيكولوجية بولاية اليونيسيف من خلال رسائل بسيطة، تبرز الموضوع باعتباره أولوية تنظيمية، وتخبر عن قصص نجاح المشاريع من الميدان لتشجيع المكاتب الأخرى على أن تحذو حذوها.
- **المعاينة عبر الإنترنت.** هذه هي إحدى الأدوات التي استحدثتها اليونيسيف لدعم الزملاء الميدانيين في تحديد الثغرات في الكفاءة الإيكولوجية وإمكانية الوصول على مستوى المرفق، عن طريق مكالمة عبر الفيديو. ويتجول الموظف الميداني في أرجاء المكتب مشغلا كاميرا، ويشير فريق من المقر إلى أي مشاكل، في إطار تقييم أولي. وهذه الطريقة ليست طريقة فعالة لتقديم الدعم التقني للزملاء الميدانيين فحسب، بل إنها أيضاً وسيلة لتعزيز الروابط بين أفرقة الدعم في المقر وأفرقة المكاتب الميدانية.
- **إجراءات اليونيسيف المتعلقة بالكفاءة الإيكولوجية والوصول الشامل للجميع في أماكن عمل اليونيسيف وعملياتها.** يوجز هذا الإجراء الإطار العام لإدارة الكفاءة الإيكولوجية وإمكانية الوصول في إطار فريق واحد واستراتيجية واحدة، مما يتفادى بالتالي الازدواجية والهدر. وعلاوة على ذلك، يسلط الضوء على النهج الشمولي الذي تتبعه اليونيسيف إزاء المسؤولية الاجتماعية المؤسسية، من خلال معالجة قضايا البيئة ورفاه الموظفين في آن واحد.

ممارسة جيدة من جهة فاعلة من خارج الأمم المتحدة: تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في السفر في معهد الموارد العالمية

اتبع معهد الموارد العالمية، في مبادرته المتعلقة بالاستدامة، عدة نُهج لتعميم الاستدامة. وما فتئ يقوم بتحسين فرص الوصول إلى الاتصالات وتنويعها، وتخصيص الرسائل تبعا لاختلاف فئات الموظفين، وإنشاء لوحات داخلية تقدم ردود فعل فورية بشأن عمليات مراجعة فصلية لإدارة النفايات والاستخدام المباشر للكهرباء في المكتب. وقد نقل جرده السنوي لغازات الدفيئة إلى لوحة معلومات عامة على الإنترنت لكي تتابعها كل الجماهير وتتبادلها. وتساعد لوحات المعلومات هذه في دعم جهد أكبر للاتصال والمشاركة للاستجابة لجماهير مختلفة بأدوات ورسائل مختلفة. وتضمنت حملة الحد من السفر في مهام رسمية في 2019-2020 رسائل بريد إلكتروني شهرية شخصية تتضمن معلومات عن انبعاثات غازات الدفيئة، إلى جانب مكافئات ملموسة بقدر أكبر لغازات الدفيئة (مثل قاطرات الفحم، وأفدنة الغابات وعدد المصابيح الكهربائية) وبيانات التكلفة والوقت. وساعدت الفرصة الموفرة للوقت والمتمثلة في الحد من الانبعاثات الناجمة عن السفر على توسيع نطاق الفوائد المفترضة من تخفيض وتيرة السفر لدى المسافرين الكثيري التنقل (انظر الشكل الأول). وساعد هذا النهج أيضاً على إدماج إجراءات الاستدامة في العديد من القرارات الأخرى. فعلى سبيل المثال، تجاوزت مناقشة السفر في مهام رسمية فوائد الاستدامة لتشمل محادثات بشأن وفورات تكاليف التشغيل والتوازن بين الحياة الشخصية والعمل. وستكون الدروس المستفادة من هذه الحملة جزءاً من ورقة مقبلة من إعداد معهد الموارد العالمية.

الشكل الأول

عينة بريد إلكتروني من حملة بشأن السفر في مهام رسمية لعام 2020، تم الإعلان عن انطلاقها قبل أن تصيب جائحة كوفيد-19 الولايات المتحدة الأمريكية

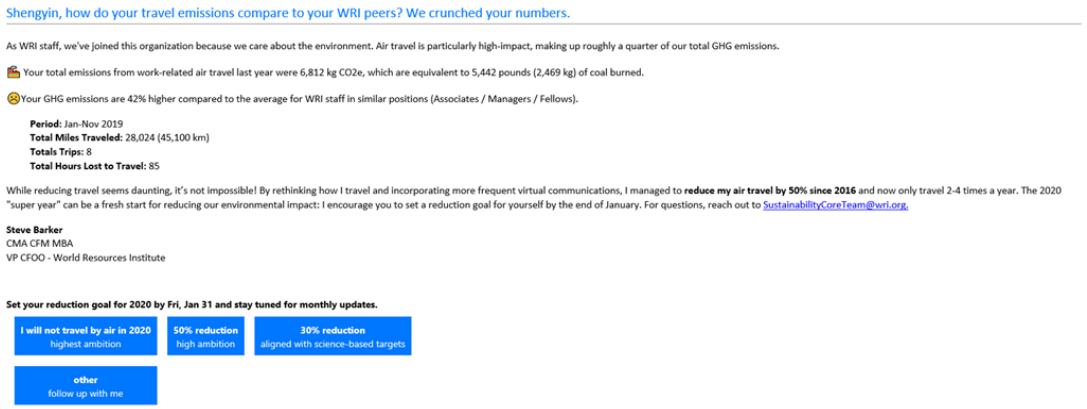

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: مرفق الخضرنة الجبار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهدافاً طموحة للمرفق ملتزماً بخفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن العمليات العالمية بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025 و50 في المائة بحلول عام 2030. وستتيح محاكاة المبادرات القائمة وتوسيع نطاقها، باستخدام الدروس المستفادة، وإتاحة القيام بعملية تحول أكثر طموحا، إجراء عمليات البرنامج الإنمائي بطريقة مستدامة بيئياً في اتساق مع جميع أجزاء البرنامج. وقد أنشئ مرفق الخضرنة الجبار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم هذا التحول عن طريق تحفيز المساهمة في تحقيق أهداف المرفق. وقد تم التخطيط لعدة إجراءات، بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن السفر، لتحقيق الغاية بفعالية، وقد تقترح المكاتب المطبِّقة تدابير إضافية.

نهج التمويل. تتطلب بعض التدابير استثماراً مقدماً (مثل منشآت الطاقة المستدامة بيئياً، أو شراء التكنولوجيا والمعدات لزيادة القدرة على الاتصال الإلكتروني). وعلى العكس من ذلك، قد توفر بعض الإجراءات المال للمنظمة وتحسن التوازن بين عمل الموظفين وحياتهم الشخصية (مثلاً عن طريق الاستغناء عن السفر) ولكنها تتطلب تغييرات في السياسات العامة والسلوك. ولتشجيع هذين النوعين من الإجراءات، اعتمدت عملية تحفيز مزدوج عن طريق مرفق الخضرنة الجبار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الإقليمية لتحديات الخضرنة:

مرفق الخضرنة الجبار من أجل الاستدامة البيئية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يمكن للمكاتب أن تتقدم بطلب للحصول على تمويل مشترك للاستثمار في حلول أو مبادرات جديدة وإضافية للحد من غازات الدفيئة في مجالات سفر الموظفين أو تشغيل المركبات أو المرافق (الكهرباء والتدفئة والتبريد وما إلى ذلك). ومن المعايير الرئيسية للحصول على تمويل فعاليةُ التكلفة (خفض السعر/غازات الدفيئة)، وفترة الاسترداد، والعائد على الاستثمار، ودرجة تقاسم التكاليف، والآثار الإضافية على رفاه الموظفين أو أمنهم. ولا يحق تقديم طلب للحصول على التمويل إلا للمكاتب التي أبلغت عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة في السنة السابقة على الأقل. وهذا ما يسمح بقياس خطوط الأساس وفعالية التكلفة في إطار عملية اتخاذ القرارات بشأن منح التمويل. وفي عام 2020، تم اختيار 14 مشروعاً للتمويل في إطار مرفق الخضرنة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المشاريع، مجتمعة، إلى خفض سنوي لغازات الدفيئة بمقدار 045 1 طناً من مكافئات ثاني أكسيد الكربون، مما يؤدي إلى تحقيق فعالية من حيث التكلفة تبلغ في المتوسط 765,55 دولاراً يستثمر في الطن الواحد من مكافئات ثاني أكسيد الكربون التي تم تخفيضها سنوياً. وبهذا، فإن استثمار مرفق الخضرنة الجبار من أجل الاستدامة البيئية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020 يخفض إجمالي البصمة الكربونية السنوية للبرنامج الإنمائي بنسبة 1,4 في المائة. كما أسفرت المشاريع المختارة عن وفورات إجمالية لمكاتب البرنامج الإنمائي المستفيدة قدرها 523 257 دولاراً في السنة، وفترة سداد لاستثمار المرفق لهذا العام (تمويل المرفق المؤسسي بالإضافة إلى التمويل المشترك الملتزم به من مكاتب البرنامج الإنمائي المستفيدة) مدتها 5,96 سنوات. واعتباراً لأن جميع الاقتراحات، عدا اقتراح واحد، تتوخى

خفض انبعاثات غازات الدفيئة من استهلاك الكهرباء، عن طريق الطاقة المتجددة أو تدابير كفاءة الطاقة، فإنه يستخلص من ذلك أن استثمار المرفق يخفض 4,8 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبب استخدام الكهرباء.

الصناديق الإقليمية للخضرنة. أنشأت عدة مكاتب إقليمية للبرنامج الإنمائي صناديق إقليمية أو آليات تمويل خضراء. وتركز الصناديق الإقليمية على تحفيز المبادرات الابتكارية والإبداعية، بالإضافة إلى تقاسم تكاليف استثمارات مرفق الخضرنة من أجل التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلما دعت إلى ذلك الحاجة.

ممارسة جيدة من جهة فاعلة من خارج الأمم المتحدة: مبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتسعير الكربون

إدراكاً من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لما يمكن أن يكون لأنشطتها من أثر على البيئة، وتسليما منها بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والصحة والسلامة العامة، التزمت المنظمة بأن "تقرن القول بالفعل"، وأن تحد من الأثر البيئي لعملها بطريقة تتسق مع الأهداف الأوسع نطاقا للنمو المستدام بيئياً والتنمية المستدامة. ومن بين مبادرات المنظمة المستدامة بيئياً (التي تشمل التصديق على المباني، وترشيد استخدام الطاقة والموارد الطبيعية، وإدارة النفايات، ومشروع للغابات، ومشروع لخلايا النحل، والشراء المستدام بيئياً)، تبرز المبادرة الداخلية لتسعير الكربون. فالمديريات تدفع تكاليف انبعاثات الكربون من السفر الجوي للبعثات الرسمية، بما يكفل مراعاة التكاليف البيئية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتشجيع الموظفين على النظر في خيارات بديلة للطيران. وتستخدم الإيرادات لتمويل المشاريع التي لها تأثير مباشر على الأداء البيئي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك معدات عقد المؤتمرات عن بعد كبديل للسفر، إضافة إلى توعية الموظفين. ومنذ عام 2018، تم تعويض الانبعاثات المتبقية من خلال شراء أرصدة الكربون المعتمدة من مشروع حرجي في سيراليون. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن التعويض ليس هو الحل، بل ينبغي إيلاء الأولوية لخفض الانبعاثات. ويرد وصف لهذه الجهود في تقرير الخضرنة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2020.

إدارة الشراء

ممارسة جيدة من جهة فاعلة من خارج الأمم المتحدة: الشراء المستدام بيئياً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

بما أن الشراء المستدام مفهوم واسع يؤدي في الغالب إلى المعاوضة بين جوانب الاستدامة (من قبيل دعم القضايا الجنسانية، أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو البيئة)، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تركز على الشراء المستدام بيئياً. ففي عام 2016، وضعت المنظمة مؤشراً مستداماً بيئياً ومعياراً للبيئة في مناقصاتها، يسأل على وجه التحديد عن مدى تحلي الشركة أو المورد بالمسؤولية وإلى أي مدى يتسم المنتج الذي سيتم شراؤه بطابع مستدام بيئياً، وينشئ فئات من الآثار البيئية المنخفضة والمتوسطة والعالية. وباستخدام مواد التدريب على الشراء من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، نظمت المنظمة تدريبا لمجالات الإدارة العالية المخاطر من قبيل إدارة المباني وتكنولوجيا المعلومات، مفندة بذلك الأسطورة القائلة بأن الشراء المستدام غالبا ما يكون أصعب تنفيذا. ونتيجة لذلك، شملت نسبة 37 في المائة من طلبات تقديم عروض في عام 2019 معايير مستدامة بيئياً، وشمل 90 في المائة منها معايير الاستدامة البيئية. كما نفذت المنظمة معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 14001 في إدارة مرافقها في عام 2019.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: الشراء المستدام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المكتب ينفذ إطاراً للشراء المستدام

وفي كانون الثاني/يناير 2020، أعلن المكتب عن إطاره للشراء المستدام، جعل الشراء المستدام شرطاً إلزامياً لمعظم المناقصات الرسمية. ويأخذ الإطار في الاعتبار ما يتم شراؤه، وكيف يتم شراؤه، ولماذا يتم شراؤه ومِمَن يتم شراؤه. وبهذا النهج، يُخوَّل مسؤولو الشراء سلطة ضبط مقدمي الطلبات وتوعيتهم بشأن طلباتهم. وينقسم الإطار إلى ثلاثة أجزاء: شروط إلزامية لأنواع محددة من الطلبات والعقود؛ وشروط إلزامية تتعلق بالاستدامة بالنسبة لعشر فئات من الفئات التي يتم شراؤها أكثر من غيرها؛ وقائمة بالمنتجات التي ينبغي الكف عن شرائها. ومنذ الإعلان عن الإطار، الذي اقترن باستحداث دورة تدريبية على الإنترنت بشأن الشراء المستدام، حقق المكتب أكثر من 80 في المائة من الامتثال على الصعيد العالمي (حتى آب/أغسطس 2020). ويشمل إطار الشراء المستدام أيضاً شروطاً مشددة تلزم الموردين ببذل العناية الواجبة، كما يتماشى مع مؤشرات الشراء المستدام على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي تمكن من تحديد المناقصات المستدامة في سوق الأمم المتحدة العالمية.

مكتب خدمات المشاريع يدعو إلى تنويع الموردين وإدماجهم

"برنامج إمكانيات مكتب خدمات المشاريع" هو برنامج يتوخى تنويع موردي المكتب وإدماجهم، ويتيح، من خلال الأدوات والتواصل وأنشطة **بناء** القدرات، فرصة للمنشآت المحلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والموردين المتنوعين (الأعمال التجارية التي تملكها نساء أو شباب وغيرها من الأعمال التجارية المملوكة للأقليات) للقيام بأعمال تجارية مع مكتب خدمات المشاريع. وقد أتاح البرنامج، الذي بدأ في عام 2015، للمكتب حتى الآن فرصة التواصل عالميا مع نحو 000 1 مورد متنوع (سُجلوا أيضاً لدى بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات) من خلال منتديات "إمكانيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، ومناسبات التواصل مع الموردين (التي استضافتها الأردن وإثيوبيا والبرازيل وميانمار وغانا والأرجنتين) وبوابة إمكانيات المكتب، وهي منصة إلكترونية للشركات لتقديم حلولها التجارية لكي ينظر فيها مسؤولو الشراء. وفي عام 2019، حصل هذا البرنامج على جائزة الشراء العالمية لتنويع الموردين وإدماجهم.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعلن عن انطلاق برنامج بذل الموردين للعناية الواجبة

وفي عام 2018، أعلن المكتب عن برنامج 'كفالة المسؤولية في التعاقد مع الموردين'، وهو برنامج لتقييم الموردين وفحصهم وتخطيط الإجراءات التصحيحية. ويركز برنامج كفالة المسؤولية في التعاقد مع الموردين' بشكل خاص على المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان وحقوق العمل والصحة والسلامة والسلوك الأخلاقي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والمسؤولية البيئية. وهو برنامج لبذل الموردين للعناية الواجبة يقوم على البيانات، وقد وُضع ونُفذ لضمان تصرف الموردين بمسؤولية ووفقاً لمعايير النزاهة العليا تماشيا مع مدونة قواعد سلوك الموردين في الأمم المتحدة والشروط العامة للعقود التي وضعها المكتب. وقد عُمم البرنامج في سياسة الشراء في المكتب من خلال إدراجه في دليل المشتريات الخاص بالمكتب (البند 1-5-4-1) ويشكل أيضاً جزءاً من إطار الشراء المستدام في المكتب. وقد بدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2020 نفاذ الإدراج الإلزامي لاستبيان " كفالة المسؤولية في التعاقد مع الموردين" في جميع عمليات طلبات العروض الرسمية (إعلانات المناقصة وطلبات تقديم العروض) للسلع والخدمات. وفي آب/أغسطس 2020، أدرج الاستبيان في 430 مناقصة، وملأه 647 1 مورداً من 126 بلداً.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: الشراء المستدام التعاوني لصندوق الأمم المتحدة للسكان يشكل الأسواق

يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أداة الشراء لتشكيل السوق في المجال البيئي. وعلى وجه الخصوص، اعتمد الصندوق نهجاً تعاونياً مع موردي الرفالات (خلق حوافز للموردين) من خلال ما يلي:

(أ) تحديد السلع التي لها أعلى أثر بيئي وتركيز الجهود على هذه السلع؛

(ب) استفسار الموردين في المناقصات الصادرة بشأن هذه السلع عما يفعلونه حاليا في مجال مسؤولية الشركات، وإبلاغ الموردين باعتزام الصندوق مساعدة الموردين على أن يصبحوا معتمدين وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 14000، ومطالبة الموردين بتأكيد استعدادهم لأن يصبحوا معتمدين وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 14000؛

(ج) تخصيص المزيد من النقط في التقييم للشركات التي التزمت بالاستدامة البيئية (تم تنفيذ هذا الإجراء بدءاً من عام 2019)؛

(د) وضع اتفاقات طويلة الأجل ومتعددة السنوات، وخلال فترة سريان تلك الاتفاقات، رصد تقدم الموردين نحو الحصول على الاعتماد وفقاً لمعيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي 14000؛

(هـ) قياس الأثر البيئي الناتج.

وأعاد الصندوق أيضاً تصميم حقيبة اللوازم الصحية النسائية عن طريق ما يلي:

(أ) الانتقال من حقيبة اللوازم الصحية النسائية البلاستيكية إلى حقيبة ورقية؛

(ب) قياس الأثر البيئي الناتج.

ويوفر هذا النهج حوافز للموردين الذين لهم أعلى أثر بيئي محتمل لكي يكونوا مستدامين بيئياً ويرافقهم في هذه العملية.

الموارد البشرية

ممارسة جيدة من جهة فاعلة من خارج الأمم المتحدة: كيف يعمم معهد الموارد العالمية الاستدامة البيئية من أجل تغيير السلوك من خلال أنشطة الموارد البشرية

اتبع معهد الموارد العالمية عدة نُهج لتعميم مراعاة الاستدامة من خلال مبادرته للاستدامة. ومن هذه النهج تحويل التوقعات المتعلقة بالاستدامة من نشاط اختياري إلى جزء أساسي من دوره كمنظمة بيئية. فقد أضيفت الاستدامة إلى العديد من العمليات المتعلقة بالموظفين الجدد، بفضل العمل مع وظيفة الموارد البشرية. وتُطرح أسئلة حول الاستدامة على بعض المرشحين خلال مقابلاتهم، من قبيل "كيف تقرن القول بالفعل في تنفيذ مهمة معهد الموارد العالمية في حياتك الشخصية؟" وبمجرد تعيين المرشحين، تقدم إليهم أيضاً إجراءات الاستدامة في اليوم الأول من التدريب التوجيهي (انظر الشكل الثاني أدناه)، بما في ذلك الغداء المتوائم مع سياسة الغذاء (جميع المأكولات نباتية) وفوائد التنقل لراكبي الدراجات، ويتم منحهم جولة تعريفية بالاستدامة تعرض خلالها مبادرات الأنشطة العديمة النفايات والشراء المستدام، والبناء المستدام بيئياً. وقد أدرج معهد الموارد العالمية الاستدامة في استعراضات الأداء بطرق مختلفة، بما في ذلك إصدار تصنيفات كفاءة الاستدامة لجميع الموظفين، وتحديد أهداف الأداء المتعلقة بالاستدامة للموظفين الذين يتطوعون في أفرقة الاستدامة البيئية، وتحديد أولوية طويلة الأجل للاستدامة في نظام الأداء المتميز. ولئن تغيرت نظم وإطار تقييم أداء الموظفين، فإن وجود الاستدامة في محادثات الاستعراض السنوي بين الموظفين والمشرفين أمر متوقع.

الشكل الثاني

عينة لقطة شاشة من دورة توجيهية لموظفي معهد الموارد العالمية

وما فتئ معهد الموارد العالمية يدرج الدروس المستفادة من علم السلوك في حملات الاستدامة الموجهة لموظفيه. وبالنسبة لمختلف المواضيع البيئية، وضع المعهد دعوات محددة للعمل كما ضيق نطاق الجهات التي توجه إليها هذه الحملات. ثم استخدم دروساً من علم السلوك، مثل الاعتماد على حالات التوقف عن السداد عمدا، والتذكيرات الرئيسية، والتلميحات، واستخدم بعض التعهدات والالتزامات. وهذا ما أتاح له التكيف مع مختلف المصالح وجلب الموظفين الذين ربما كانوا مهتمين بجانب واحد فقط وليس بمجموعة كاملة من برامج الاستدامة. فعلى سبيل المثال، بدأ برنامج التخلص من النفايات نهائيا بدعوة إلى تفعيل "إعادة التدوير الصحيحة"، مع التركيز على تصحيح الأخطاء الرئيسية وجعل صناديق النفايات متسقة في جميع أنحاء المكتب أيضاً. ثم أدرجت حملة الحد من النفايات السمادية والغذائية. وفيما يتعلق بالتنقل، ركز النهج على تطبيع ركوب الدراجات وإقناع الموظفين الجدد بمحاولة ركوب الدراجات للعمل فوراً (انظر الشكل الثاني) قبل التعود على روتين معين. وبالمثل، فإن حملة السفر في مهمة رسمية التي نظمها معهد الموارد العالمية تضمنت المعايير الاجتماعية كتكتيك من خلال تقاسم متوسطات الأقران إلى جانب بيانات الأداء الشخصية للموظفين. ومن المتوقع أن يزيد هذا النهج من المشاركة في الاستدامة من زوايا مختلفة؛ ولن يشارك جميع المتنقلين بالدراجات في المناسبات العديمة النفايات أو يتأثروا بحملات السفر في مهام رسمية، ولكن إشراكهم في الأنشطة التي كانوا متحمسين لها من شأنه أن يوفر فرصاً للتوعية وتبادل معلومات عن التقدم الإجمالي نحو تحقيق أهداف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. فعلى سبيل المثال، أعلن معهد الموارد العالمية في عام 2019 عن مقاييس فرعية مباشرة تبين مناطق استخدام الكهرباء وجرب جهوداً لإشراك الموظفين في عمليات خفض الشحن الوهمي (إيقاف شرائط الطاقة)، وهو مثال جيد آخر على إشراك الموظفين.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: قائمة افتراضية مؤقتة للمرشحين المقبولين لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

خلال جائحة كوفيد-19، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قائمة افتراضية مؤقتة للمرشحين المقبولين لمساعدة الموظفين في مختلف أجزاء المنظمة ومراكز العمل المختلفة على دعم بعضهم البعض. وقد أتاح ذلك للموظفين العمل عملياً عبر البلدان دون حاجة إلى السفر، مما كان له أثر إيجابي غير مباشر على انبعاثات غازات الدفيئة.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: منصة كونكتا للأمانة العامة للأمم المتحدة

وعلى غرار الممارسة **المتبعة** في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نفذت الأمانة العامة للأمم المتحدة مبادرة للاستجابة السريعة تسمى "conecta4covid" بمشاركة 140 متطوعاً و20 مشروعاً. وقد أبرزت أزمة كوفيد-19 أهمية القدرة على تجميع الموارد والعمل بالتعاون مع الزملاء في الإدارات والمنظمات ومراكز العمل الأخرى، وأثبتت وجود رغبة في إقرار هذا المفهوم.

إدارة المرافق

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: نهج صندوق الأمم المتحدة للسكان إزاء انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن المرافق

يستهدف الصندوق المكاتب الأشد إصداراً للانبعاثات، إذ إن هذه هي الطريقة التي يمكن بها تحقيق أعلى تخفيض في الانبعاثات من مكافئات ثاني أكسيد الكربون. وقد يكون نصيب الفرد من الانبعاثات في المكاتب التي تضم عدداً صغيراً من الموظفين أعلى من غيره، ولكن الأثر الإجمالي لتلك المكاتب أقل بكثير من أثر المكاتب الأكبر حجماً. وتوفر استراتيجية التركيز على المكاتب الأشد إصداراً للانبعاثات بغض النظر عن نصيب الفرد من الانبعاثات أفضل عائد على الاستثمار.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تطبيق RideShare للهاتف المحمول للاستخدام المشترك للسيارات

RideShare هو تطبيق للتنقل الجماعي بوسائل نقل خاصة وضعه فرع بانكوك التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوكالات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مما يسهل تجميع المركبات عن طريق مطابقة مسارات الأشخاص الذين ينتمون إلى دوائر الأمم المتحدة. واستخدام RideShare هو عمل صغير وسهل يساهم في الحد من تلوث الهواء ومن البصمة الكربونية للأمم المتحدة من خلال التنقل الجماعي بوسائل نقل خاصة؛ **ويمكن** أن يكون لهذه الأعمال الصغيرة مجتمعة أثر إيجابي على تغير المناخ.

ويقتصر استخدام تطبيق RideShare على موظفي الأمم المتحدة لأسباب تتعلق بالأمن والمساءلة. ويمكن للموظفين الانضمام وتسجيل الدخول إلى التطبيق باستخدام حساب بريد إلكتروني نشط وصالح لمنظمة الأمم المتحدة وبيانات اعتمادهم المؤسسية. ويمكن للمستخدمين إدخال تفاصيل ملف التعريف الاختياري وتحميل صورة. وإذا كان المستخدم ينوي عرض خدمة نقل، يمكنه تسجيل السيارة (مع الإشارة إلى نوع وعدد المقاعد واللون). ويمكن للمستخدمين تعيين بعض الإعدادات الافتراضية من قبيل الانحراف الأقصى المقبول في المسافة أو الوقت المنتظر **للبحث** عن بقية الركاب. ولمطابقة الرحلات، يمكن للسائقين نشر الرحلات التي سيتم عرضها على المستخدمين الآخرين عن طريق تحديد تشكيلة تتضمن موقع الانطلاق والوجهة والوقت. ويمكن للسائق أيضاً تحديد ما إذا كان يقبل التوقف لحمل الركاب خلال الرحلة أو انزالهم خلالها. ويتم إشعار جميع المستخدمين الذين طلبوا أو اشتركوا في رحلات مماثلة بالإعلان عن الرحلة، بناءً على معايير الإشعار التي يحددونها في النظام. وهذا ما سيمكن المستخدمين من معرفة الرحالات المعروضة حالياً، مع خيار للبحث وتصنيف الرحلات. ويمكن للمستخدم أن يختار من النتائج عرض المزيد من التفاصيل عن الرحلة وتقديم الطلبات. وإذا تم العثور على رحلة مطابقة، يدعى المستخدمون للانضمام إلى الرحلة. وإذا لم يتم العثور على رحلة مطابقة، يمكن للمستخدمين حفظ الطلب ويتم إشعارهم إذا تم عرض أي رحلة مطابقة في مرحلة لاحقة.

ويتيح التطبيق التتبع الآني لانبعاثات الكربون ويتتبع كمية الانبعاثات التي يتم تجنبها لكل شخص في كل رحلة. ويتم تسجيل ورصد التقدم على لوحة متابعة في التطبيق تعرض على رسم بياني ما تم تجنبه من كربون. وتستخدم هذه البيانات لإفراد ألقاب تقدير للمستخدمين من قبيل "السفير"، "المخضرم" و"الخبير" استناداً إلى التقدم المحرز.

ويوفر التطبيق نظام مكافأة. ويتم تسجيل انبعاثات الكربون التي تم تجنبها بطريقة سهلة الاستخدام مع مقياس سهل يستخدم كأداة قياس، أي الأشجار. ويمكن لمؤسسة أو مركز عمل أن ينظم حملات ويعرض "أشجار" (أي نقاط انبعاث الكربون التي **تم** تجنبها) لتتم مقايضتها بجوائز وخصومات ومزايا.

ويوفر التطبيق أيضاً عنصراً اجتماعياً. ويمكن للمستخدمين اتباع المستخدمين الآخرين أو السماح للآخرين باتباعهم. وسيتيح الاتباع للمستخدم رؤية أبرز أنشطة المستخدم موضوع الاتباع، عندما يعرض المستخدم رحلة أو يطلب رحلة.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: تطبيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاستخدام المشترك للسيارات

استلهاماً لتطبيق "RideShare" الذي طورته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يقوم برنامج الأمم المتحدة **للبيئة** بتطوير تطبيقاته الخاصة بالهواتف المحمولة التي تسمح بالاستخدام المشترك للسيارات بهدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن التنقل في نيروبي. وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الشروط وبدأ مناقشات مع فرع بانكوك التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تطوير التطبيق والاستفادة من خبرة المكتب في تطوير تطبيقات البرمجيات الحاسوبية والجوانب الأمنية ذات الصلة وفقاً لمعايير الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتم الاتفاق حتى الآن على شروط المنتج؛ غير أن التكلفة واسترداد التكاليف يشكلان تحدياً، بالنظر إلى أن فرع بانكوك التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد طلب مبلغ 000 135 دولار كمصاريف تطوير تدفع مرة واحدة و000 27 دولار لتكاليف الصيانة السنوية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا بجمع الأموال والترويج لفكرة التطبيق في كيانات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيروبي من خلال المنتديات ذات الصلة، من قبيل فريق إدارة البيئة ومبادرة "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء".

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: برنامج إعادة التدوير في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ميانمار

أوضح فرع ميانمار لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كيف تغلب على انعدام هياكل أساسية عامة لإعادة التدوير. وتماشياً مع استراتيجيته "التحول الأخضر"، أجرى المكتب بحوثا أولية واتصل بعدد من أنصار البيئة المحليين، الذين وجهوا انتباهه إلى شركة محلية ناشئة لإدارة النفايات اسمها RecyGlo. ولم يكن تحديد هذه الشركة الناشئة إلا بداية للشروع في إعادة التدوير في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إذ ظهرت تحديات. وشملت هذه التحديات إيجاد تمويل مستدام واستيفاء شروط الشراء، من قبيل المعايير الإدارية والمحاسبية. وقد حلّ المكتب هذا التحدي الأخير من خلال تقديم الدعم الطوعي. وكان ثمة تحد آخر تمثل في إقناع الموظفين باستخدام صناديق إعادة التدوير، لأن العديد من موظفي المكاتب إما غير متعودين على إعادة التدوير أو لا يفهمون كيفية فرز أنواع مختلفة من النفايات وسبب ذلك. وقد تم حل هذه المشكلة عن طريق إعداد حملة دعوة داخلية ركزت على الملصقات ورسائل البريد الإلكتروني ورسائل التذكير من المدير القطري. وقدم ناد للاستدامة من مدرسة ثانوية محلية عرضاً سلط فيه الضوء على السياق المحلي وسبب أهمية إعادة التدوير بالنسبة لميانمار، إضافة إلى شرح الكيفية التي تشتغل بها عمليات إعادة التدوير.

ولئن أفضت التحديات التي واجهت المكتب إلى تباطؤ تنفيذ برنامج إعادة التدوير في ميانمار، فإنه تم التغلب عليها بفضل وجود موظفين متفانين منظَّمين في فريق بيئي مكتبي، إلى جانب الدعم الرفيع المستوى الذي قدمه المدير القطري لإيجاد التمويل، وإتاحة تأييد أوسع للبرنامج في صفوف موظفي المكتب، وضمان التوعية بكيفية فرز النفايات فرزاً سليماً. وأسفرت جهود الفريق البيئي والمدير القطري عن إعادة تدوير 162 كيلوغراماً من النفايات في النصف الثاني من عام 2019، وازدادت هذه الأرقام كل ثلاثة أشهر تقريباً منذ بدء البرنامج.

ممارسة جيدة من جهة فاعلة من خارج الأمم المتحدة: نهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إدارة بصمتها البيئية في السياقات الإنسانية

اعتمدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نهجاً متدرجاً. وكان إطار التنمية المستدامة الذي اعتمد في عام 2011 أول وثيقة رسمية تدمج مبادئ الاستدامة، بما في ذلك الاستدامة البيئية، في جميع أنشطة اللجنة الدولية. وقد جُمعت البيانات البيئية المتعلقة بخمسة مجالات رئيسية، طوعاً منذ عام 2012 وإلزامياً منذ عام 2018، من جميع الوفود (المكاتب

الميدانية)، ثم ربطت بلوحة متابعة، وأُرسلت بدورها إلى الوفود لإظهار آثارها البيئية الرئيسية وكيفية الحد منها. واستناداً إلى هذا التقييم، تضع الوفود خطة عمل. ويُفَضَّلُ وجود فريق متنوع في الوفد، من أجل التوصل إلى حلول متنوعة ووضع خطة عمل أكثر شمولا. وتجمع البيانات البيئية للمجالات الرئيسية الخمسة التالية: استهلاك الطاقة (الكهرباء والديزل والمولدات وطاقة التدفئة)؛ واستهلاك المياه؛ وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المباشرة (استهلاك الكهرباء والديزل داخل المباني ومركبات الأسطول)؛ واستهلاك الورق؛ وإدارة النفايات. وعلى الرغم من أن اللجنة الدولية غير قادرة على قياس كمية النفايات التي تنتجها في هذه المرحلة، فإنها تقيّم كيفية معالجة النفايات وتفرد درجة لمعالجة النفايات.

وللتغلب على التحدي المتمثل في الإبلاغ الذاتي والتحقق من صحة البيانات التي أبلغت عنها الوفود، تتخذ اللجنة التدابير التالية:

- التحقق المرجعي من مؤشرات الأداء الرئيسية وأرقامها، مثل حالات خفض الطاقة المبلغ عنها، غير المقترنة بأثر على فواتير الكهرباء
- تكليف محاسب بمسؤولية إدخال البيانات في أي نظام
- استخدام أفرقة المراقبة الداخلية المدمجة في وظائف اللجنة الدولية للنظر في الإجراءات والبيانات البيئية التي أبلغ عنها الوفد
- استخدام فريق لمراجعة للحسابات تناط به ولاية النظر في القضايا البيئية، ويخضع لإمرة الرئيس مباشرة.
- وحددت اللجنة الدولية الدروس التالية المستفادة من تجربتها في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية:
  - لا تتعلق الاستدامة البيئية بانبعاثات غازات الدفيئة فحسب
  - مراجعة حسابات الموردين للتأكد من التقيد بالمعايير البيئية أمر أساسي
  - ضرورة العلم ببؤر التنوع البيولوجي
  - ضرورة تحديد هيكل الحوكمة بعناية لإتاحة العمل عبر الإدارات
  - ضرورة إشراك الموظفين في اختيار الأولويات وتقديم أفكار للعمل.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: مفهوم أماكن العمل الذكية وكفاءة الطاقة، وإنترنت الأشياء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

يتولى مكتب إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبنهاغن مسؤولية دعم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في جميع أنحاء العالم بالحلول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة الخضراء. وتتمثل رؤيته في أن يبني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أنحاء العالم مرافق للعصر الحديث تتماشى تماماً مع أهداف التنمية المستدامة، وتحمي سمعة البرنامج الإنمائي، وتمنع الخسائر المالية، وتحافظ على الإنتاجية التنظيمية باستخدام التكنولوجيا. ويروج المكتب لمفهوم أماكن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذكية داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية، ويلتمس تعليقات العملاء والأطراف المهتمة الأخرى من أجل التحسين المستمر للعمليات والخدمات. كما يرصد الأداء من خلال مقاييس الأداء من أجل تقييم التقدم المحرز، وإطلاع إدارة البرنامج الإنمائي إطلاعاً كاملاً على المسائل والمخاطر عند ظهورها في المكاتب القطرية والإجراءات التي تتخذ لإدارة تلك المخاطر، ويستخدم نظام إدارة الجودة 9001 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في جميع عمليات الوحدات في كل مكان وفي كل مرة ودون استثناء.

ويستند مفهوم أماكن العمل الذكية أو مرفق الأمم المتحدة الذكي (انظر الشكل الثالث أدناه) إلى مبادئ مستعارة من مفهومي "المدن الذكية" والثورة الصناعية الرابعة. ويُنشئ معرضاً في مكاتب الأمم المتحدة في الميدان لإلهام حركة على النطاق القطري وبناء القدرات المحلية، وتوظيف التكنولوجيا بوصفها محرك التنمية والاستدامة البيئية.

الشكل الثالث

مخطط مفهوم مرفق الأمم المتحدة الذكي

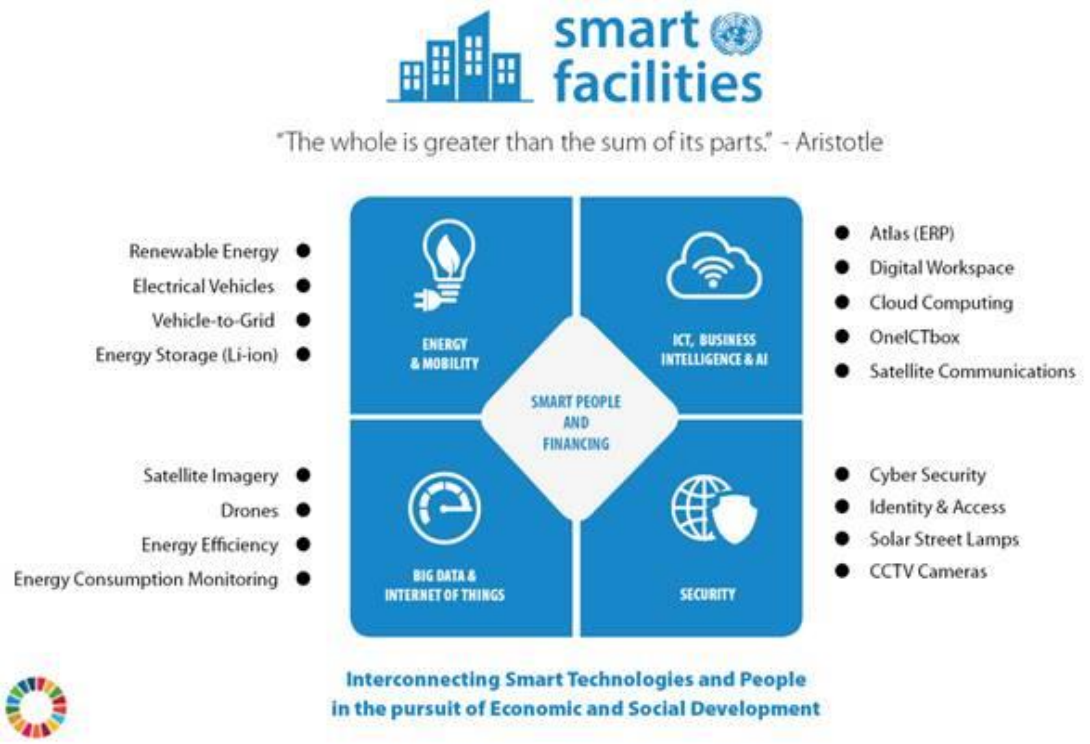

ويستخدم هذا المفهوم عملية حل للطاقة الخضراء من سبع خطوات لتلبية احتياجات مكاتب الأمم المتحدة. وقد اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هذه العملية باعتبارها من أفضل الممارسات (انظر الشكل الرابع أدناه).

الشكل الرابع

عملية حل الطاقة الخضراء ذات الخطوات السبع

ويجمع البرنامج الإنمائي بيانات من حوالي 300 1 جهاز استشعار (لقياس استهلاك الطاقة ورصدها) ويضع بيانات جدوى لنشر النظم الفلطاضوئية. ويعد التقييم الذاتي وقياس استهلاك الطاقة ورصدها من الأمور الحاسمة لتحديد أبعاد النظام تحديداً سليماً، وكتابة بيان الجدوى، وتجميع طلب تقديم عرض لمناقصة ثانوية في الخطوة 3. وفي تلك الخطوة، وهي الخطوة المتعلقة بالشراء، يستخدم البرنامج الإنمائي اتفاقات طويلة الأجل مع 10 موردين يرسل إليهم طلب

تقديم بيان أسعار، ويتنافسون على المشروع في عملية المناقصة الثانوية. وهذا ما يضمن أفضل قيمة مقابل المال المصروف ويستخدم أحدث التقنيات وأسعار السوق. ومن الشروط الأساسية الأخرى، أن يكون للمورد الدولي ممثل محلي يقوم بتركيب الألواح الشمسية وأن يقدم الدعم من المستوى الثاني للنظام بعد التسليم. وهذا ما يساعد على بناء القدرات المحلية وضمان توافر المهارات داخل البلد.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: أكاديميات بانكوك الخضراء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

يضرب مكتب اليونسكو في بانكوك مثالا يحتذى به من خلال تكييف مبانيه وأماكن عمله ومركباته وبعثاته واجتماعاته وسلوك موظفيه حتى يصبح صديقًا للبيئة ومستداماً بيئياً، من خلال الاجتماعات المنتظمة لفريق الاستدامة التابع لليونسكو في بانكوك منذ عام 2019 ووضع خطة عمل بيئية. وتحدد هذه الخطة أولويات غير مكلفة وأولويات منخفضة التكلفة وأولويات عالية التكلفة، وتتضمن اقتراحات من قبيل تجميع مياه الأمطار لأغراض الري المستدام بيئياً، وتركيب ألواح الطاقة الشمسية، وفصل النفايات (البلاستيك، والأغذية، والبطاريات، والنفايات الإلكترونية، والزراعة الحضرية، والتسميد)، والاعتناء بحديقة نباتية واستخدام السيارات الكهربائية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية، يجري تحويل مكتب اليونسكو في بانكوك إلى "أكاديمية خضراء" لليونسكو. وتقوم الأكاديميات الخضراء بسد الفجوة بين التدريس في الفصول الدراسية والتجارب العملية الواقعية من أجل إجراء التغييرات الضرورية، وتحفيز قدرة حقيقية على الصمود في وجه تغير المناخ في المجتمعات المحلية، وتحسين البصمة البيئية لجميع المباني باستمرار[(122)]. ويختلف هذا الأمر عن المدارس البيئية التي تكتفي بتدريس النظرية. وقد انضم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى هذه المبادرة، وتُشجَّع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على استكشاف هذا المفهوم، الذي يمكن تسميته باسم "أكاديميات الأمم المتحدة الخضراء".

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: نهج مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الدوحة تجاه أنشطة المرافق المستدامة بيئياً

أجرى مكتب اليونسكو في الدوحة عدداً من الأنشطة البيئية والممارسات المبتكرة الهامة للغاية لتحسين بصمته. فجُمِع ورق النفايات والورق المقوى من مصنع السليطي للورق (بدون تكلفة وبدون ربح) وحُول إلى ورق تعبئة؛ وجُمعت المياه المكثفة من وحدات تكييف الهواء واستخدمت في ري النباتات في أواني الزهور، مع العلم أن معدلات هطول الأمطار في الخليج العربي تتراوح بين 50 و80 لتراً من المياه/في المتر المربع/في السنة؛ وجمُعت رقائق الألمنيوم وأوعيته وسُحقت وأحضرت إلى مراكز إعادة تدوير الخردة في المنطقة الصناعية المعروفة باسم "الصناعية" وبيعت بمبلغ 4 ريالات قطرية للكيلوغرام الواحد (حوالي 1,10 دولار).

(122) UNESCO, "UNESCO Green Academies: guidelines for climate-resilient schools"، متاح على الموقع الشبكي: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372158.

إدارة المناسبات والمؤتمرات

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: اجتماعات غير ورقية لمركز التجارة الدولية

تمت الاستعاضة عن برامج المناسبات الورقية ببرامج وتطبيقات على الإنترنت

كانت البرامج، ولا سيما بالنسبة للمناسبات الكبيرة، تُستكمل وتُعاد طباعتها بانتظام، لأن المتكلمين أو التفاصيل الأخرى تتغير في الغالب في آخر لحظة. وقبل بضع سنوات فقط، عندما كان المشاركون لا يزالون يطالبون ببرامج مطبوعة، انتقل المركز إلى طباعة برامج في ورقة واحدة مكتوبة من جهتين ولا تتضمن سوى معلومات أساسية، وتترك التفاصيل القابلة للتغيير للنسخ الإلكترونية، حيث يمكن تحديثها حسب الحاجة. وذهب مركز التجارة الدولية إلى أبعد من ذلك في التقليل من الورق، حيث توقف المركز عن طباعة البرامج تماماً في مناسباته الرئيسية، إذ كان يعرض، على سبيل المثال، هيكل البرنامج على لوحة واحدة فقط. واليوم، اعتاد المشاركون على الحصول على معلوماتهم عبر الإنترنت ومن خلال التطبيقات، وبالتالي تضاءلت الحاجة إلى البرامج المطبوعة بل إنها اختفت. وتتم الآن الاستعاضة عن اللافتات والإعلانات الورقية خارج قاعات المناسبة وداخلها بمعلومات على الشاشة، ومعلومات إلكترونية.

الاستعاضة عن المواد الدعائية المطبوعة في المناسبات بوصلات شبكية أو ورموز الاستجابة السريعة (QR) ومفاتيح الناقل التسلسلي العام (USB)

كان نشر الكتيبات والنشرات، بما فيها تلك المتعلقة بالأحداث والمنشورات والمبادرات المقبلة، شائعا في المناسبات، ولا سيما في سياق أروقة الشركات. وقد تم تخفيض كمية هذه المواد، وفي كثير من الحالات، تمت الاستعاضة عنها بنسخ على الشاشة مع وصلات لمزيد من المعلومات على شبكة الإنترنت أو وصلات ترد على اللافتات. وأصبح استخدام رموز الاستجابة السريعة أكثر قبولاً على مر السنين. فالمسح الآلي لرموز الاستجابة السريعة على الهواتف الذكية المرتبطة بمواقع الويب هو أسهل وأسرع طريقة لنشر المعلومات على عدد كبير من المشاركين والزوار. وثبت أن رموز الاستجابة السريعة على البنية التحتية للأروقة ومواد العرض وبطاقات المؤسسة ناجحة للغاية في أروقة الشركات في مركز التجارة الدولية في معرض الصين الدولي للاستيراد في شنغهاي، الصين.

وتماشياً مع التركيز على الطباعة حسب الطلب في مركز التجارة الدولية، تدرج الطباعة في الموقع حسب الطلب في البلدان النامية بصفة روتينية بوصفها بنداً من بنود المصروفات عند الإعداد للمناسبات. وبهذه الطريقة، تتم طباعة أهم المعلومات دون شحن، بكميات صغيرة، وبصيغة مستكملة. ولم يعد استخدام المواد الدعائية الورقية للشركاء والرعاة يلقى التشجيع. وبدلاً من ذلك، فإنهم بالإضافة إلى كون شعارهم معروضاً، يُعرفون أيضاً بأنفسهم من خلال الأنشطة التي تتم استضافتها، ويوسعون نطاق انتشارهم من خلال حملات منسقة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويمكن أيضاً توزيع أي معلومات للنشر على مفاتيح الناقل التسلسلي العام (USB) الحاملة للعلامة التجارية. غير أن مركز التجارة الدولية يقلل أيضاً من استخدام مفاتيح USB لأغراض دعائية بحتة.

الاستعاضة عن التقارير المطبوعة بعد انتهاء المناسبة بنسخ على شبكة الإنترنت، ووسائط التواصل الاجتماعي، وتقارير مصورة

ومنذ فترة طويلة، تمت الاستعاضة عن التقارير التقليدية اللاحقة للمناسبة والتي كانت تطبع وترسل إلى الشركاء بنسخ شبكية للتقارير. ويتم تعميم الروابط الواصلة بالتقارير عبر البريد الإلكتروني. وبخطوة أبعد من ذلك، حاول مركز التجارة الدولية الاستعاضة عن التقارير المكتوبة التقليدية استعاضة كلية بمقابلات تلخيصية مصورة ومحكمة التصميم في المناسبة الرئيسية لعام 2017 وبالإبلاغ الجماعي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي في نسخة عام 2018 من المناسبة.

الاستعاضة عن النسخ المطبوعة بنسخ شبكية للوثيقة المحمولة (PDF) وملفات الصيغة الإلكترونية ePub

بما أن مناسبات مركز التجارة الدولية تعمل على جمع أصحاب المصلحة، وخلق فرص تجارية، وتبادل الأمثلة على أفضل الممارسات، وتوفير إمكانية الوصول إلى الخبرات وأحدث نتائج البحوث، فإن المنشورات تؤدي دوراً هاما في هذه الأحداث. وغالبا ما يتم الإعلان عن منشورات جديدة في المناسبات. فهي توجه المناقشات أو تسمح للمشاركين بالغوص بشكل أعمق في الموضوع بعد المناسبة. وقد دأب المشاركون على التطلع إلى ترك المناسبات بنسخ مطبوعة من أحدث منشورات مركز التجارة الدولية. وللحد من استخدام الورق، انخفض عدد النسخ المطبوعة الموزعة في المناسبات انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة. ولا تزال تطبع بضع نسخ لرؤساء الوفود والمتحدثين وبعض المشاركين الذين يعانون من مشاكل في الاتصال الإلكتروني ويفضلون الحصول على نسخة مطبوعة. ويمكن للآخرين الوصول إلى الإصدارات الإلكترونية مجانًا. وفي الأروقة، يسمح عدد محدود من نسخ العرض للزوار باستعراض المنشورات في عين المكان قبل حصولهم على نسخة إلكترونية. وقد بدأ المركز عملية نشر المنشورات الرئيسية كملفات إلكترونية ePub، مما جعل المنشورات أكثر تفاعلاً وجاذبية، وزاد من تقليل الحاجة إلى النسخ المطبوعة في المستقبل. وتستمر مفاتيح USB ذات العلامات التجارية في القيام بدور مهم بالنسبة للمشاركين الذين لديهم مشاكل في الاتصال الإلكتروني ولا يمكنهم تنزيل المنشورات بسهولة.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: مبادرة "خضرنة المجلس التنفيذي" لبرنامج الأغذية العالمي

ألغت مبادرة "خضرنة المجلس التنفيذي" التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي أكثر من مليون ورقة مطبوعة سنوياً، ومنذ عام 2016، أُرسلت جميع المراسلات رقمياً. كما تخلصت أمانة المجلس التنفيذي تدريجياً من المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام في الاجتماعات الرفيعة المستوى في عام 2016. ووفرت هذه الإجراءات مجتمعة أكثر من 000 70 دولار سنوياً من تكاليف إدارة الاجتماعات.

المالية والميزانية: إدارة الاستثمار والمصارف

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية في مجال الاستثمار

حددت منظمة الصحة العالمية المعايير التالية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المبادئ التوجيهية المفصلة الواردة في ولاياتها الاستثمارية، والتي يتبعها مديرو الإيرادات الثابتة في المنظمة لإدارة حوافظ الدخل الثابت المخصصة في المنظمة:

- يجب ألا تكون هناك عمليات شراء من أي جهة إصدار مدرجة في أي قائمة للمنظمة متعلقة بجهات الإصدار المحظورة، على أن تُرسل هذه القوائم على حدة.
- في حالة تكافؤ كل الاعتبارات الأخرى، تدار الحافظة بتفضيل العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية بما يعادل أو يفوق المعيار القياسي المحدد بمقياس متوسط تصنيف مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونل البيئي والاجتماعي والإداري لسندات الشركات المُصنفة.
- لا ينبغي أن يتعدى الحد الأقصى للأموال المستثمرة في الأوراق المالية التي صنفت في فئة BB حسب تصنيف شركة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال البيئي والاجتماعي والإداري لسندات الشركات 25 في المائة من مجموع الحافظة. ويلاحظ أن الحد الأقصى بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية هو 20 في المائة.

ويجب ألا يزيد مجموع الاستثمار في سندات الشركات المصنفة حسب تصنيف شركة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونل المشترك في فئة BB أو أقل في الحافظة على المؤشر القياسي المكافئ لتصنيف مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال البيئي والاجتماعي والإداري بأكثر من 5 في المائة.

إدارة المخاطر: تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأغذية العالمي

خطط مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأغذية العالمي، في خطة عمله لعام 2020، لإجراء مراجعة مواضيعية بشأن الإدارة البيئية، للنظر في سياسات البرنامج لمراعاة الأثر البيئي لبرنامجه ومرافقه والتخفيف منه. وتعين تأجيل مراجعة الحسابات بسبب أزمة كوفيد-19 وأثرها على المخاطر والأولويات المتعلقة بأعمال التحقق التي يقوم بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. واستأنف المكتب المناقشات في الربع الأخير من عام 2020 مع وحدات البرنامج المسؤولة عن الإدارة البيئية وسيواصل مراقبة التقدم المحرز في مجال وضع السياسات والمعايير والأدوات. وستناقش في وقت لاحق من عام 2021 إمكانية القيام مجدداً بمراجعة مواضيعية بشأن الإدارة البيئية.

وبالإضافة إلى المراجعة المواضيعية المقررة، كان المكتب قد توخى في خطة عمله لعام 2020 إضافة الإدارة والأثر البيئيين كعنصر معياري إلى عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التي أجريت في عام 2020. وقد وضعت خطة عمل مخصصة لمراجعة الحسابات لهذا الغرض، وأُجريت في عمليتين لمراجعة حسابات المكاتب القطرية في الربع الأول من عام 2020 (المراجعة الداخلية لحسابات عمليات برنامج الأغذية العالمي في ميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية). وبسبب كوفيد-19، لم يتسن إجراء عمليات مراجعة حسابات المقررة لمكاتب قطرية أخرى.

وعند تحديد أولويات المواضيع المتعلقة بمهام مراجعة الحسابات، يستند مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى مجموعة من العوامل النوعية والكمية، بما في ذلك الأهمية الاستراتيجية، والأثر المالي، والطلبات التي تقدمها الإدارة. والإدارة البيئية هي أحد العناصر المعيارية في مجال مراجعة حسابات المكتب، وتُقيَّم في حد ذاتها في كل عملية سنوية لتقييم المخاطر وفي استعراض منتصف السنة. ورغم أن الإدارة البيئية لم تُصنف في فئة المخاطر العليا في عملية تقييم المخاطر لعام 2020، فإنها اختيرت كموضوع لمراجعة الحسابات، إذ يتوخى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات القيام، قدر الإمكان، بتغطية المجالات التي يمكن مراجعة حساباتها من حيث المخاطر العالية والمتوسطة والمنخفضة في دورات معينة.

ممارسة جيدة من منظومة الأمم المتحدة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة للأمم المتحدة

في إطار عملية وضع خطة العمل لعام 2021، حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية إدارة الاستدامة البيئية بوصفها أحد المجالات ذات الأولوية. وبشكل أعم، يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً بتحديد عوامل التمكين الرئيسية لضمان تغطية هذا المجال تغطية كبيرة ومتسقة في جميع برامج العمل المقبلة. وتشمل بعض المبادرات المقترحة المحددة في هذا المجال ما يلي:

(أ) تطوير وصيانة نظام لمراجعة قائمة على المخاطر تتناول تسيير الزبائن لأعمالهم المنطوية على مخاطر كبيرة بشأن الاستدامة البيئية. ومن شأن ذلك أن يوفر أساساً متيناً لتحديد مجالات عمل مراجعة الحسابات المتصلة بالاستدامة البيئية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون بعض المواضيع المحتملة هي مراجعة أثر مخاطر تغير المناخ على تشريد الأشخاص المشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مراجعة مدى كفاية الأنشطة البرنامجية التي يمكن أن تمنع الضرر الذي يلحق بالبيئة أو تخفف من شدته أو تعالجه (سياق مفوضية شؤون اللاجئين أو سياق عمليات حفظ السلام)؛

(ب) كفالة تمكين الموظفين من المهارات والتدريب المناسبين لمراجعة هذه المجالات مراجعة فعالة؛

(ج) وضع أدوات لتقييم المخاطر والضوابط مع وضع إجراءات اختبار مناسبة لعمليات مراجعة الاستدامة البيئية؛

(د) وضع مبادئ توجيهية سياساتية لمساعدة الممارسين على تحديد وتقييم مخاطر الاستدامة البيئية المرتبطة ببرامج وأنشطة الزبائن.

المرفق الخامس

حالة قبول وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2010 واستمرار أهمية التوصيات بالنسبة لكل منظمة مشاركة

الشكل الأول

حالة قبول التوصيات الواردة في الوثيقة JIU/REP/2010/1

(النسبة المئوية)

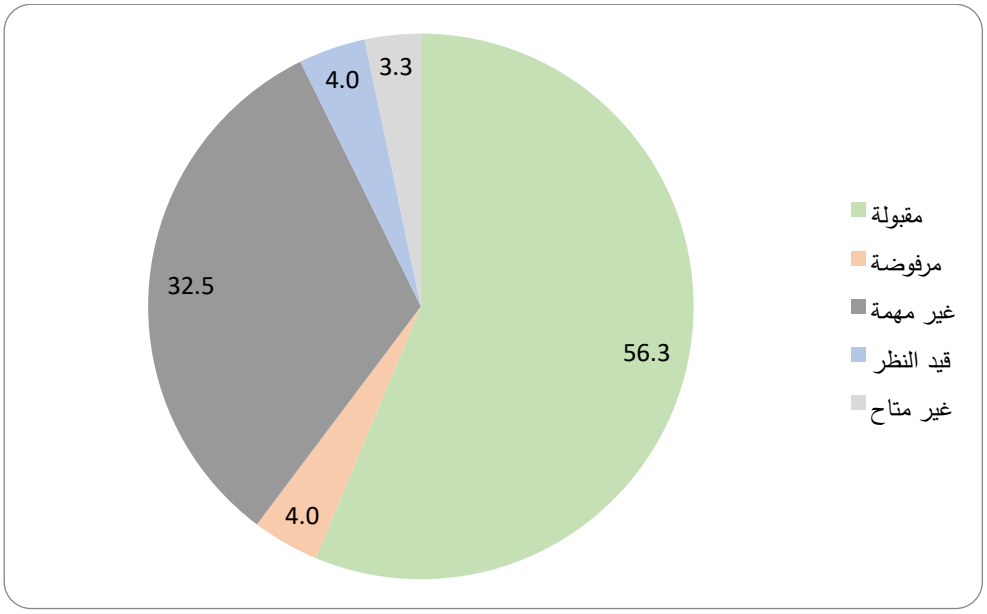

الشكل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة JIU/REP/2010/1

(النسبة المئوية)

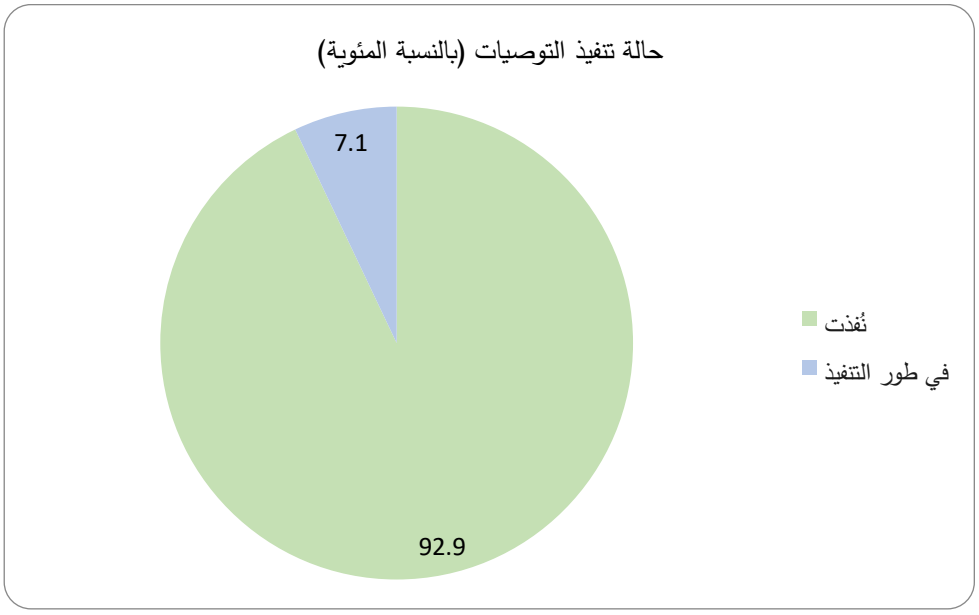

الشكل الثالث

استمرار أهمية التوصيات، حسب عدد المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة

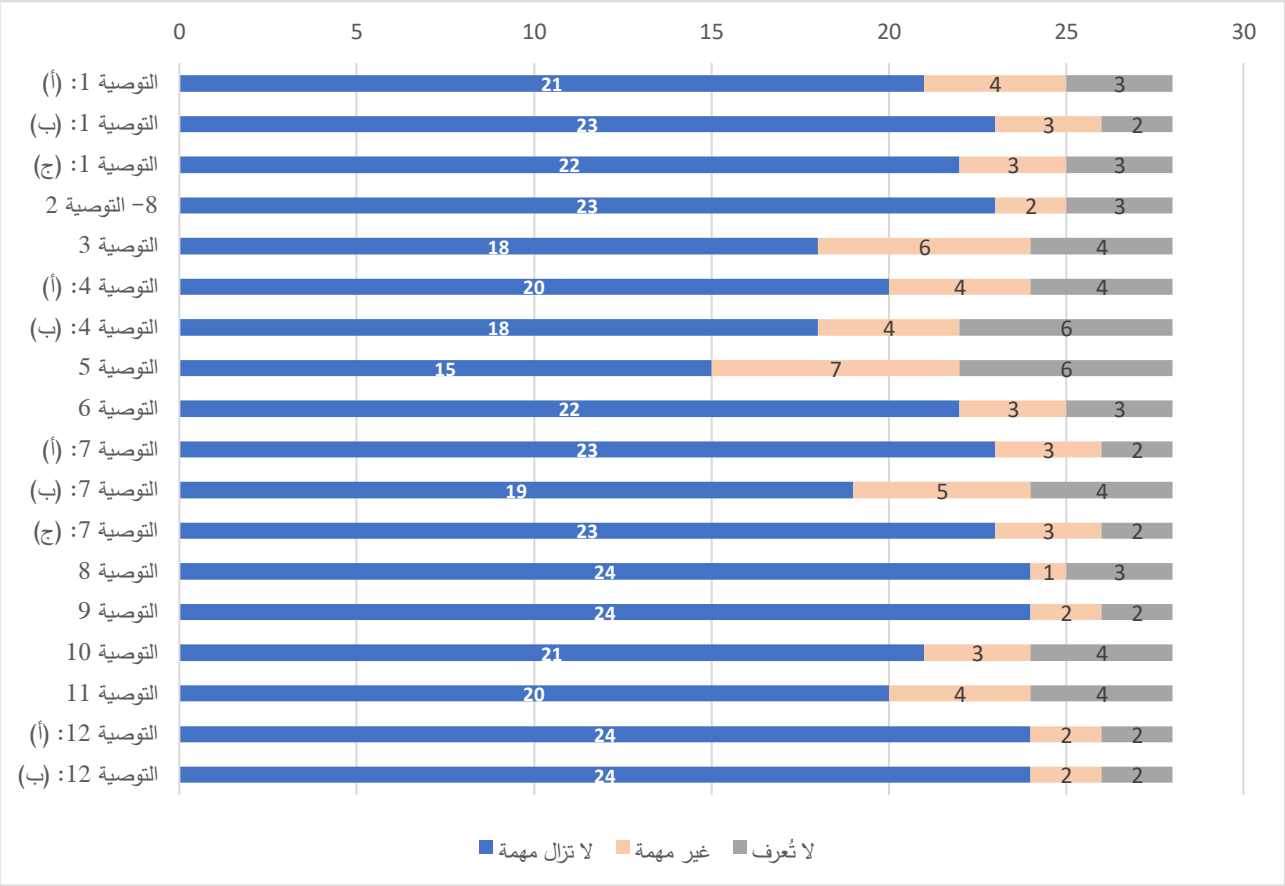

المرفق السادس

انبعاثات غازات الدفيئة من منظومة الأمم المتحدة (2012-2018)

الشكل الأول

انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالسفر الجوي من منظومة الأمم المتحدة (2012-2018)

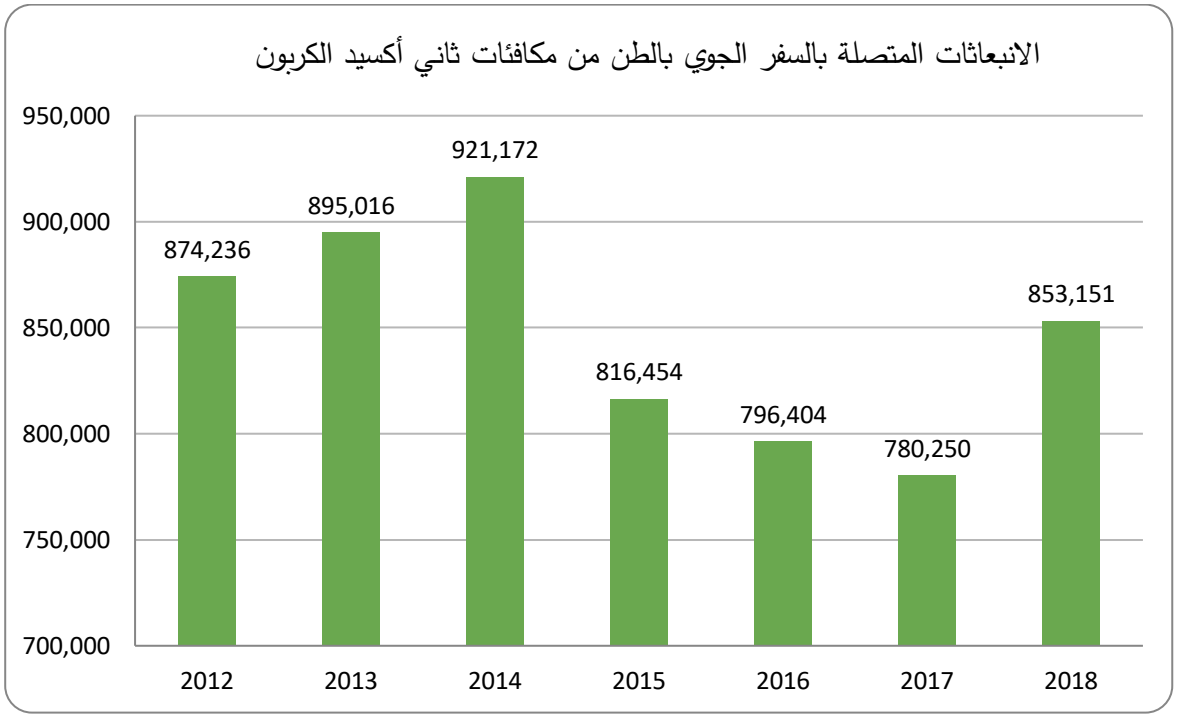

الشكل الثاني

انبعاثات غازات الدفيئة الأخرى المتصلة بالسفر من منظومة الأمم المتحدة (2012-2018)

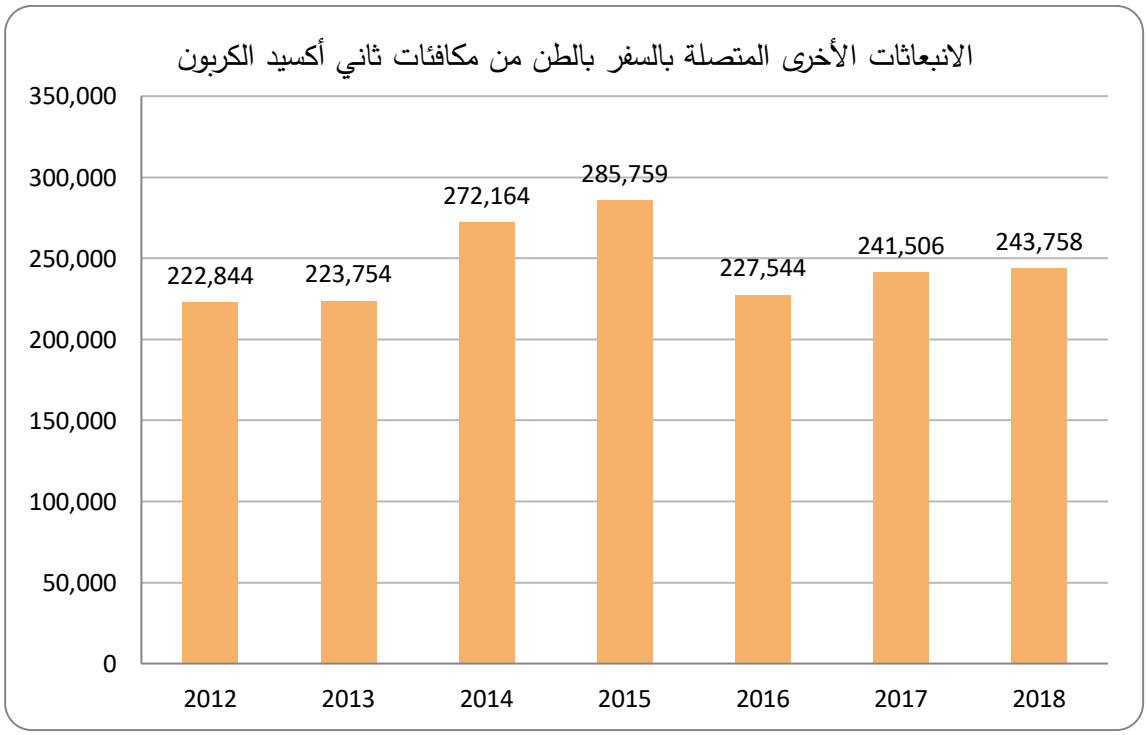

الشكل الثالث

انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالمرافق من منظومة الأمم المتحدة (2012-2018)

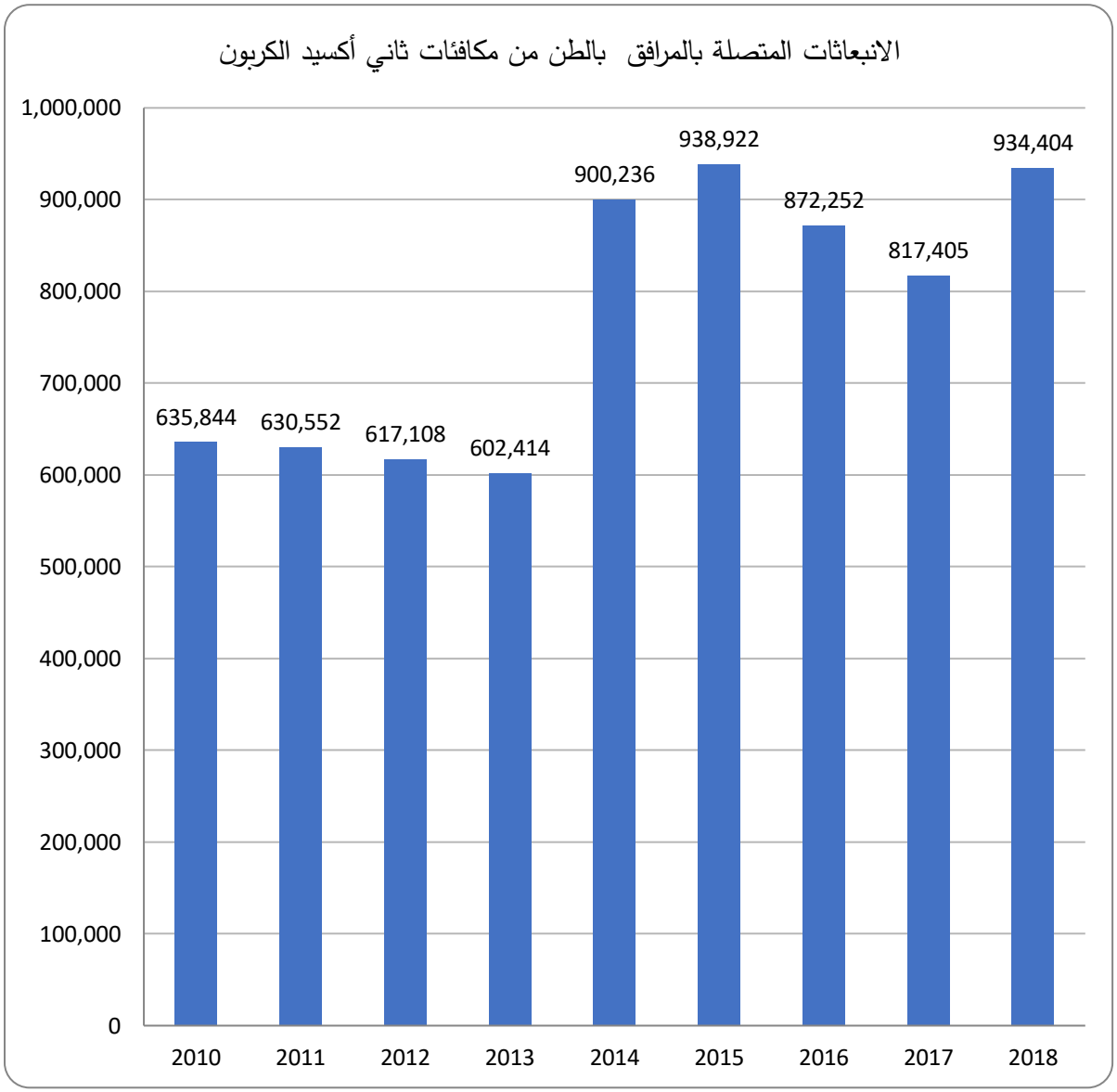

المرفق السابع

الخبرة البرنامجية الداخلية المقترحة التي ينبغي توظيفها لصـــالح منظومة الأمم المتحدة في الحد من أثرها البيئي ولصالح شركائها

الاتحاد الدولي للاتصالات	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة وحماية البيئة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	تنسيق الجوانب البيئية على نطاق المنظومة
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	دعم السياسات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الكفاءة في استخدام الطاقة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	حماية التنوع البيولوجي وتجريم الضرر البيئي
اليونسكو	حماية التنوع البيولوجي والعلوم المتعلقة بالبيئة. يسـعى برنامج الإنسـان والمحيط الحيوي، وهو برنامج حكومي دولي بدأ في عام 1971، إلى إرسـاء أسـاس علمي لتحسين العلاقات بين الناس وبيئاتهم.
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ	تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة
مركز التجارة الدولية	إدماج منظور الاسـتدامة البيئية في تنمية التجارة، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والأونكتاد
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	البرنامج الأخضر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية – سوق التكنولوجيا المستدامة –، وهو مبادرة للتعجيل بتطوير ابتكارات مسـتدامة بيئياً في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وزيادة وتيرة الترخيص للتكنولوجيا المستدامة بيئياً ونشرها.
منظمة السياحة العالمية	قدرة قطاع السياحة على الصمود واستدامته
الاتحاد البريدي العالمي	دعم القطاع الخاص في اعتماد سلسلة لوجستية مستدامة بيئياً وتتسم بالكفاءة في استخدام الموارد
منظمة الطيران المدني الدولي	جعل صـناعة الطيران مسـتدامة بيئياً (فيما يتعلق بالإضـاءة والمركبات الكهربائية والأسـطول والمطاعم في المطارات والوقود المسـتدام) ودعم منظومة الأمم المتحدة بوحدات كربون ذات مصداقية من خلال الخطة العالمية لمعاوضة انبعاثات الكربون وخفضها في مجال الطيران الدولي

المرفق الثامن

نتائج الاستبيان المرسل إلى الدول الأعضاء

1- التُمست آراء 70 دولة عضواً، في المجموع، من خلال الاستبيان الذي ورد بشأنه 11 رداً، مما أسفر عن معدل استجابة قدره 15,71 في المائة. وعلى الرغم من معدل الاستجابة المنخفض نسبياً (وهو ما كان عليه الأمر أيضاً للأسف في استبيانات مماثلة قامت بها وحدة التفتيش المشتركة في الماضي القريب)، فإن المنظورات التي تتقاسمها الجهات المجيبة أغنت البيانات التي تم جمعها وتحليلها. وينبغي مراعاة القيود التي يفرضها معدل الاستجابة المنخفض نسبياً عند النظر في النتائج المستخلصة من الردود.

2- ويبدو أن الدول الأعضاء راضية إلى حد ما عن التزام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالحد من بصمتها البيئية. وأعربت خمس دول مجيبة من أصل 11 دولة مجيبة (45,45 في المائة) عن رضاها الشديد، و4 من أصل 11 (36,36 في المائة) عن رضاها الجزئي. وبدا أن دولتين عضويين فقط (أو 18,18 في المائة) كانتا غير راضيتين. وقد أولت معظم الدول الأعضاء (8 دول من أصل 11 دولة، أو 72,73 في المائة) أولوية قصوى للإجراءات التي تتخذها المنظمات للحد من بصمتها البيئية. واقترحت أن تقوم المنظمات بالمزيد للاتصال بالدول الأعضاء بشأن جهودها في هذا الصدد.

3- وكانت مفيدة إلى حد ما الردود المتعلقة بمدى كفاية الموارد التي قدمت لمنظومة الأمم المتحدة حتى تكون مستدامة بيئياً، وما إذا كانت تلك الموارد تتناسب مع الالتزام بالاستدامة البيئية. واقترح معظم المجيبين أنه بدلاً من النظر في كمية الموارد، ينبغي أن تثبت الكيانات التزامها بأن تولي أولوية قصوى لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية، ببذل جهود أقوى، ووضع تدابير فعالة للإدارة القائمة على النتائج. ولا تشكل الموارد المالية الإضافية بالضرورة الشرط المسبق الأول أو الوحيد لكي تكون المنظمات مستدامة بيئياً. وفي الوقت الراهن، يصعب إدراك التزام المنظمات بالاستدامة البيئية من خلال إجراءاتها، من حيث صلتها بالمناسبات والمؤتمرات والاجتماعات واستهلاك الطاقة والمياه والمنتجات البلاستيكية والمعدات والدعاية.

4- وحددت الدول الأعضاء المجالات الخمسة ذات الأولوية القصوى التالية لدعم جهود المنظمات الرامية إلى زيادة الحد من الأثر البيئي لمنظومة الأمم المتحدة: المنتجات البلاستيكية (8 من أصل 11، أو 72,73 في المائة)؛ والطاقة الشمسية (8 من أصل 11، أو 72,73 في المائة)؛ والتنوع البيولوجي (8 من أصل 11، أو 72,73 في المائة)؛ والطاقة المتجددة (7 من أصل 11، أو 63,64 في المائة)، والنفايات (7 من أصل 11، أو 63,64 في المائة). ولم يذكر السفر الجوي سوى 2 من أصل 11، أو 18,18 في المائة من المجيبين، وهو ما يبدو أنه يتعارض مع مستوى الالتزام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في أماكن أخرى. وبالمثل، ذكرت دولتان عضوان فقط دعم وظيفة إدارة السفر، في حين أن المهام الإدارية الأخرى التي اختارتها الدول الأعضاء هي: المرافق (7 من أصل 11)، والمناسبات (7 من أصل 11)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (7 من أصل 11)، أي ما يعادل 63,64 في المائة في كل حالة.

5- وحددت الدول الأعضاء الشراء المستدام، والحد من انبعاثات السفر الجوي، والحد من استهلاك الطاقة على رأس أولوياتها. وعلى وجه التحديد، وفي سياق الشراء المستدام، اقتُرح أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بزيادة شراء المنتجات المستدامة المنخفضة الكربون ومنتجات التجارة المنصفة في جميع عملياتها من أجل الحد من آثارها الاجتماعية – الإيكولوجية السلبية ودفع الأسواق نحو الاستدامة. وينبغي أن تولي منظومة الأمم المتحدة الأولوية للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية، لأنها توفر ضمانات للامتثال الذي يتم التحقق من تقيده بالشروط البيئية أو الاجتماعية البالغة الأهمية عن طريق طرف ثالث. وينبغي أن تدمج منظومة الأمم المتحدة إدماجاً أكثر شمولاً مبادئ الاقتصاد الدائري في إجراءاتها المتعلقة بالشراء

العمومي، وأن تسن الشراء الإلزامي لمجموعة من المنتجات، بما يشمل المنتجات التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة. وبالمثل، اعتُبرت من الشواغل الرئيسية البصمة البيئية وتكاليف السفر. وثمة شاغل رئيسي آخر هو ضمان أعلى مستوى يمكن بلوغه من الاستدامة البيئية في مشاريع البناء الجديدة. كما أشير إلى أولويات أخرى، من قبيل حظر المنتجات البلاستيكية الأحادية الاستخدام، من بين الأولويات القصوى. وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها البالغ لأن المنظمات لا تولي اهتماماً كافياً للحاجة إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين للمواد. وارتأت أن المنظمات تنتج الكثير من المواد المطبوعة والكتب والكتيبات، وهو أمر غير ضروري وغير مستدام. وشددت على ضرورة أن تمارس المنظمات أنماطاً مستدامة في الإنتاج والاستهلاك.

6- وفي سياق العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام، التي تنشأ عنها نسبة كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة، دعت دول أعضاء عديدة إلى تمويل الموارد المتصلة بالاستدامة البيئية تمويلاً كافياً من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية في بعثات حفظ السلام، إضافة إلى السماح لها بالعمل بأقل قدر من المخاطر التي يتعرض لها الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية. وفي السنوات الثلاث الماضية، أحرز تقدم كبير في تعميم مراعاة البيئة من خلال تطبيق الاستراتيجية البيئية التي مدتها ست سنوات. ومع ذلك، أبرز آخر تقرير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة قيام البعثات بالإشراف بشكل أفضل على تنفيذ خطط عملها البيئية على نطاق البعثة، بسبل منها مواصلة وضع البرامج لحفظ الموارد المائية وإدارتها وتحسين الهياكل الأساسية لمياه الصرف وتحسين إدارتها. كما أن هناك حاجة إلى تحسين التوجيه والدعم بشأن الجوانب البيئية عند إغلاق البعثات. ويمكن لبعثات حفظ السلام والعمليات الإنسانية أن تنظر في إمكانية تطبيق واستخدام التكنولوجيات الحديثة في تعميم مراعاة البيئة. ولأغراض الاستدامة الأطول أجلاً، ولضمان الاستخدام الأمثل للموارد، من الضروري أن تُبذل جهود الاستدامة البيئية في العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام في إطار نهج أوسع لدعم تنمية القدرات والنظم المحلية للإدارة البيئية، تماشيا مع نهج الترابط. وأكدت الدول الأعضاء على أهمية الاستعاضة عن الديزل بمصادر الطاقة المتجددة في عمليات الأمم المتحدة الميدانية، أي حفظ السلام ومخيمات اللاجئين وغيرها من العمليات الإنسانية حيث تكون مصادر الطاقة المتجددة أرخص في كل الحالات تقريباً في عملية نشر متعددة السنوات. وبالمثل، فإنها أولت أهمية كبيرة لإدارة النفايات والتخلص منها في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية.

7- وبما أن العديد من الدول الأعضاء يساورها قلق بشأن التكاليف، فإنها حريصة على وضع إطار للمبادرات المستدامة بيئياً والمبادرات المناخية كتدبير لتوفير التكاليف. ولذلك، سيكون من المفيد لوكالات الأمم المتحدة أن توضح بشكل أفضل كيف يمكن لها أن توفر المال على المدى البعيد، وذلك من خلال جملة أمور منها كفاءة استخدام الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. وينبغي دراسة أثر جائحة كوفيد-19 الحالية على عمليات الأمم المتحدة وإجراءاتها دراسة دقيقة، بغية تحديد الكيفية التي يمكن بها إتاحة فرصة للمنظمات لتحسين تعميم مراعاة الاستدامة البيئية والشمولية في إدارة أعمالها وخطط عملها. وأيد العديد من الدول الأعضاء الجهود الجارية لإدارة البصمة البيئية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها والحد منها، بما في ذلك من خلال الاستراتيجيات التي يجري تنفيذها في هذا الصدد، إلى جانب وضع وتنفيذ النظام العالمي لإدارة البيئة. ومن المهم مواصلة الرصد الدقيق للمخاطر ذات الصلة والأداء والتقدم المحرز في المسائل المتعلقة بالإدارة البيئية في جميع المجالات، وتقديم تقارير مفصلة عن الجوانب ذات الصلة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة المعنية للنظر فيها. وينبغي أن تنفذ المنظمات برامج تدريبية لتشجيع التغييرات السلوكية المناسبة، وزيادة الوعي، وحفز المواقف المؤيدة للاستدامة، وتشجيع الرغبة في المشاركة في إيجاد الحلول المستدامة الممكنة.

المرفق التاسع

هياكل التنسيق الداخلي

نوع هيكل التنسيق الداخلي	أمثلة
توجد وحدة بيئية مخصصة في مكتب الرئيس التنفيذي	الأمانة العامة للأمم المتحدة
وحدة بيئية مخصصة مقسمة عبر عدة أجزاء من المنظمة	الفريق الموجود في المكتب التنفيذي للأمين العام (الفريق التوجيهي المعني بإدارة الاستدامة البيئية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة) تتولى وحدة إدارة الاستدامة والقدرة على الصمود في مكتب وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية والامتثال المسؤولية عن المسائل المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات والامتثال على نطاق الأمانة العامة، في حين يضطلع قسم البيئة في مكتب وكيل الأمين العام للدعم العملياتي بمسؤولية التنفيذ في المقر وتوجيه تنفيذ الاستراتيجية البيئية لعمليات السلام عن طريق القيام، في جملة أمور أخرى، بتوفير الأدوات والدعم للبعثات الميدانية. وفي ظل النموذج الإداري الجديد المندرج في إطار الإصلاح الإداري للأمين العام، يكون كل رئيس كيان مسؤولاً عن اتخاذ الإجراءات المتصلة بالاستدامة البيئية. ولجميع عمليات السلام التي تدير مرافقها وهياكلها الأساسية قدرات بيئية مكرسة، ومن بينها وحدة مخصصة للبيئة في معظم بعثات حفظ السلام.
	تشارك في رعاية السياسة البيئية لبرنامج الأغذية العالمي وحدة الاستدامة البيئية في شعبة الخدمات التنظيمية ووحدة الحد من مخاطر المناخ والكوارث في شعبة البرامج.
	تتوزع هياكل التنسيق البيئي لمنظمة الطيران المدني الدولي بين مكتب النقل الجوي ومكتب الإدارة والخدمات ومكتب التعاون التقني.
	في مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقع المسؤولية عن الاستدامة البيئية الداخلية على عاتق فريق الإدارة الصحية والأمنية والاجتماعية والبيئية الذي ينسق نظام الإدارة البيئية والمبادرات البيئية للمنظمة بأسرها.
	تتولى إدارة البيئة والصحة المناخية في منظمة الصحة العالمية، بدعم من رابطة الموظفين والفريق الأخضر، زمام المبادرة في تنفيذ الاستدامة البيئية داخل منظمة الصحة العالمية.
جميع الإدارات مسؤولة عن تنفيذ سياسة داخلية للاستدامة البيئية	منظمة العمل الدولية
توجد جهة أو جهات تنسيق أو مراكز تنسيق فرعية في وحدات فنية أو إدارية.	وحدة الإدارة والمرافق التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
	فرع المرافق والخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان
	مكتب الإدارة والخدمات في منظمة الطيران المدني الدولي
	المكتب التنفيذي لقطاع الإدارة والتنظيم في اليونيسيف
	الفريق التوجيهي المعني بإدارة الاستدامة البيئية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة

نوع هيكل التنسيق الداخلي	أمثلة
هناك نظم داخلية معقدة تتألف من أفرقة توجيهية ولجان إدارية	اللجنة التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
	اللجنة التوجيهية لنظام الإدارة البيئية في الاتحاد الدولي للاتصالات
تفويض السلطة على الإدارة البيئية الداخلية إلى المستوى الميداني	بمقتضى النموذج الإداري الجديد في إطار الإصلاح الإداري للأمين العام، يكون رئيس كل كيان ومكتب ميداني مسؤولاً عن اتخاذ الإجراءات المتصلة بالاستدامة البيئية وخطة العمل المتعلقة بالمناخ التي تعدها الأمانة العامة للأمم المتحدة. غير أن مسؤوليته تختلف عملياً تبعاً لما إذا كان مكلفاً بالمرافق أم لا. فعلى سبيل المثال، لا تتحكم إدارات ومكاتب المقر في مرافقها التي تديرها إدارة الدعم العملياتي مركزياً.
يخضع برنامج الاستدامة وإدارتها معاً لمكتب واحد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تجري مراجعة هيكل تنسيقي لتنفيذ السياسات البيئية الداخلية	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إدارة الدعم العملياتي وعمليات السلام
تجري مراجعة هيكل تنسيقي لتنفيذ السياسات البيئية الداخلية	الاتحاد الدولي للاتصالات
لا يوجد هيكل تنسيق رسمي لتنفيذ السياسات البيئية الداخلية	الأونكتاد والأونروا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المرفق العاشر

تصنيف التوصيات المرنة

مجال العمل ذو الصلة	توصيات مرنة
ولايات المنظمات	1- لهذه الغاية، ينبغي الاضطلاع بمداولات من خلال المنابر المعنية المشتركة بين الوكالات، من قبيل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، من أجل التوصل إلى تصور موحد للاستدامة البيئية على نطاق المنظومة.
استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة 2020-2030	2- ينبغي إنشاء أو توضيح عمليات ضمان جودة البيانات وآليات الإبلاغ لتعزيز المساءلة في المنظمات. وينبغي التحقق من البيانات ومن صحتها وجودتها قبل الإبلاغ، لضمان قياس دقيق وموثوق به للبصمة البيئية للنظام على ضوء أهداف السياسات البيئية ذات الصلة وأهداف الاستراتيجية. 3- ينبغي أن تولي الكيانات الأولوية لجوانب من أجل نهج يشمل المنظمة ككل (في غياب سياسة أو استراتيجية).
دور الآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات	4- ينبغي لفريق إدارة البيئة: أن يعتمد ترتيباً مشتركاً بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة أخرى (بالتناوب) للسماح بتعزيز امتلاك زمام المبادرة؛ واستعراض عملية اختيار مواضيعها؛ وأن يدرج في جدول أعماله للاجتماعات العادية بنداً دائماً بشأن تنسيق إدارة الاستدامة البيئية على نطاق المنظومة؛ وأن يواصل سلسلة الحوارات المترابطة لتحديد كيفية تكامل ولايات المنظمات بما يحقق الاستدامة البيئية على نطاق المنظومة، ولا سيما فيما يتعلق بالصلة بين العمل الإنساني والبيئة. وينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى تحديد أهداف واقعية وإلى وضع "لغة" مشتركة بين الوكالات الإنمائية والإنسانية.
تعزيز تبادل الممارسات الجيدة داخل الوكالات وفيما بينها	5- ينبغي أن يوجه الرؤساء التنفيذيون لكيانات منظومة الأمم المتحدة تعليمات إلى ممثليهم المشاركين في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات وداخلها بما يلي: تحديد اختصاصات واضحة لجميع هذه الآليات التي تعالج إدارة الاستدامة البيئية؛ الاستعراض الدوري للاختصاصات الحالية حرصا على أهميتها؛ ضمان أن يكون الأفراد المرشحين للعمل فيها مؤهلين تقنياً وملمين بالجوانب الفنية والتشغيلية؛ وضمان عقد الاجتماعات دورياً وإعداد المحاضر الموجزة وتعميمها في الوقت المناسب، وتحديد الكيانات المسؤولة عن تنفيذ جميع نقاط العمل في الوقت المناسب وتقديم التقارير إلى الآلية.
إصلاح إدارة الأمم المتحدة ومنظومتها الإنمائية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	6- كما هو الحال بالنسبة لنموذج خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ينبغي أن يوجه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رسائل سنوياً إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، لربط المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية بقيادة الكيان، داعياً الرئيس التنفيذي للكيان إلى التصدي للتحديات التي أثيرت، وتشجيع القيادة على تعميم الرسالة والجواب عليها على الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية المعنية.

	7- ينبغي استخدام الاستراتيجية لتنقيح نموذج تقرير "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" حتى يتماشى مع الاستراتيجية والحرص على الشفافية في نشر النتائج الفردية والجماعية التي تحققت فيما يتعلق بكل مؤشر أداء مقارنة بالأداء من السنوات السابقة، باستخدام عام 2020 كخط أساس. 8- ينبغي توسيع نطاق التقرير بحلول عام 2022 ليشير إلى التقدم الذي أحرزته فرادى الكيانات المعدة للتقارير في تنفيذ الاستراتيجية، باستخدام شرح موحد وقابل للمقارنة، وتحديد عوامل النجاح والتحديات التي تواجهها في جعل عملياتها مستدامة بيئياً.
التزام القيادة	9- ينبغي أن تعبر "القدوة من القمة" على مستوى الرؤساء التنفيذيين والإدارة العليا عن التزامهم بالاستدامة البيئية الداخلية وتعزيزهم لها وتثبت للموظفين والدول الأعضاء التزامهم بها، في الوقت الذي يتحملون فيه مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية داخل منظماتها.
نظم الإدارة البيئية	10- ينبغي أن تعتمد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنفذ نظما للإدارة البيئية داخليا على مستوى المرافق والعمليات، وأن تسعى في الوقت ذاته إلى التنسيق والتوجيه على نطاق المنظومة من أجل تحقيق مزيد من التقدم نحو الاستدامة البيئية. ومن المستصوب اعتماد تعريف دقيق لنظام الإدارة البيئية في تقارير "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء"، ابتداء من عام 2022 وذلك لتقديم صورة دقيقة عن الاستثمارات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في الأداء البيئي وتجنب تضخيم عدد نظم الإدارة البيئية.
نماذج تنسيق داخلية متنوعة	11- ينبغي منح الجهات المسؤولة عن سير الأعمال سلطة كافية لإتاحة التنسيق الداخلي الفعال لوظائف الإدارة التي تهدف إلى المساهمة في الحد من البصمة البيئية للمنظمة. ولهذا الغرض، ينبغي استعراض هياكل التنسيق البيئي الداخلية بغية تعزيز المساءلة والتنسيق على نطاق المنظمة في إطار السياسات البيئية والاستراتيجية.
توجيه جهود الهياكل غير الرسمية	12- ينبغي لأعضاء الإدارة العليا تقديم الدعم اللازم وتشجيع "مجموعات الاستدامة البيئية" على مواصلة طرح الاقتراحات والابتكارات لتعزيز الاستدامة البيئية، وينبغي أن ينشئوا قنوات ملائمة للنظر في هذه الجهود والمقترحات.
توظيف الاتفاقيات البيئية لصالح منظومة الأمم المتحدة بأسرها	13- ينبغي أن تسهم أمانات الاتفاقات والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في منظمات الأمم المتحدة. وبالمثل، ينبغي للآليات القائمة المشتركة بين الوكالات أن تجند تلك الأمانات للمشاركة والإسهام في الجهود الجماعية. ويمكن لهذه الأمانات، بفضل خبرتها، أن تساعد في دراسة وتقييم "الآثار البيئية الحقيقية" للتدابير ذات الآثار السلبية المحتملة (من قبيل حظر استخدام المواد البلاستيكية، والشروع في استخدام المركبات الكهربائية، واستخدام منتج للاستعاضة عن الأكياس البلاستيكية، والتكاليف البيئية المرتبطة ببطاريات المركبات الكهربائية، ومصادر الطاقة لإعادة شحن المركبات الكهربائية) قبل تنفيذها.
تحدي تحديد أولويات الموارد	14- ينبغي اعتماد نهج منقح لحساب التكاليف والفوائد عند تحديد الاحتياجات الفورية في الاستثمار إلى عائدات استثمار بأفق زمني أطول، وليس بالضرورة في نفس دورة الميزانية، بما في ذلك تحسين تحديد تكلفة إصلاح الضرر الذي يلحق بالبيئة بوصفه التزاما أخلاقيا تجاه الأجيال المقبلة.

الآثار البيئية المواضيعية: التنوع البيولوجي والحياد المناخي	15- ينبغي أن تستخدم المرحلة الثانية من استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة (ويشار إليها أدناه بـ "الاستراتيجية") وتتابع تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي ذي الصلة في عام 2019، من أجل إدماج مفهوم التنوع البيولوجي إدماجاً قوياً في الاستراتيجية. 16- ينبغي أن تتبع منظومة الأمم المتحدة مشورة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في استخدام تخفيضات الانبعاثات المعتمدة والمنصة الإلكترونية للإلغاء الطوعي لوحدات خفض الانبعاثات المعتمد، ولا سيما الوكالات التي لها مستويات سنوية منخفضة من انبعاثات غازات الدفيئة ولا تتعدى فيها تكاليف خفض الانبعاثات المعتمدة نطاق المشتريات المنخفضة القيمة، وينبغي أن تخفف من التحديات التي تواجهها في مجال الميزنة باستخدام مصدر مركزي للتمويل أو تدابير استرداد التكاليف. 17- إذا كان للأمم المتحدة أن تحقق أهدافها المناخية وأن تقلل من تأثيرها على تغير المناخ، فإنه يلزمها أن تحدث انتقالاً هاماً ومتضافراً في مصادر طاقتها.
إدارة المخاطر: تقييم الأخطار والتخفيف من حدتها	18- ينبغي أن تستعرض مكاتب الرقابة المستقلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مسألة ما إذا كانت التدابير التي تعتمدها مكاتب الرؤساء التنفيذيين لإدارة المخاطر المتصلة بإدارة الاستدامة البيئية قائمة وملائمة وفعالة، وينبغي أن تضع أدوات لتحليل الأضرار البيئية.
عملية الشراء	19- اقترح عدة من أجريت معهم مقابلات ما يلي: تعديل قواعد وإجراءات الشراء بإضافة معايير في العطاءات وطلبات تقديم عروض للاعتراف بممارسات التصنيع المستدامة بيئياً (مثل استخدام كميات أقل من البلاستيك، ووجود نظم لإعادة التدوير واستخدام الورق المقوى المعاد تدويره) مع زيادة عدد النقاط في التقييم التقني؛ تحويل التركيز على التكاليف القصيرة الأجل إلى تركيز طويل الأجل، باستخدام خيارات الشراء المستدام كأساس لتحديد الخيار الأقل تكلفة؛ تحديد أولويات الخيارات المستدامة بطرق واضحة المعالم وبسيطة؛ ونبذ "العادات القديمة" (مثل استخدام المولدات التي تستخدم الديزل فقط، والوقود الأحفوري والطائرات القديمة في سياقات الطوارئ) والنهج المحافظة من خلال الاضطلاع باستعلامات عن السوق بشأن الشراء المستدام، وتوفير إمكانية أفضل للوصول إلى هؤلاء البائعين واعتماد ممارسات مبتكرة. 20- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعيد النظر في عمليات الشراء القائمة من حيث الاستدامة والتكلفة والفوائد. وينبغي استخدام مفهوم الاعتراف المتبادل للاستفادة من عقود الكيانات الأخرى، إذا ثبت أنها أكثر "استدامة"، ولا سيما في الميدان. وينبغي أن تدرج منظومة الأمم المتحدة أيضاً معايير مستدامة بيئياً في عمليات وسلع محددة (مثل الإمدادات التي تجلبها الوحدات العسكرية للبلدان المساهمة بقوات لعمليات حفظ السلام) وأن توثق أي اعتراضات على هذه المعايير من أجل تتبع التقدم المحرز نحو الشراء المستدام. 21- ينبغي إبراز الفوائد الأمنية والبيئية التي تدعو إلى اعتماد الشراء المستدام. 22- ينبغي إجراء تحليل فعالية التكلفة لدورة حياة سلع محددة. وعلى سبيل المثال، أصبحت الألواح الشمسية أرخص ثمنا، ورغم أن الصيانة الأولية كانت مكلفة، فإن التكاليف الإضافية سوف تتوازن مع مرور الوقت. وينبغي أن تدمج منظومة الأمم المتحدة إدماجاً أكثر شمولاً مبادئ الاقتصاد الدائري في إجراءاتها المتعلقة بالشراء العمومي، وأن تسن الشراء الإلزامي لمجموعة من المنتجات، بما يشمل المنتجات التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة.

	23- ينبغي إجراء عمليات تفتيش موقعية للموردين المحتملين. وينبغي أن تولي منظومة الأمم المتحدة الأولوية للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية، لأنها توفر ضمانات للامتثال الذي يتم التحقق من تقيده بالشروط البيئية البالغة الأهمية عن طريق طرف ثالث. 24- ينبغي توضيح المسؤوليات وخطوط المساءلة بين طالبي التوريد ووظائف الشراء في أدلة الشراء، وذلك لتعميم معايير الاستدامة البيئية في إجراءات الشراء. 25- ينبغي أن تتخذ شُعب المشتريات في كيانات الأمم المتحدة موقفاً استباقياً، ولا سيما أن تنفذ المبادئ التوجيهية للشراء المستدام فيما يتعلق بكافيتريات الأمم المتحدة، ومعدات الأغذية والمطابخ التي وضعها مرفق الأمم المتحدة المستدامة لتعزيز خدمات المطاعم المستدامة وخيارات الوجبات.
الموارد البشرية والتعلم	26- ينبغي وضع أطر القيم والكفاءات في صيغ تولي عناية أكبر للاستدامة البيئية، وتتيح التدريب على الوعي بالاستدامة البيئية واختباره، وتسمح بتفضيل من لهم هذا الوعي، عند تساوي جميع الكفاءات والمهارات التقنية الأخرى. وينبغي أن تقدم وظائف الموارد البشرية تقارير عن المؤشرات الواردة في الاستراتيجية، بما في ذلك إحصاءات التوظيف المتعلقة بقدرة الموظفين على فهم الإدارة البيئية وتنفيذها. وفي إطار "طريقة العمل الجديدة" للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ينبغي إدراج مسائل الاستدامة وتعديل أطر الكفاءات حتى تعكس مجموعات المهارات والكفاءات اللازمة لموظفي الأمم المتحدة لكي يعملوا بطرق تتسق مع خطة عام 2030. 27- ينبغي أن تدرج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاستدامة البيئية في نظم أداء كبار المديرين (وضع أهداف الاستدامة البيئية فيما يتعلق بوظائفهم) أو في "اتفاقات". وينبغي أن تستعرض وظائف الموارد البشرية نظم إدارة الأداء للنظر في العنصر البشري للأداء ومؤشرات لقياس مدى مراعاة الموظفين للاستدامة البيئية. 28- ينبغي أن تكون الاستدامة البيئية كقيمة أساسية جزءاً من الثقافة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تزود الكيانات موظفيها بالحد الأدنى من المعارف الإلزامية ومجموعات المهارات التقنية ذات الصلة (مثل مراجعة الحسابات البيئية والشراء المستدام). ويمكن تكييف البرنامج التوجيهي "خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء" لتلائم سياقات محددة (مثل السياقات الإنسانية وسياق حفظ السلام) وإتاحة الإبلاغ عن المؤشرات الواردة في الاستراتيجية. وينبغي أن تستفيد وظائف الموارد البشرية بشكل جماعي من جهود منظمة العمل الدولية بشأن "مستقبل العمل" لدعم مستقبل مستدام. 29- ينبغي أن تتبنى جميع وظائف الموارد البشرية بصورة تامة التكنولوجيات الحديثة لضمان العمليات المستدامة والموفرة للورق، باستخدام التوقيعات الإلكترونية والمنصات الإلكترونية والتداول بالفيديو، وينبغي أن تتخلى عن الممارسات البالية المتمثلة في استخدام التوقيعات الورقية واشتراط سفر المرشحين لإجراء مقابلات، في جملة أمور أخرى. 30- ينبغي أن تضع مكاتب الموارد البشرية وتنفذ وحدة تدريبية إلزامية موحدة على نطاق المنظومة بشأن إدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في المجالات الوظيفية لإدارتها الداخلية، تستهدف، على سبيل المثال لا الحصر، الموظفين الذين يتعاملون بانتظام مع أنشطة الشراء والموارد البشرية والمرافق والهياكل الأساسية، والمناسبات والمؤتمرات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسفر، والميزانية والمالية، والإعلام والاتصال، والتدريب والتعلم في المنظمة.

إدارة المرافق	31- ينبغي أن تنظر المنظمات في محاكاتها في مساعيها المتعلقة بتشييد مبان جديدة أو استئجار مبان جديدة، حتى تكون مستدامة بيئياً. وينبغي، على وجه الخصوص، الاستثمار في استراتيجيات التصميم السلبي (المتعلقة بالاتجاه، والزجاج، واختيار المواد، والكتلة الحرارية، والتظليل، وتأثير المدخنة، والعزل والمناظر الطبيعية للتظليل:
	32- ينبغي أن تستعرض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، منفردة ومن خلال الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، حساب انبعاثات غازات الدفيئة، وأن تنظر في توسيع نطاق هذا الحساب ليشمل انبعاثات النطاق 3، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب العد المزدوج، مع إدراج المركبات الشخصية للموظفين في حسابات انبعاثات غازات الدفية. وينبغي أن يحول الرؤساء التنفيذيون للمنظمات قائمة جرد انبعاثات غازات الدفيئة إلى قاعدة بيانات مفيدة تتضمن خطوطاً للمساءلة فيما يتعلق بخفض الانبعاثات، وينبغي أن تستخدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بيانات انبعاثات غازات الدفيئة من المرافق لإحداث تغييرات في السياسات.
	33- ينبغي وضع آلية، بمساعدة من مرفق الأمم المتحدة المستدامة، لمحاكاة وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة القائمة في الميدان (بالقيام مثلا، باستخدام شبكة إنترنت الأشياء لرصد الطاقة) ونماذج عقود الإيجار المستدامة بيئياً التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية.
	34- وبالمثل، ينبغي التماس الدعم من حكومات البلدان المضيفة، ومالكي المباني، ومتعهدي المرافق الخاصة، ومقدمي الخدمات التجارية الذين استعين بهم باعتبارهم مصادر خارجية، وتوظيفهم في تيسير الحلول المستدامة بيئياً، حيثما أمكن.
	35- ينبغي إدراج هذه الممارسات الجيدة المتصلة بالاستدامة البيئية في إجراءات التشغيل الموحدة حيثما كانت أماكن العمل المشتركة تشتغل بنفس الطريقة.
	36- ينبغي أن تعطي مرحلتا التخطيط للمباني المشتركة وتصميمها الأولوية للاستدامة البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى مزيد من التوجيه المركزي بشأن كيفية النظر في جوانب الاستدامة البيئية لمشاريع أماكن العمل المشتركة.
	37- يمكن زيادة تعزيز تقييم امتثال بعثات حفظ السلام والإبلاغ عنه بشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بناء الجسور بين سياقات حفظ السلام والتنمية.
	38- ثمة ثغرة في فهم الاستدامة البيئية في السياقات الإنسانية. ومن المتعين الدعوة إلى فهم الآثار المترتبة على "عدم التسبب في أي ضرر بيئي"، وهي منهجية لتحديد ما إذا كانت الكيانات تسبب أي ضرر، ووضع نموذج تشغيلي (يشمل، على سبيل المثال، الطرق التي يتم بها نقل السلع والأشخاص جواً).
	39- ينبغي أن تتخلى العمليات الإنسانية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة عن مولدات الوقود، وذلك باستخدام خبرة الكيانات التي قامت بذلك بالفعل (على سبيل المثال، يهدف برنامج تحدي الطاقة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري).
	40- ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعين بنهج لجنة الصليب الأحمر الدولية في إدارة بصمتها البيئية.

	41- في سياق تقلص الحيز المكتبي، وتزايد المخاطر الصحية الناجمة عن التناوب على المكاتب والمساحات المفتوحة، وضرورة الحد من البصمة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تعمل وظيفة إدارة المرافق والهياكل الأساسية مع وظيفة الموارد البشرية على توفير قدر أكبر من المرونة فيما يتعلق بالتواجد البدني للموظفين في المكاتب، مع الحرص على عدم نقل الانبعاثات من أماكن المكاتب إلى المنازل الخاصة، في خضم هذه العملية.
إدارة السفر	42- يجري التأكيد مجدداً على التوصيات الواردة في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لسياسات السفر الجوي في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما التوصيتين 1 و2 بشأن السفر في مهام رسمية، واللتين بمقتضاهما ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن ينفذوا تدابير من قبيل فرض حد أقصى للسفر السنوي حسب الوظيفة الإدارية وتشجيع فرض رسوم على السفر كآلية تمويل للأنشطة المستدامة بيئياً. 43- ينبغي استعراض مجال السفر الذي تموله كيانات الأمم المتحدة، بهدف وضع سياسة تولي الأولوية لآثاره على البصمة البيئية، وصحة الموظفين ورفاههم.
إدارة المناسبات والمؤتمرات	44- يشجع المفتش مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على أن تحذو حذو المنظمة العالمية للملكية الفكرية بعقد اجتماعات "بدون ورق" وتحديد أهدافها وجداولها الزمنية لتنفيذ هذا التغيير. 45- ينبغي أن تحرص دوائر إدارة المؤتمرات على جعل جميع الاجتماعات مستدامة بيئياً بغض النظر عن عدد المشاركين. 46- ينبغي أن يتضمن الاتفاق المبرم مع كيان لتنظيم المناسبة أحكاماً لا لبس فيها بشأن الاستدامة البيئية والمساءلة، وينبغي أن تعمل دوائر إدارة المؤتمرات مع دوائر الشراء لتوفير الدعم محليا بخيارات مستدامة بيئياً. 47- ينبغي أن تنفذ خدمات إدارة المؤتمرات "دليل الاجتماعات المراعية للبيئة" وأن تستثمر في التكنولوجيات الجديدة من قبيل تطبيقات الهاتف المحمول وعقد المؤتمرات عن بعد لجعل المناسبات والمؤتمرات مستدامة بيئياً.
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	48- ينبغي للكيانات الأخرى في المنظومة أن تدرج أيضاً اعتبارات الاستدامة البيئية في استراتيجياتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعزز خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتستخدمها كأدوات لحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. 49- ينبغي إعادة النظر في ممارسات التبرع لضمان عدم اعتبار منظمات الأمم المتحدة متنصلة من مسؤوليتها عن معالجة النفايات الإلكترونية، وتنفيذ التوجيهات على نطاق المنظومة بشأن النفايات الإلكترونية، وضمان رصد فعالية ومصداقية خطط استعادة المخلفات وإدارة النفايات الإلكترونية التي تعالجها أطراف ثالثة بصورة منتظمة. 50- ينبغي أن تنيط الآلية المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، الذي يرأسه الأونكتاد، وبمساهمات من وكالات أخرى ذات صلة، بما فيها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفهما ميسرين لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن البيئة الإلكترونية، مهمة تقديم تقرير، في موعد أقصاه نهاية عام 2022، عن تدابير رصد رقمنة منظومة الأمم المتحدة وتوصيات محددة قابلة للتنفيذ لإجراء المزيد من التحسينات، باستخدام النواتج ذات الصلة من حوار الفريق بشأن دور الرقمنة في عقد العمل.

المالية والميزانية: إدارة الاستثمار والمصارف	51- ينبغي اعتماد نظم تتيح تتبع الاعتمادات والنفقات المخصصة للاستدامة البيئية لتمكين كيانات الأمم المتحدة من الإبلاغ عن الأموال التي خصصت لتعزيز الاستدامة البيئية وأنفقت عليها، عندما يطلب منها ذلك. 52- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون قدوة، واضعة في الوقت ذاته موضع الدراسة نماذج تحليل التكاليف والفوائد لإعداد بيانات جدوى تشمل عدة دورات من دورات الميزانية حسب الحاجة، من أجل تقدير العائدات المتوقعة في الأجل الطويل مقارنة بالاستثمارات الأولية المستدامة بيئياً. وينبغي أن تسدي دوائر المالية والميزانية المشورة بشأن إنشاء نظم كافية للرصد والإبلاغ ونظم مركزية لتخطيط الموارد وتقديم الدعم لها، لإثبات تحقق الوفورات المتوقعة من إدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في وظائف وعمليات الإدارة الداخلية . 53- ينبغي أن تضع كيانات الأمم المتحدة سياسات استثمارية تدعو إلى سحب الاستثمارات من الأدوات المالية غير المستدامة بيئياً.
الإعلام والاتصال	54- ينبغي للموظفين أن يفكروا بشكل فردي في بصمتهم وسبل الحد منها. وينبغي أن تدعم رسائل دوائر الإعلام والاتصال وتعزز السلوكيات المستدامة بيئياً داخل مباني المكاتب وخارجها.
الشراكة	55- ينبغي مواصلة الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق المعنية المشتركة بين الوكالات، لتعزيز التنفيذ المتسق لعمليات بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالضرر البيئي الذي يحتمل أن تسببه كيانات الأمم المتحدة. وينبغي أن تدرج كيانات الأمم المتحدة شراكات محددة في خطط عملها؛ وعلى سبيل المثال، فإن مفوضية شؤون اللاجئين قادرة على تعبئة الخبرات والأموال لاتخاذ إجراءات بشأن خطة الاستدامة.

المرفق الحادي عشر

الفائدة المفترضة للآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات (عدد المنظمات)

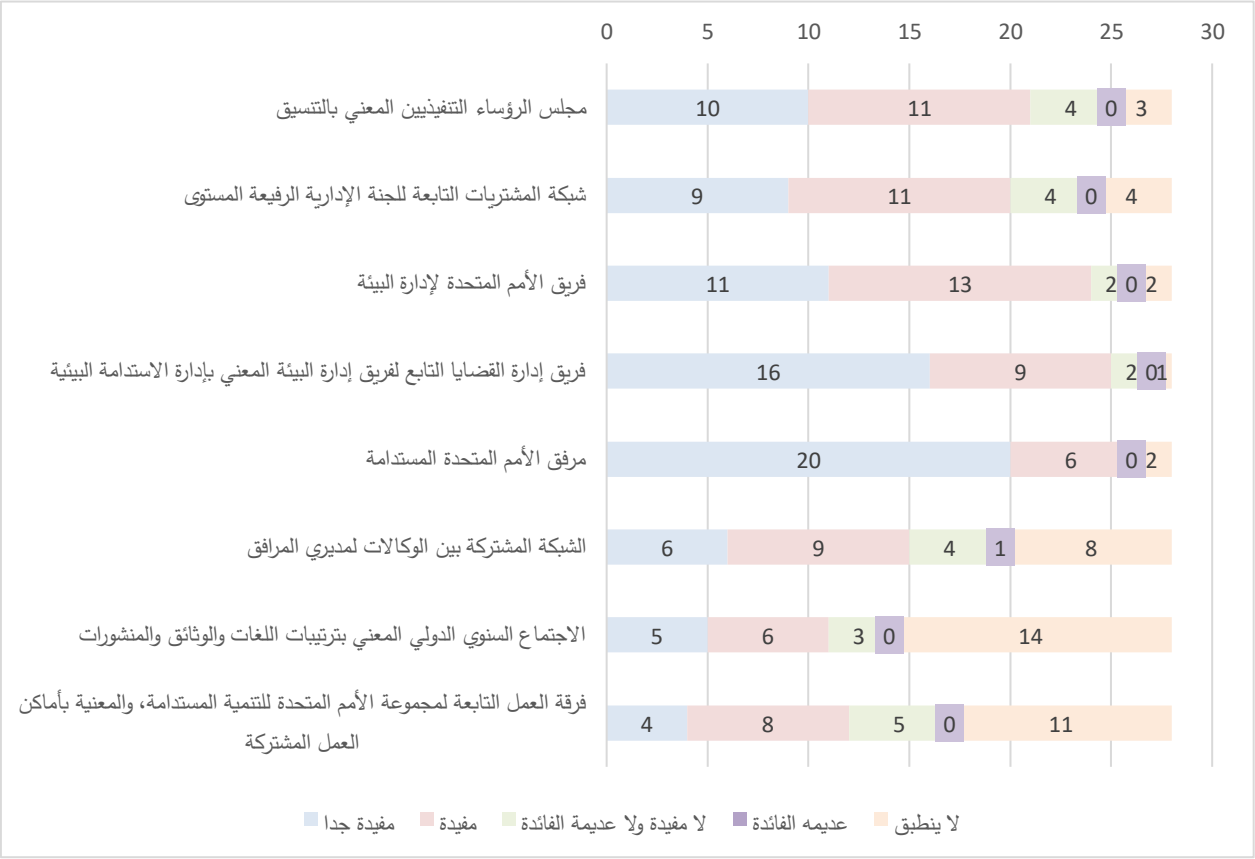

ملاحظة: بما أنه لم يجب أحد بـ "عديم الفائدة جداً" على أي من الأسئلة، فإن هذه الفئة غير ممثلة في الشكل، وذلك لتجنب اللبس.

المرفق الثاني عشر

نظرة عامة على الإجراءات التي يلزم أن تتخذها المنظمات المشارِكة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

التقرير / الأثر المتوخى	الأثر المتوخى	مجلس الرؤساء التنفيذيين	الأمم المتحدة	البرنامج المشترك المعني بالإيدز	الأونكتاد	مركز التجارة الدولية	البرنامج الإنمائي	برنامج البيئة	صندوق السكان	مفوضية شؤون اللاجئين	موئل الأمم المتحدة	اليونيسيف	مكتب خدمات المشاريع	الأونروا	هيئة المرأة	برنامج الأغذية العالمي	الفاو	وكالة الطاقة الذرية	منظمة الطيران المدني	منظمة العمل الدولية	المنظمة البحرية الدولية	الاتحاد الدولي للاتصالات	اليونسكو	اليونيدو	منظمة السياحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	منظمة الملكية الفكرية	منظمة الأرصاد الجوية
لاتخاذ إجراء		☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☐	☒	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☐	☒	☒	☒
للعلم		☒	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
التوصية 1	و			ف		ف	ف		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
التوصية 2	و		ش	ش		ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش		ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش	ش
التوصية 3	أ		ف	ف		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف		ف	ف	ف
التوصية 4	أ		ف	ف		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
التوصية 5	ج		ف	ف		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
التوصية 6	ح		ف	ف		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
التوصية 7	د		ف	ف	ف	ف		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
التوصية 8	و		ف	ف	ف	ف		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
التوصية 9	ح،		ف	ف		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
التوصية 10	و		ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف

المفتاح: **ش:** توصية من أجل اتخاذ قرار من قِبَل جهاز تشريعي أو مجلس إدارة

ف: توصية من أجل اتخاذ إجراءات من قِبَل رؤساء تنفيذيين

☐: توصية لا تحتاج لاتخاذ إجراء من قبل هذه المنظمة

الأثر المتوخى: **أ:** تعزيز الشفافية والمُساءلة **ب:** تعميم الممارسات الجيدة/الأفضل **ج:** تعزيز التنسيق والتعاون **د:** تعزيز التناسق والتناغم **هـ:** تعزيز الرقابة والامتثال **و:** تعزيز الفعالية **ز:** تحقيق وفورات مالية كبيرة **ح:** تعزيز الكفاءة **ط:** أمور أخرى

GE.21-02462